مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية

مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية دورية محكمة تعنى بالقضايا التاريخية والاجتماعية يصدرها فريق بحث المعارف للدراسات التاريخية والاجتماعية ونشر التراث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط – موريتانيا

الرئيس الشرفي: د. حمودي ولد حمادي عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مدير المجلة ورئيس التحرير: د. محمد الأمين ولد أن

أعضاء هيئة التحرير:

د. الشيخ سعد بوه كمرا، موريتانيا

أ. محمدن ولد التليميدي، موريتانيا

د. أحمد مولود ولد أيده، موريتانيا

أ. أمهادي ولد جقدان، موريتانيا

أ. عبد الوهاب ولد محفوظ، موريتانيا

أ. محمد الأمين ولد محمد موسى، موريتانيا

د. واغي عثمان، موريتانيا

د. الحسين ولد بديدي، موريتانيا

د. سيد محمد ولد ختاري، موريتانيا

الهيئة الاستشارية:

أ.د إسماعيل نوري الربيعي، البحرين

أ.د عبد القادر بوباية، الجزائر

أ.د محمد بن معمر، سلطنة عمان

أ.د بلهواري فاطمة، الجزائر

د. محمد المختار ولد سيد محمد، موريتانيا

د. الحمدي أحمد، الجزائر

أ. أحمد ولد حبيب الله، موريتانيا

أ. عبد الرحمن بعثمان، الجزائر

د. عمر راجح شلبي، فلسطين

شروط النشر

1- يجب أن يكون المقال المقترح للنشر أصيلا لم يسبق تقديمه لمجلة أو أي جهة ناشرة أو أكاديمية، وأن لا يكون جزءا من رسالة عليمة.

2- لا يتجاوز المقال الواحد 15 صفحة حتى تتاح فرصة النشر لأكبر عدد من الباحثين.

3- ترسل المقالات إلى المجلة مطبوعة على الحاسوب باستعمال Word باللغة العربية:

- **الخط المستخدم في المتن Simplified Arabic الحجم 14 أما الحواشي فتكون بنفس الخط بحجم 12**

4- بالنسبة للمقالات المحررة باللغة الفرنسية:

- **الخط المستخدم في المتن Timed New Roman الحجم 12، أما الحواشي فتكون بنفس الخط بحجم 10**

5- أن يكون توثيق الكتب بذكر شهرة المؤلف متبوعا باسمه الأول والثاني واسم الكتاب، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة والناشر ومكان النشر وسنته، ورقم المجلد.

6- أن يكون توثيق الدورية بذكر اسم كاتب المقال، عنوان المقال موضوعا بين علامتي تنصيص " " ، واسم الدورية، ورقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة.

7- يلتزم الباحث القيام بالتصويبات والتعديلات التي اقترحها المحكمون خلال شهر من تاريخ تسلمها.

8- الأبحاث المنشورة لا تعبر إلا عن رأي أصحابها

9- يخضع ترتيب الأبحاث في المجلة لمعايير فنية

10- يكتب الباحث في الصفحة الأولى من البحث إسمه وعنوانه الكامل بالهاتف والإيميل والمؤسسة التي ينتمي إليها، وكذلك الدولة.

11- يكتب ملخصا باللغة العربية وآخر باللغة الفرنسية بما لا يزيد عن 100 كلمة لكل منهما، على أن يكونا في ورقتين منفصلتين.

12- مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية محكمة، وهي ترحب بجميع المقالات المستوفية للشروط السالفة الذكر، ولا ترد المقالات لأصحابها في حال عدم نشرها.

وعليه نرجو من كل الراغبين في نشر أعمالهم بالمجلة أن يبعثوا بها على البريد الإلكتروني التالي: mohamed_lemin@yahoo.fr

فهرس المحتويات:

– جهود التجانيين في الدفاع عن طريقتهم، ص 5

د. أج ولد محمد ولد أمينوه، الجامعة الإسلامية، العيون، موريتانيا

– دور الرحالة الموريتانيين في التواصل الحضاري بين ليبيا وموريتانيا

ابن طوير الجنة (1202 . 1265 هـ 1788 . 1849 م) أنموذجاً، ص 13

أ. محمود عمار المعلول، ليبيا

– مصادر التاريخ الموريتاني، ص 21

أ. آدب ولد سيد امحمد، الجامعة الإسلامية، العيون، موريتانيا

– القبيلة بين الماضي الحاضر، ص 32

د. الدرجاله بنت محمد، جامعة نواكشوط– موريتانيا

– التجارة والرحلة ودورهما في التواصل العلمي بين توات وبلاد الساحل الإفريقي ما بين القرنين 11 و12هـ – 17و18 م، ص 43

محمد مولاي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية – جامعة وهران 1، الجزائر

– تدوين تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962م بين المصادر الشفهية والمكتوبة، ص 64

د. صالح بوسليم، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة غرداية، الجزائر

– ثورة الدوارين (الريفية) وارتباطها بالحركة الدينية (الدوناتية)347 – 411م في بلاد المغرب القديم، ص 75

د. عبد الحميد عمران، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر

– اللجان التشاورية البلدية ومقاربة التنمية المحلية التشاركية بموريتانيا، ص 90

د. سليمان ولد حامدن، قسم الجغرافيا، جامعة نواكشوط، موريتانيا

– التحفيز و الرضا الوظيفي في المؤسسة التربوية الجزائرية

دراسة ميدانية بثانوية أحمد سليماني باتنة –الجزائر، ص 108

د. يحياوي مريم، الجزائر

– الوثائق الإدارية وطرق التسيير، ص 122

خديجة أحمد فال، طالبة دكتوراه، فاس، المغرب

كلمة العدد:

تحتل المجلات العلمية مكانة سامقة في الرقي بالبحث العلمي، بما يساهم في تطوير مسار التعليم العالي لأي بلد، وهو ما يدفع محرك التقدم الفكري والاقتصادي ويُسرع عجلة التنمية للنهوض بالإنسان، أي إنسان!!

لذلك فإن "مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية" تهدف إلى أن تكون نقطة محورية تجمع الباحثين سواء من داخل البلد أو خارجه، وسنسعى إلى أن تكون جسرا لعبورهم إلى القراء والمهتمين بالفكر والبحث الأكاديمي الجاد إن شاء الله تعالى.

لذا نكرر دائما ترحيبنا بكل الباحثين والمبدعين الشباب ونقول لهم: إن مجالات النشر والطبع أمامكم مفتوحة، "وفي ذلك فليتنافس المتنافسون". صدق الله العظيم

وفي الختام نقدم شكرنا إلى كل من قدم لنا يد العون، وأبى إلا أن يساهم حتى يرى العدد الخامس من هذه المجلة النور، والذي ستزدان به الساحة العلمية وحقل البحث العلمي بشكل خاص في هذه البلاد وغيرها.

والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل.

د. محمد الأمين ولد أن

مدير المجلة ورئيس التحرير

جهود التجانيين في الدفاع عن طريقتهم

د. أج ولد محمد ولد أمينوه، الجامعة الإسلامية، العيون، موريتانيا

إن علو المرتقى الذي صعده أحمد التجاني، وتربعت على أريكته طريقته جعل الكثير ممن يخشون الشفوف، وتأخير الرتب يتعاورون هذه الطريقة، وشيخها، ويهيلون عليهم سحابات بأسوء النعوت، وأقذع الأوصاف سواء في ذلك المتصوفة، وغيرهم من أصحاب السنّة والمبدّعين للتصوف، ولا نريد الدخول في تلك الجدليات الشائكة يكفينا فقط التنبيه إلى أن من أبرز هؤلاء الأعلام المهاجمين للطريقة التجانية أدييجة الكمليلي الذي تحامل بعنف على الطريقة التجانية، وسيد أحمد البكاي بن الشيخ سيدي محمد الكنتي الذي هاجم هو الآخر التجانيين وطريقتهم حيث بعث رسالتين في هذا الشأن إحداهما لأهل مراكش والأخرى للفقيه أكنسوس[1]؛ وقد أحدثت هذه المراسلات حراكا عنيفا داخل الطائفة التجانية، فتجيش أصحابها للرد عليها تصريحا أو ضمنيا، ذلك ما نود عرضه بشكل مجمل من خلال الأمثلة الآتية:

- محمد أكنسوس (المتوفى: 1294هـ/ 1877م)[2]:

يعتبر محمد أكنسوس من رواد جبهة الدفاع عن التجانية، وشيخها، و ذلك في رسالة مطولة عنونها بـ(الجواب المسكت في الرد على من تكلم في طريق الإمام التجاني بلا تثبت)[3]، و انصياعا منا للضرورات المهنجية، فإن المقام يقتضي منا التركيز فقط على النقاط البارزة في ثنايا هذا الرد، والتي تترصد ما أورده البكاي في رسالته إلى أكنسوس بخصوص التجانية، و إن كان الكتاب كله كما هو واضح من عنوانه يصب في بوتقة التصدي، و الدفاع عن حرم الشيخ التجاني.

لقد كان محمد أكنسوس غاية في دماثة الخلق، والنبل، وعارفا بقانون الحوار، وفلسفته حيث انطلق من تقدير محاوره، وتنزيله المنزلة اللائقة به على غرار ما فعل البكاي معه هو، فأستهل رسالته بقصيدة رائية بديعة يمتدح بها البكاي، وأسرته وطريقته (الطريقة القادرية) يقول فيها:

سيدنا المختار لا زال ذكره	يحف به الرضوان إن جلى الذكر
وبالشيخ مولانا الإمام محمد	فذان هما الشمس المنيرة والبدر
ونجلهما المختار خير خليفة	كما تخلف الآساد أشبالها الشزر
ورابع أركان الجلالة أحمد[4]	أولئك في أوج المعالي هم الزهر
بهم نصر الإسلام وازدان وازدهر	ولازمهم في ظلهم ذلك النصر
أشيخنا البكاي يا من إذا	بدى محياه حيتنا البشاشة والبشر
خلفتهم في المكرمات وفي العلا	وشيدت ما شادوا واشتد بك الأزر

وأبـــديت ســـرا لـــم يكـــن قبـــل باديـــا وذلـــك فضـــل الله لـــيس لـــه حصـــر
ولا خيـــــر فـــــي نـــــزار وخيـــــرهم علـــى كـــل حـــال مـــا توارثـــه فهـــر
بأســـيافهم فتحـــوا المغـــارب كلهـــا علـــى حـــين أعمتهـــا الضـــلالة والكفـــر
ومـــن نـــورهم فـــتح القلـــوب التـــي دجـــت بهـــا ظلـــم الأهـــواء واجتاحهـــا الـــوزر[5]

وهي قصيدة تبلغ ستة وعشرون بيتا، اكتفينا منها بهذا القدر، ثم أعقب التمهيد الشعري الرائق بالآية:(ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين)[6] وواصل في الثناء على أحمد البكاي، وتحليته بما لم يستطع الشعر البوح به، فيصفه بعد أزكى التحايا، وأعطرها بأنه مطلع الأسرار الخافقة الألوية، ومعدن السيادة المشرقة أفلاكها، إمام الطريقة، و شيخ السنة والحقيقة، ومنبع الفيوض اللدنية على الإطلاق المتحلي بمكارم الشيم وأحاسن الأخلاق[7]...إلخ. بعد هذه المقدمة التحسينية لفظا وسياقا ينبه أكنسوس البكاي بأنه وقف على مكتوبه الذي أثلج صدره، وأغبطه ساعة ما توصل به لكنه عندما فضّه، واضطلع على تعبيره أصيب بدهشة حيال مثل هذا النوع من الرسائل، وسقط في يديه بحيث لم يعرف كيف يتعامل معها! أيتجاهلها و كأنها لم تصل؟ مع ما يقتضيه مضمون الرسالة من ضرورة الكلام، والرد عليه من جهة، وعلو مقام الشيخ البكاي الذي يجب الانقياد له والاستسلام[8] من جهة أخرى. وأخيرا قرر أكنسوس انطلاقا من روح الفقيه المتواضع الذي يتصاغر بنفسه عن بلوغ رتبة الند المحاور لشيخ من هذا الحجم قرر رغم ذلك أن يدلي بدلوه في هذه المغامرة بعد حصوله على مبررات يستشهد بها وهي:

- ما أورده الشيخ زروق من أن " تحقق العلم بالمزية لا يبيح السكوت بعد تعين الحق إلا بعد العلم بحقيقة ما عليه الفاعل من غير شك، ثم إن وقع إنكار فليس بقادح في واحد منهما، كما قال الخضر عليه السلام لموسى في أول أمرهما".[9]
- ما أورده ابن المبارك من رواية أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الساكت عن الحق كالمتكلم بالباطل، وكاتم الشهادة كالشاهد بالزور، ومحرم الحلال كمحلل الحرام".[10]

بعد استعراض أكنسوس لهذه الاستشهادات أخذ في تنفيذ عملية الرد مناكفا وذابا عن شيخه وطريقته بأفكار رصينة، و دلائل عصية على الطعن، وبأسلوب شيق و ممتع.

وهو ما أجملناه في المحاور الآتية:

- البرهنة على أن أحمد التجاني شيخ كامل.
- توضيح مسألة مقام ختمية الشيخ سيد أحمد التجاني.
- البرهنة على جواز السماع والرقص في الطريقة التجانية.
- مسألة المفاضلة بين الشيخين الجيلاني والتجاني.
- توضيح موقف التجانية من زيارة الأضرحة.

- توضيح سبب أخذه الطريقة.
- خاتمة.[11]

وقد فصل في كل هذه المحاور نقطة نقطة انسجاما مع ما أورده أحمد البكاي في رسالته.

- أحمد بن محمد بن العباس العلوي الشنقيطي[12] (المتوفى: 1284هـ/1867م).

ألف هذا العالم كذلك التصانيف المفيدة في التعريف بالطريقة التجانية، والإشادة بها، والدفاع عنها. ومن أشهر مؤلفاته (روض شمائل أهل الحقيقة في التعريف بأكابر الطريقة)، (والغضب اليماني في الرد عن شيخنا سيدي أحمد التجاني)، وهذا الكتاب الأخير يتنزل في ذات السياق الذي كتب فيه الفقيه محمد أكنسوس؛ وهو السعي نحو تفنيد طروحات البكاي، ومحاولة نسفها من الأساس[13].

وسبق أحمد بن محمد هذا فيلق عظيم من الشناقطة الذين نذروا أنفسهم للدفاع عن حمى الطريقة التجانية، وشيخها بشكل بدا أكثر تحمسا، وأوسع انتشارا منه في معقل الطريقة، وقطر منشئها (المغرب)، ولعل مرد ذلك هو الهجوم العنيف الذي أطلق سهامه أدييجه بن عبد الله الكمليلي[14] على الطريقة التجانية، الشيء الذي أثار حفيظة هؤلاء التجانيين المخلصين لطريقتهم، فراحوا يتفنون في أساليب الرد، وآليات الدفاع. ومن هؤلاء نذكر:

- محمد بن امحمد بن انبوجة العلوي التيشيتي(المتوفى: 1275هـ/ 1858م)[15]. ويعتبر هذا الفقيه من ألمع الشخصيات التي انبرت للدفاع عن الشيخ التجاني وطريقته؛ فكان من قواد الفيلق التجاني الذي تصدى لهجوم الكمليلي الشرس على هذه الطريقة إذ ألف لهذا المقصد كتاب (الجيش الكفيل بأخذ الثأر ممن سل على الشيخ التجاني سيف الإنكار).

وتتمحور كل أبواب هذا الكتاب في التأكيد على قطبانية الشيخ التجاني، حيث خصص بابه الأول لحقيقة الولي وشروطه، وبابه الثاني لحقيقة البدعة، وبابه الثالث ناقش خطورة الإنكار على أولياء الله الأخيار، ثم برهن في الباب الرابع على صحة جواز رؤية النبي صلى الله علية وسلم، والباب الخامس فقد خصصه للرد المباشر على الكمليلي، ومن على شاكلته، وعنوانه: (في الرد على باطل هذا المنكر وزعماته وما سود به صحيفة أعماله ووجوه ورقاته). أما البابان المتبقيان(السادس والسابع) فقد ناقش فيهما مكانة الشيخ، وعلاقته بالمريد، وحقيقة الورد التجاني[17]. ولم يكتف ابن انبوجه(بالجيش الكفيل) وحده بل عزّزه بكتابه الآخر الذي سماه (سرية الجيش)؛[18] وهو لا يقل ضراوة عن سابقه[19].

- محمد بن عبد الله العلوي (المتوفى: 1264هـ/1848م)[20]

عرف عن هذا الشنقيطي التجاني شغفه الجم للطريقة التجانية، وشيخها لذلك نجده من أشد المدافعين عنها، المنتصرين لها خاصة ضد الكمليلي، ولهذا غلب عليه لقب (حسّان الطريقة) أي أنه للطريقة التجانية كحسان بن ثابت شاعر المصطفى (صلعم)، والمسلمين.

يقول في ذلك:

وإنـــــي لحســـــان الطريقـــــة وأهلهـــــا أذود أبـــــا جهـــــل النكيـــــر و أزجـــــر

أقـــيس ذراعـــا كلمـــا قـــاس أصـــبعا أخـــب إذا يســـعى إلـــيهم وأحضـــر[21]

ورغم أن المصادر لم تسعفنا بمؤلف لهذا الصوفي الأديب مخصص لموضوع الدفاع عن التجانية على غرار أضرابه السالفين إلا أن ما ذكره صاحب الوسيط من أشعار ومواقف، وقضية تصديه للكمليلي كل ذلك يعكس حرص حسّان الطريقة على التجانية، والاستبسال في الذود عنها.

- محنض بابه بن أعبيد الديماني(المتوفى: 1277هـ/ 1866م)[22]

كان هذا العالم من المدافعين بشجاعة عن التجانية فقد تصدى لهجمة الكمليلي بمنظومة شعرية لاذعة[23].

يقول فيها:

نهـــوا عـــن الطريـــق مـــن أرادهـــا وأنكـــروا لعـــا لهـــم أورادهـــا
أليســـت الطريـــق ذكـــر الله والنهـــي عنـــه منكـــر يـــا نـــاه
وأنكـــروا الجمـــع والاجتماعـــا للـــذكر وهـــو جـــائز إجماعـــا
جـــرى علـــى ذلـــك مـــذ أعصـــار شـــرقا وغربـــا عمـــل الأمصـــار
فـــوق الإجمـــاع بعـــد الخلـــف فيـــه فجـــاز اليـــوم دون خلـــف[24]

سيد عبد الله بن أحمد دام الحسني(المتوفى:1321هـ/1902م)[25]

كان هو الآخر من فرسان هذه المعركة الذين قابلوا الكمليلي بوجه غير مبرقع انتصارا للطريقة التجانية، وصنف في هذا المضمار أشعارا بسط ابن الأمين تفاريق منها في وسيطه. منها قوله مخاطبا الكمليلي:

صـــاح لا تســـع أن تلـــم بنـــاد يتعـــاطون غيبـــة العبـــاد
عـــدّ عـــن ذلـــك ولـــيكن لـــك شـــغل بالـــذي فيـــك مـــن خفـــي وبـــاد
كيـــف لا يغـــنم الســـلامة منـــي رائـــح فـــي عبـــادة الله غـــادي
إن بـــدا مـــا يقـــرر الشـــرع عنـــدي منـــه ســـلمت تاركـــا للعنـــاد
و إذا مـــا بـــدا بعيـــد احتمـــال لســـداد نســـبته لســـداد...[26]

ويقول في مدح التجاني:

مـــن كـــان فـــي مـــذهب التجـــاني ممتريـــا فـــإنني لكمـــال الشـــيخ معتقـــد
مـــن ينظـــر الكتـــب التـــي أفـــاد بهـــا ينظـــر كـــلام محـــق كلـــه رشـــد[27]

وهي قطعة شعرية اكتفينا منها بهذا القدر. وليس هذا وحده بل ذكر ابن الأمين أن له مشاعرات عديدة في هذه الغرض لكنها غابت عن حافظته[28].

وينضاف إلى هذه القائمة جماعة آخرون من أهل العلم، والشعر، والتصوف جندوا أنفسهم للذود عن حرم التجانية مثل: العالم الجليل محمد أمبارك اللمتوني الذي ألف نظما في الرد عن أحمد التجاني[29]، وأحمد بن الأمين الشنقيطي الذي ألف كتابيه (درء النبهاني عن حرم الشيخ سيد أحمد التجاني)[30]، و(الرد المحكم في صحة الأسقم)[31]، وغير هؤلاء كثير من الشناقطة، والمغاربة ممن توزعوا بين مدافع عن الطريقة وشيخها، و بين مادح لها متغني بمكانتها، وعلو شأنها.

الخاتمة

إن حجم الردود التي جندها التجانيون للذود عن طريقتهم جاءت استجابة طوعية أملتها عليهم سخونة المناخ الفكري والديني الذي ولدت في كنفه طريقتهم لذلك نراهم هبوا هبة رجل واحد استنصارا للتجانية وشيخها وسعيا منهم لتبرئتها مما يروج ضدها من أراجيف وشائعات قواما للتمكين لها وإيصال ذكرها إلى أبعد الأفاق.

وقد أفرزت هذه الردود والردود المضادة عصارة فكرية غذت الساحة الثقافة و قدمت صورة وضاءة عن نضج التجربة الصوفية، كما أنها كشفت عن عمق التلاحم بين أصحاب الطريقة التجانية، وإن اختلفت سبل عيشهم، ونأت دار بعضهم عن بعض.

الهوامش:

1- للإطلاع على هذه الرسائل ينظر: أجه ولد محمد، العلاقات الثقافية بين بلاد شنقيط والمجال المتوسطي خلال القرنين18-19، أطروحة دكتوراه، جامعة الحسن الثاني، المحمدية:2014، ص182-188 . وكذلك الكنتي، رسالة إلى أهل مراكش، ورسالة إلى أكنسوس، نسخة مصورة بزاوية الشيخ سيد المختار الكنتي، ونسخة لدى المعهد الموريتاني للبحث العلمي محفوظة تحت رقم:1658.

2- أحد أرباب الفقه وأعلام الأدب، ونجم متألق من نجوم الصوفية في القرن 13هـ/ 19م، نشأ في بلدة تامكرون المغربية، ثم انتقل إلى فاس، وفيها سطع نجمه وطار صيته، فتصدر للتدريس، وكاتب علماء تلك الآفاق. يقول عنه السوسي:" شاعر باهر، وأديب بارع له في البلاغة غايات، مع دين متين وترفع عن مواقف الصغار..". المختار السوسي، المعسول، (طبعت أجزاؤه متفرقة) مطبعة النجاح، الدار البيضاء:1960، ومطبعة فضالة، المحمدية:1961، ج 11، ص 276-280، والجزء 14، ص 29-30.

3- توجد منه صورة في زاوية الشيخ سيدي المختار الكتي، ولكنها ناقصة، وهي ربما من نسخة الخزانة العامة بالرباط المحفوظة تحت رقم: 1071 د. و لكنا نحن اعتمدنا النسخة المطبوعة بالجزائر عام 1913م.

4- يقصد أحمد البكاي والثلاثة الذين تقدموا هم أخوه سيدي المختار الصغيرة, ,ابوه الشيخ سيد محمد الخليفة وجده الشيخ سيد المختار الكبير، وهؤلاء هم مؤسسي القادرية المختارية.

5- محمد أكنسوس، الجواب المسكت، المصدر السابق، ص 3-4.

6- نفسه، ص5.

7- نفسه، ص 6.

8- المصدر نفسه، ص 8.

9- نفسه ص 7.

10- نفسه، ص 9-10.

11- محمد أكنسوس الجواب المسكت المصدر السابق، ص13-74. وقام بعرضها وفق هذه التقسيمة بشكل مختصر ومفيد: أحمد الآزمي، الطريقة التجانية في المغرب والسودان الغربي خلال القرن التاسع عشر، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط:200، ج2، ص133-169.

12- أحد العلماء المتفنين، ووجه من وجوه التصوف المرموقين من قبيلة إدوعل الشنقيطية، كانت له عدة أسفار نحو فاس، وما يتاخمها من مدن الشمال المغربي، وذلك بهدف زيارة قبر الشيخ أحمد التجاني، والالتقاء بكبار علماء الطريقة التجانية، والإفادة منهم. وأبرز من أخذ عنه من هؤلاء هو الفقيه أكنسوس الذي ربطته به صلات وثيقة. العربي بن السايح، بغية المستفيد لشرح منية المريد، دار الفكر، بيروت:1962، ص256.

13- راجع عن هذه الردود الجدول الذي أعده لها: أحمد الآزمي، الطريقة التجانية، م. س، ج2، ص211-220.

14- هو محمد اديجه بن عبد الله بن حبيب الله الكمليلي (المتوفى: 1280هـ/1863م) أحد فطاحلة الأدباء، ومشاهير الكلم في بلاد شنقيط، اشتهر عنه إنكاره للطريقة التجانية، وتبديعه لها. ترتجم له ابن انبوجة، ضالة الأديب، ترجمة وديوان سيدي محمد بن محمد الصغير بن انبوجة العلوي، تحقيق: أحمد ولد الحسن، (الإيسيسكو) تونس:1996، ص108. وأحمد بن الأمين، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، طبع بعناية فؤاد سيد، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة: 2008، ص 348. والخليل النحوي، المنارة والرباط، عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة(المحاضر)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إسيسكو) تونس:1087، ص506.

15- محمد الصغير بن انبوجة العلوي عالم غزير المعارف، وأديب فحل، وصوفي متميز. أخذ في بداية أمره التصوف القادري عن طريق الشيخ سيد محمد بن الشيخ المختار الكنتي، ثم بعد ذلك أخذ الطريقة التجانية عن طريق بانمو بن حم ختار الحاجي الواداني، وصار من متصدريها في المنطقة، و تشهد على ذلك التراجم التي عقدت له. وقد ألف ابن انبوجة هذا في حقول معرفية مختلفة: كالقرآن والشعر، والفقه، فضلا عن التصوف. انظر الترجمة التي عقد له ولد الحسن في مقدمة تحقيقه لكتاب ضالة الأديب، ص10-52 و هو لابن الشيخ المترجم يتحدث عن ترجمة، و ديوان ابن انبوجة المذكور.

16- راجع عن هذه الأبواب مفصلة محمد بن محمد الصغير بن انبوجة العلوي، الجيش الكفيل الذي يقول فيه مبينا الغيرة التي حركت لواعجه: " فأخذني ما يأخذ الجرد المغيظ غيرة، وحمية على حرمات أولياء الله الحفيظ، فقمت بتقطيعها، وتمزيقها بعد ما فهمت مراد صاحبها بترقيقها". ابن انبوجة العلوي، الجيش الكفيل بأخذ الثأر ممن سل على الشيخ التجاني سيف الإنكار، طبعة القاهرة: 1938 ، ص4. ومحمد الأزمي م. س، ج 2، ص167-198. وقد ناقش مقتطفات من هذا الكتاب.

17- راجع ولد الحسن مقدمة تحقيق ضالة الأديب، م. س، ص 31، الهامش2. و قد وجدته مخطوطا لدى المعهد الموريتاني للبحث العلمي، محفوظ تحت رقم: 3331، و عنوانه "سرية الحق والانتصار والذب عن أولياء الله الأخيار".

18- يقول في ذلك محمد بن عبد الله العلوي (حسان الطريقة):

أحمـــــــد الله غيـــــــر ذي تقصـــــــير	أن أرانـــــي محمـــــد بـــــن الصـــــغير
باعـــث الجـــيش والســـرية فـــي نصـــرة	شـــيخ الهـــدى التجـــاني الكبيـــر
يـــا لهـــا مـــن ســـرية وجـــيش	تبـــرا الـــزور أيمـــا تتبيـــر

19- محمد بن سيدي عبد الله الفغ سيد أحمد بن محمد بن القاضي العلوي وحيد دهره في العلم والصلاح، وله الباع الطويل، و النصيب الأوفر في العربية والفقه، اشتهر بجودة الرأي، و الصرامة في المواقف. أنظر الترجمة التي عقد له أحمد بن الأمين، الوسيط ، ص30-34.

20- ابن الأمين، المصدر السابق، ص31.

21- فقيه متميز وأصولي لغوي بارع من قبيلة أولاد ديمان (أولاد باركله)، أسس محظرة كبيرة، وظل يدرس بها قرابة 70 سنة، استقضاه محمد لحبيب أمير اترارزة (الجنوب الغربي الموريتاني). تخرج على يدي هذا الفقيه جم غفير جاوز المائة من العلماء الأجلاء، و حاول رحمه الله تطبيق الحدود. له مؤلفات في شتى الفنون منها: (ميسر الجليل على مختصر خليل) في أربع مجلدات، و(طرة على ألفية مالك)، و غير ذلك، عقد له ابن البراء ترجمة وافية في المجموعة الكبرى، نشر مولاي الحسن ولد المختار ولد الحسن،المكتبة الوطنية، نواكشوط: 2009، ج2 ، ص 283-284.

22- توجد من هذه المنظومة نسخة في المعهد الموريتاني للبحث العلمي، محفوظة تحت رقم: 3384.

23- ابن الأمين، الوسيط م. س، ص237- 238.

24- فقيه كبير، وشاعر مشهور من قبيلة إذا بلحسن الشنقيطية المعروفة. أخذ القادرية عن الشيخ سيديا بن الهيبة ، ولكنه فيما يبدو تحول عنها إلى التجانية. ترجم له ابن الأمين في الوسيط على قائمة شعراء قبيلة إدا بلحسن. ابن الأمين، الوسيط، م. س، ص287-299.

25- نفسه، ص 288-289.

26- نفسه، ص 289.

27- نفسه، ص 290.

28- مخطوط لدى المعهد الموريتاني للبحث العلمي، محفوظ تحت رقم: 1893.

29- أورد اسمه عبد السلام بن عبد القادر بن سودة المري في كتابه دليل مؤرخ المغرب الأقصى ، ط2، طبع ونشر وتوزيع دار الكتاب، الدار البيضاء:1960 ،ج1، ص207.

30- ذكره أحمد الآزمي، الطريقة التجانية، م. س، ج2، ص223.

المصادر والمراجع

أولا: المخطوطات

-الكنتي سيدي أحمد البكاي، رسالة إلى أهل مراكش، ورسالة إلى أكنسوس، نسخة مصورة بزاوية الشيخ سيد المختار الكنتي، ونسخة لدى المعهد الموريتاني للبحث العلمي محفوظة تحت رقم:1658.

الكتب المطبوعة

- ابن الأمين أحمد، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، طبع بعناية فؤاد سيد، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة: 2008.

-ابن البراء يحيى، نشر مولاي الحسن ولد المختار ولد الحسن،المكتبة الوطنية، نواكشوط: 2009.

-ابن انبوجة العلوي، ضالة الأديب، ترجمة وديوان سيدي محمد بن محمد الصغير بن انبوجة العلوي، تحقيق: أحمد ولد الحسن، (الإسيسكو) تونس:1996.

-ابن انبوجة العلوي، الجيش الكفيل بأخذ الثأر ممن سل على الشيخ التجاني سيف الإنكار، طبعة القاهرة: 1938 .

-ا بن عبد القادر بن سودة المري عبد السلام ، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ط2، طبع ونشر وتوزيع دار الكتاب، الدار البيضاء:1960 .
-ابن السايح العربي، بغية المستفيد لشرح منية المريد، دار الفكر، بيروت:1962.
-ابن محمد أجه، العلاقات الثقافية بين بلاد شنقيط والمجال المتوسطي خلال القرنين18-19، أطروحة دكتوراه، جامعة الحسن الثاني، المحمدية:2014، ص182-188 .
-الآزمي أحمد، الطريقة التجانية في المغرب والسودان الغربي خلال القرن التاسع عشر، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط:2000.
-أكنسوس محمد، الجواب المسكت في الرد على من تكلم في طريق الإمام التجاني بلا تثبت، الجزائر : 1913م.
-السوسي محمد المختار، المعسول، (طبعت أجزاؤه متفرقة) مطبعة النجاح، الدار البيضاء:1960، ومطبعة فضالة، المحمدية:1961.
-النحوي الخليل، بلاد شنقيط المنارة والرباط، عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة(المحاضر)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إسيسكو) تونس:1987.

دور الرحالة الموريتانيين في التواصل الحضاري بين ليبيا وموريتانيا
ابن طوير الجنة (1202 . 1265 هـ 1788 . 1849 م) أنموذجاً

أ. محمود عمار المعلول، ليبيا

تعتبر الرحلات نوعاً من أنواع الترابط والتواصل والتقارب الحضاري بين الشعوب فمن خلالها يلتقي الرحالة بأهل البلد، ويقيم عندهم، ويصف أحوالهم الفكرية والسياسية والاجتماعية ، وفي كثير من الأحيان يتزوج بالبلد التي يحل بها ، ويشترك معهم في معيشتهم مثلما فعل الرحالة أبن بطوطة (703 . 779 هـ / 1303 . 1377 م) الذي تزوج بليبيا مرتين مرة بطرابلس ومرة بالجبل الأخضر وتزوج بالهند ، وعين قاضياً بالمالديف وبعث سفيراً إلى ملك الصين[1] .

تلعب الرحلات دوراً مهماً في التواصل بين الشعوب فهي الوسيلة لنقل العلوم والعادات والمعارف ، وأخبار الدول، وأوصاف الناس، ويعتبر التواصل بين الشعوب وسيلة من وسائل نقل خبرات وثقافة هذه الشعوب إلى غيرها، فالرحلة علم وفن في حد ذاتها يقول ابن منظور الأفريقي الطرابلسي " رحل الرجل إذا سار ..... ورجل رحال عالم بذلك مجيد له) " [2].

والرحلة مرتبطة بالترحال والاستكشاف والملاحظة وحب الإطلاع والمسير والضرب في الأرض، وكثير ما يصف الرحالة ما يجري له في رحلته، ومن صفات العرب عن غيرهم من شعوب الأرض كثرة الترحال في الأرض ربما لارتباطهم وعيشهم في الصحراء .

يتشابه الشعب الليبي في عاداته وتقاليده مع الشعب الموريتاني فأهل ليبيا يبالغون في إكرام الغرباء المسافرين خاصة إذا كانوا من حجاج بيت الله الحرام ، وقد حفلت كتب الرحلات بكثير من القصص عن كرم أهل ليبيا ، واستضافتهم لهؤلاء الحجاج والعابرين ، وكان أولئك العابرون في غالبيتهم من العلماء والفقهاء الذين دونوا ما شاهدوه عن أهل ليبيا ، وكانت رحلاتهم من أهم الوسائل لمعرفة الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية لأهل ليبيا في الماضي .

اشتهرت الرحلات المغربية (موريتانيا . المغرب) القاصدة بيت الله الحرام باسم الرحلات الحجية[3]، وبسبب حب هؤلاء الرحالة للرسول الله صلى الله عليه وسلم وللأماكن المقدسة دونوا وكتبوا ما شاهدوه في رحلاتهم، وكانت قلوبهم متعلقة بتلك الأماكن فالرحالة ابن طوير الجنة أسمى رحلته باسم (رحلة المنى والمنة) مما يدل على تعلقه وحبه لبيت الله الحرام، والمنى هو أقصى ما يتمناه الإنسان، ويأمل الحصول عليه والوصول إليه ..

وكان الحجاج المغاربة يتجمعون لأداء فريضة الحج في ركب عرف بركب المغاربة ، ونشأ كما يؤكد بعض الباحثين أواسط العهد الموحدي، حيث تكون ما يعرف بالركب (الفاسي . السلجماسي . المراكشي . الشنقيطي)[4].

وكان من أهم أهداف الرحالة المغاربة هدفين أساسين هما أداء فريضة الحج أولاً، وثانياً التعارف والتواصل مع علماء المشرق عن طريق اللقاء والتواصل والمناظرة والسؤال.

فمن أهم فوائد الرحلة أنها:

[1] . تنقل الأفكار والثقافات بين الشعوب .

[2] . الأخذ عن الشيوخ وطلب العلم والاشتراك في المساجلات والمناظرات.

[3] . نسخ الكتب ونقلها .

[4] . توثيق الصلات الاجتماعية.

بلاد شنقيط :

كانت موريتانيا في القديم تسمى ببلاد شنقيط وهي مدينة قديمة تقع في منطقة أدرار وتعني بالصنهاجية (عيون الخيل)، وكانت مركز أشعاع حضاري وثقافي وفكري، وكانت مركز تجاري بالإضافة إلى كونها تمثل مركزاً لانطلاق الحجاج[5]، وتذكر بعض الروايات أن شنقيط بنيت سنة 160 هـ / 776 م ، ولم يهتم أهلها بالتدوين بل اهتموا بالحفظ وهي عادة أهل موريتانيا، ذكرها مرتضى الزبيدي (1145 . 1205 هـ / 1732 . 1791 م) في كتابه تاج العروس من جواهر القاموس فقال: " شنقيط بالكسر ، مدينة من أعمال السوس الأقصى بالمغرب " [6].

الأسباب التي دعت الموريتانيين إلى الرحلة:

[1] . أداء فريضة الحج.

تعلقت قلوب الكثيرين من أهل موريتانيا بأداء فريضة الحج ، وتعلقهم بزيارة الأماكن المقدسة

[2] . ميلهم إلى الترحال وحياة الصحراء.

[3] . رغبتهم بالعلم ولقاء العلماء.

[4] . ارتباطهم الروحي والحضاري بالشرق فأكثر القبائل الموريتانية لها جذور في المشرق الإسلامي.

الطريق إلى الحج:

كانت الطريق في كثير من الأحيان غير آمنة بسبب اللصوص وقطاع الطرق شديدة المخاطر والأهوال، بالإضافة إلى أن بلدان الشمال الأفريقي مرت بأزمات اقتصادية ومجاعات وحتى أوبئة مثل الطاعون وغيرها تسببت في موت المئات والآلاف من السكان، ونتيجة لهذه المشاق والمخاطر أفتى بعض علماء موريتانيا بحرمة الحج معللين هذه الفتوى بانقطاع السبيل والمخاطر المحدقة بالمسافر من قبل اللصوص وقطاع الطرق، ومن هؤلاء العلماء محنض باب الديماني (1185 . 1277 هـ / 1771 . 1860 م) والشيخ محمد المامي الشنقيطي (1206 . 1282 هـ / 1792 . 1866 م)..

اشتهرت مدينة ولاتة قبل شنقيط في ركب الحج وهي من أهم المراكز الحضارية في غرب أفريقيا تأسست في القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، وقد أورد المؤرخ الولاتي البرتلي (1140 . 1219 هـ . 1748 . 1805 م) في كتابه فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور عند ترجمته للعالم أحمد بن الحاج التواتي الغلاوي (ت 1157 هـ / 1744 م) حيث قال عنه: (حج مرات بيت

الله الحرام وهو شيخ الركب من أرضنا)، وهذا العالم الجليل توفى ودفن بمدينة فزان بليبيا عند عودته من المشرق[7].

كان تعلق أهل شنقيط وولاتة ببلاد الحرمين كبيراً، وقد يحج أهل الدار كلهم لا يبقى فيها أحد من شدة اعتنائهم بالحج، وكان يقدر عدد الحجاج سنوياً في تلك الفترة ما بين (3000 . 5000) آلاف، وهو رقم كبير إذا قورن بعدد الحجاج اليوم، وكان يعرف ركبهم بالركب الشنقيطي[8].

تجدر الإشارة إلى أن بلاد موريتانيا (شنقيط) شهدت ازدهاراً للأدب والثقافة والمعارف في مختلف العلوم الإسلامية تجلت في كثرة الشعراء والمؤلفات في الوقت الذي شهد فيه العالم العربي انحطاطاً وجموداً فكرياً بسبب السيطرة العثمانية، فكانت هناك المراكز الحضارية الموريتانية (شنقيط . ولاتة . أوداغست . وادان . أدرار)[9].

منطقة طرابلس :

عرفت منطقة طرابلس بهذا الاسم منذ القدم، وخاصة في العصر الإسلامي، ولذلك ورد ذكرها في كتب الجغرافيين والرحالة بكثرة لأنها كانت جسراً للتواصل بين المشرق والمغرب وكان كثير من الرحالة يقيمون بها ويلتقون بعلمائها.

امتدح كثير من الرحالة والمؤرخين الذين مروا بطرابلس الشعب الليبي وكرمه وجوده، وبأن هذه البلاد هي بلاد العلم والصالحين والمجاهدين.

لقد كانت بلادنا بلد الجود والكرم فأحد الرحالة الذين مروا بهذه البلاد يذكر كرم أهل منطقة زليتن (ظلتين) فيقول عنهم بأنهم قدموا لهم أربعين (40) قصعة بازين، بالإضافة إلى الدلاع والتمور ، وكانت الناس في القديم مترابطة تسودها المحبة والود والتعاون فالبيئة كانت مختلفة عما هي عليه اليوم فالشوارع ضيقة والبيوت كانت صغيرة ومتلاصقة ، ووسيلة النقل كانت الحيوانات من جمال وحمير وخيول، وكانت لرجل الدين والعلم مكانة كبيرة بين الناس أكثر من الحاكم أو الوالي نفسه حيث يقول أحد القناصل الأوروبيين في عهد يوسف باشا القرمانلي (1795 . 1832 م) واصفاً ذلك: إن أحد العلماء كان يركب على حمار أشهب، وكان الناس محيطين به، وكانت له مكانة وشعبية كبيرة عند الناس أكثر من مكانة الباشا نفسه الذي لا يلتفت إليه أحد.

كانت الناس ذلك الزمان تحترم مكانة العالم والفقيه، وأن العلماء في طرابلس كان يلجأ إليهم المظلومون والمطاردون فلا تستطيع السلطة الحاكمة الوصول إليهم بما تملك من قوة وجيش وشرطة، أما اليوم فأنظر إلى مكانة هؤلاء العلماء والفقهاء، والسبب هو تغير عقلية الناس .

وقد اشتهرت بلادنا (ليبيا) بأنها بلد العلم والمعرفة والكرم والجود، وبلد الصالحين والعلماء، ولذلك حرص الرحالة والجغرافيون والحجاج المغاربة على التوقف بها، ولقاء علمائها وزيارة أضرحة وقبور الصالحين من أهلها ، وزيارة مساجدها وسلاطينها وأمرائها.

بعض ما ذكره الرحالة عن طرابلس وأهلها:

يقول الرحالة التجاني وكان قد زار ليبيا سنة 706 هـ / 1307 م عن العالم والفقيه ابن الأجدابي (ت بعد 470 هـ / 1078 م): (كفي لهذا الرجل العظيم القدر فخراً لهذا القطر)[10]، فقد كان من العلماء الكبار ، وله رسالة في علم الحول كانت تدرس بأوروبا في العصور الوسطى ، ألفها بسبب أن أحد العلماء أهانه فقال له: " أسكت يا أحول فلا استدعيت ولا استفتيت " ....

ولكن للأسف نحن شعب لا نقرأ تاريخنا، ولا نفخر ونعتز بعلمائنا ومجاهدينا ، ويحضرني في هذا المجال أن أحد الأساتذة العراقيين كان يفخر ويعتز بقومه ويقول: نحن العراقيين أصحاب ثورة العشرين فقلت له: أنت ربما لا تعلم لقد دارت في بلادنا ـ ليبيا ـ مئات المعارك الطاحنة من الصباح حتى المساء بين المجاهدين والإيطاليين، فلم يحارب ويجاهد أي شعب عربي أكثر مما جاهد الليبيون من حيث (كثرة المعارك).

ويقول المؤرخ أبو عبيد البكري (ت 487 هـ / 1094 م) في كتابه المسالك والممالك عن أهل طرابلس (إن أهل طرابلس من أحسن خلق الله معاشرة، وأجودهم معاملة، وأبرهم بغريب)[11] ...

ويذكر الإمام سحنون بن سعيد (160 ـ 240 هـ / 777 ـ 854 م) بعد عودته من طرابلس عندما سئل عن أهلها فقال " رأيت بطرابلس رجالاً ما الفضيل بن عياض أفضل منهم "[12]، والفضيل هذا كان من أشهر العباد والزهاد في التاريخ الإسلامي حتى لقب بعابد الحرمين، وقال عنه عبد الله بن المبارك: " ما بقي على ظهر الأرض عندي أفضل من الفضيل " [13].

وهذا الرحالة الأندلسي القلصادي (815 ـ 891 هـ / 1412 ـ 1486 م) يقول عن طرابلس وكان قد زارها سنة 850 هـ / 1446 م (وبلغنا طرابلس فنزلنا وتلاقينا مع بعض الأصدقاء وحبونا بالبر والإكرام)[14]....

وأنظر إلى قول الرحالة العياشي (1037 ـ 1090 هـ ـ / 1627 ـ 1679 م) عن أهل طرابلس ، وكان قد زارها سنة 1059 هـ / 1649 م حيث ذكر: (جمع لأهلها من زكاء الأوصاف وجميل الأنصاف، وسماحة على المعتاد زائدة ، وعلى المتعافين بأنواع المبرة عائدة، لا تكاد تسمع من واحد من أهلها لغواً إلا سلاماً ولو لمن استحق ملاماً، سيما مع الحجاج الواردين، ومن انتسب إلى الخير من الفقراء العابدين، فإنهم يبالغون في إكرامهم، ولا يألون جهداً في أفضالهم عليهم وأنعامهم)[15].

فما أجمل هذا الوصف لأجدادنا في الماضي لا تسمع منهم كلاماً قبيحاً أبداً حتى لمن استحق العقاب والتوبيخ فياله من وصف جميل.

وقال الرحالة الناصري (ت 1239 هـ / 1823 م) الذي زارها سنة 1211 هـ / 1796 م (والحاصل مدح البلد وأهلها وحسن أخلاقهم وجودهم سارت به الركبان وعلم علمائها ملأ الخافقان ، وفضلهم من شمس الضحى أظهر وأوضح)[16]....

وقال عن كرم وجود أهل ليبيا بعد مروره بدرنة وبنغازي وطرابلس الرحالة الموريتاني ابن طوير الجنة الذي زارها سنة 1247 هـ / 1831 م (وأما ما فعل معنا أهل ..... درنة وأهل بنغازي وأهل طرابلس من أنواع الإكرام وأنواع الإنعام فلا تحصيه الدفاتر ، وتقصر عن عده الأقلام والمحابر ....[17])

صلات بلاد شنقيط بطرابلس عن طريق الكتب :

يعتبر كتاب مواهب الجليل لشرح مختصر خليل من أهم أواصر الصلات والعلاقات بين بلاد شنقيط وطرابلس فمؤلفه هو محمد الحطاب الطرابلسي (902 . 954 هـ / 1496 . 1547 م)) من أهل طرابلس عاش ودفن بها، ويعتبر كتابه من أشهر المؤلفات في الفقة المالكي انتشر عند أهل موريتانيا انتشاراً كبيراً فأقبلوا عليه يحفظونه ويتدارسونه في المحاضر، ويعتبر مصدرهم الأساسي لفهم وتعلم مذهب الإمام مالك.

يعتبر الحطاب من أشهر العلماء في طرابلس في عصره فقهاً وعقلاً، وكانت له مكانة كبيرة بين علماء الحجاز ، حيث وصف بأنه أخر علماء المالكية وقد تتلمذ على كبار علماء المشرق من أمثال أبن حجر والسيوطي والسخاوي والقلقشندي والصاغاني والغابوني وغيرهم من العلماء الكبار. وله عدة مؤلفات، وتفسير للقرأن الكريم ومن أشهر مؤلفاته كتاب مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، وقد بلغت شروح كتاب مختصر خليل أكثر من (100) شرح أفضلها هو كتاب مواهب الجليل للحطاب الطرابلسي وهو شرح وتعليق وتوضيح لكتاب خليل بن إسحاق المالكي (ت 776 هـ / 1374 م)، وهو أشهر المختصرات للفقة المالكي ، ويشهد لذلك عناية العلماء به ، وعكوف طلاب العلم على دراسته وحفظه وتعلمه، فلا تجد أي طالب من طلاب العلم في المذهب المالكي لا يعرف كتاب مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ...

رحلة ابن طوير الجنة:

ولد هذا الرحالة بمدينة وادان وهي من أشهر المراكز الثقافية والعلمية ببلاد شنقيط في أسرة علمية، وبعد أن حفظ القرآن الكريم، ونبغ في مختلف العلوم الإسلامية الموجودة في عصره آنذاك حيث لازم العلماء لمدة (22) عاماً، وأخذ عنهم، وكان فقيهاً واسع الإطلاع والثقافة، وكان متصوفاً زاهداً يحسن الاعتقاد في الصالحين، وخرج من بلدته قاصداً بيت الله الحرام يوم 7 من جمادى الأولى 1245 هـ / 3 / 11 / 1829 م، ومن أهم كتبه رحلته التي منحته الشهرة وهي المسماة والمعنونة برحلة (المنى والمنة)[18].

قام ابن طوير الجنة برحلته إلى ليبيا أواخر شهر جمادى الأخرة سنة 1247 هـ / نوفمبر 1831 م بعد عودته من أداء فريضة الحج صحبة الركب المصري قاصداً مدينة درنة ثم طرابلس حيث اتصل فيها بحاكم ليبيا يوسف باشا القرمانلي الذي ذكر أنه استقبله بنفسه استقبالاً كبيراً، كما التقى

بعدد من رجالات العلم والسياسة في ذلك الوقت من بينهم العالم والفقيه أحمد أبو طبل الورفلي (1150 . 1252 هـ / 1738 . 1837 م)[19].

عندما وصل هذا الرحالة إلى مدينة درنة وبرقة ذكر في رحلته بأن أهل هاتين المدينتين طلبوا منه تأليف كتاب في الرد على فرقة كانت موجودة عندهم، وصفهم بأنهم من المعتزلة، يفعلون كثيراً من أنواع البدع ، فقام بتأليف كتاب أسماه (فيض المنان في الرد على مبتدعة هذا الزمان)، وذكر في رحلته أنه بعد تأليف هذا الكتاب رجع أهل درنة عن الانخراط في زمرة تلك المبتدعة، كما ذكر في رحلته إن هذا الكتاب الذي ألفه انتشر في جميع أنحاء المغرب حتى وصل إلى المغرب الأقصى، ويبدو للباحث أنه ألف رسالة في الفقة وليست كتاباً للرد عليهم إذ أنه لم يبق في درنة وبنغازي إلا بضعة شهور[20]..

ويبدو للباحث كذلك أن من أسماهم ابن طوير الجنة بالمعتزلة هم عبارة عن الصوفية الذين انتشر عندهم في ذلك الزمان الشطح والرقص والصياح والتواجد ولطم الخدود وهز الرؤوس بالعنق في حالة الذكر كما يزعمون، وهو ما يسمى بالحضرة عند الليبيين، وهؤلاء الصوفية يزعمون رؤيتهم لله وللنبي، ويؤمنون بالكرامات فبين لهم ابن طوير الجنة أن هذه الكرامات تقع للمسلم والكافر، وقد ظهر في تلك الفترة الكثير من علماء موريتانيا ممن أنكروا هذه البدع.

وعندما دخل طرابلس ذكر ابن طوير الجنة أن هناك أحد العلماء لم يسمي لنا اسمه حاول الرد على كتابه (فيض المنان) لكن عالم طرابلس أحمد أبو طبل الورفلي قال لذلك العالم: أنك لا تستطيع الرد لأن هذا الكتاب لا يخالف السنة النبوية، ويضيف أنه اجتمع في طرابلس بالعالم أحمد أبو طبل الورفلي، ووصفه بأنه (عالم سني جليل)[21].

تجدر الإشارة إلى أن العالم أحمد الطبولي الورفلي كان من أشهر العلماء في بني وليد وطرابلس، وكانت له مكانة عظيمة عند القرمانليين وخاصة عند يوسف باشا، تخرج الطبولي من الأزهر، وأخذ العلم عن كبار العلماء بالمشرق أمثال مرتضى الزبيدي ومحمد الكانمي وشمس الدين الحنفي والدرديري والدسوقي وغيرهم، وكانت تشد إليه الرحال فيما أشكل من مسائل العلم ، واشتهر بحبه للكتب وجمعها حتى أن الرحالة المغربي الفاسي الذي زار طرابلس سنة 1211 هـ / 1797 م تمنى لقاءه والإطلاع على مكتبته التي كانت ذات شهرة واسعة .

وذكر ابن طوير الجنة أن سلطان طرابلس يوسف باشا القرمانلي تلقاهم بالفرح والسرور والتبجيل والإكرام بما لا يعلمه إلا الله تعالى، فقال : (فصار أهل دولته كلهم يخدموننا أحراراً أو عبيداً في حسن المعاملة) [22].

وأضاف في رحلته إن أهل طرابلس وعلمائها وأئمة مساجدها أخبروه عن مدينة وادان، وأنهم لا يزالون يسمعون منذ القدم مقولة مشهورة وهي (العلم وادانـي والتمر فزانـي والعبد سودانـي)[23] .

ثم أضاف عن طرابلس وعلمائها (رأينا في طرابلس أيضاً علماء أجلاء ورجالاً ملاحاً وأهل صلاح ..... ومن جملة هؤلاء الموصوفين بهذه الصفات الجميلة والخصال الجليلة قاضي محروسة طرابلس فنعم الرجل ونعم العالم الأديب القاضي العادل ذو المودة الصافية)[24].

كما وصف حاله بعد إقامته في طرابلس حيث قال إنهم كانوا (مكرمون منعمون مبجلون مجلون)[25].

والخلاصة إن الصلات بين أهل موريتانيا وليبيا لا تعد ولا تحصى سواء بشمال البلاد أو بجنوبها فبلاد العالم الإسلامي كانت واحدة، وكان الناس في ذلك الزمان مترابطين تجمعهم صلات النسب والمصاهرة والعلاقات الاجتماعية، ولم تكن تفصل بينهم الفواصل إلا بعد مجيء الاستعمار .

لقد كان أولئك الرحالة والعلماء والفقهاء والسفراء من أمة العروبة والإسلام مشاعل خير وهداية ومحبة أينما حلوا ، وصدق فيهم قول الشاعر:

كانوا ليوثاً لا يرام حماهم ..... في كل ملحمة وكل هياج

فانظر إلى آثارهم تلقى لهم ..... علماً بكل ثنية وفجاج

الهوامش :

(1) أنظر ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، قدم له وحققه ووضع خرائطه وفهارسه ، عبد الهادي التازي ، 1997 م ، ص 171 ، وقد وصل ابن بطوطة إلى مدينة طرابلس يوم 14 ذي الحجة 725 هـ / 20 / 11 / 1325 م .

(2) ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ـ لبنان ، (د ـ ت) ، ص 278 ـ 279 .

(3) الحسن الشاهدي، أدب الرحلة بالمغرب في العصر المريني ، منشورات عكاظ ، 1990 م ، ج1 ، ص 67

(4) محمد المنوني، من حديث الركب المغربي، تطوان ، 1953 م ، ص 8 ـ 10 .

(5) ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر، بيروت ـ لبنان ، (د ـ ت) ، ص 278 ـ 279 .

(6) مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جوتهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، بيروت . لبنان ، 1385 هـ ، ج 19 ، ص 419 .

(7) البرتلي الولاتي ، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني، ومحمد حجي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان ، ط 1 ، 1981 م ، ص 48 ـ 50 .

(8) حماه الله ولد السالم، رحلات الحج من موريتانيا (بلاد شنقيط) وإسهامها في التواصل المشرقي المغربي، المؤتمر الدولي لأدب الرحالة العرب والمسلمين، الذي انعقد بقطر خلال الفترة (5 ـ 9 / 12 / 2010 م) .

(9) أحمد ولد حبيب الله، تاريخ الأدب الموريتاني، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1996 م ، ص 70. 72

(10) التجاني، رحلة التجاني، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، 1981 م ، ص 28 .

(11) البكري، المسالك والممالك ، دار الغرب الإسلامي ، 1992 م ، ج 2 ، ص 652 .

(12) الحسين الورتلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار ، (رحلة) تحقيق محمد بن أبي شنب ، الجزائر ، 1908 م ، ص 96 .

(13) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق بشار عواد معرزف ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 2003 م ، ج 4 ، ص798 .

(14) القلصادي، رحلة القصادي ، دراسة وتحقيق محمد أبو الأجفان ، الشركة التونسية للتوزيع ، ص 324 .

(15) العياشي، الرحلة العياشية ، تحقيق وتقديم سعيد الفاضلي وسليمان القرشي ، دار السويدي ، أبوظبي ، 2006 م ، ج 1 ، ص 523 .

(16) أحمد بن ناصر الدرعي، الرحلة الناصرية ، حققها وقدم لها عبد الحفيظ ملوكي ، دار السويدي ، أبوظبي ، 2011 م ، ص 78 .

(17) ابن طوير الجنة، رحلة المنى والمنة ، تحقيق حماه الله ولد السالم ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ، 2013 م ، ص 180 .

(18) ابن طوير الجنة، مصدر سابق ، ص 8 .

(19) ابن طوير الجنة، مصدر سابق ، ص 177 . 190 .

(20) ابن طوير الجنة، مصدر سابق ، ص 177 . 190 .

(21) ابن طوير الجنة، مصدر سابق ، ص 183 .

(22) ابن طوير الجنة، المصدر السابق ، ص 183 .

(23) ابن طوير الجنة، المصدر السابق ، ص 192 .

(24) ابن طوير الجنة ، مصدر سابق ، ص 192 .

(25) أبن طوير الجنة ، المصدر السابق ، ص 193 .

مصادر التاريخ الموريتاني

أ. آدب ولد سيد امحمد، الجامعة الإسلامية، العيون، موريتانيا

"وكنت أتعجب من علماء هذه البلاد البيضانية[1] الصحراوية المغربية وأدبائها على فضلهم ونبلهم كيف لم يعتنوا بتاريخها في كتاب معتبر من أول الزمان مع كثرة ما وقع فيها من الأمور الكبار من كل صنف الذين لا ينبغي أن تترك أخبارهم نسيا منسيا على جلالتها ولو وجدت فيها كتابا في ذلك أعتمد عليه لقيدت منه ما يشار بالأصابع إليه[2]".

إن عملية جمع المادة الأولية التي تعني وباختصار المصادر والمراجع الموثوق بها في كتابة تاريخ أي بلد مسألة معقدة وبالغة الأهمية، لأن الأمر لم يعد يتعلق باسترجاع الأحداث وترتيبها زمنيا، بقدر ماهو محاولة لربطها بمحيطها والتأثيرات التي تحدث بين الفينة والأخرى ولما كان الأمر يتعلق بشعب ظل قرونا طويلة يعيش حياة البداوة والترحال أزداد الأمر تعقيدا وصعوبة في الوصول إلى الغاية المنشودة ، حينها كانت المعلومات المتوفرة فيما قبل الإسلام عن تاريخ هذه البلاد قليلة جدا وكذلك الحقب المتتالية كالحقبة الوسيطة والحديثة، وكل ما هو معروف عن هذه البلاد لا يعدو أن يكون استنتاجا وتخمينا من واقع الآثار التي اكتشفت حتى الآن، أو معطيات تاريخية متفرقة وهو على كل حال لا يمثل تاريخا متكاملة عناصره وانطلاقا من هذا فإن تاريخ موريتانيا أو شنقيط ما زال لم يكتب بعد ويكتنفه الغموض، وأغلب ما كتب فيه إلى اليوم كان من قبل الأجانب الذين دسوا وأشاعوا فيه الكثير من المفاهيم الخاطئة، ويستدعي ذلك من الغيورين على أوطانهم أن يقوموا بكتابة وتصحيح الأخطاء الكثيرة والشائعة، وإلغاء الضوء على المسائل الغامضة، ولن يتاح ذلك إلا بإعداد الوثائق التاريخية المحلية (كالتراجم والأنساب،النوازل والفتاوى، الحوليات والوقائع) وتنقيحها لجعلها في متناول الباحثين، وهو ما سيمكن من إعادة كتابة تاريخ البلاد كتابة تتكامل فيها المصادر الشفوية والمكتوبة والأثرية.

وبناءا على هذا يمكن تقسيم مصادر التاريخ الموريتاني إلى ثلاثة مصادر وهي:

1- مصادر الرواية الشفوية
2- المصادر المكتوبة
3- المصادر الأثرية

1- مصادر الرواية الشفوية: وهي تكاد تكون الغالبة حتى الآن، لأن كل ما كتب وحتى القرن 17م إلى اليوم ،اعتمد بشكل كبير على الرواية الشفوية، كأن يقول المؤلف: أخبرني فلان، أوحدثني فلان، أو سمعت من الثقة دون تعيين، وأحيانا يذكر سلسلة الرواية الشفوية على شكل الحديث المسلسل، وقلما يسلم سطر مما دبج قديما من ذكر أو إشارة إلى رواية شفوية اعتمد عليها المؤلف في كتابة موضوع معين تصريحا أو تلميحا[3]، وحسبك مثالا على ذلك اعتماد الشيخ سيد محمد الخليفة بن الشيخ سيد المختار في نصه "الرسالة الغلاوية" على اعتماد الرواية

الشفوية في نقل من أخبار وأنساب، وإن كان لم يعرض بشكل واضح للمعايير أو الضوابط التي اعتمدها في تمييز صحيح الرواية من ضعيفها، حيث يقول : الذي صح ووقفنا عليه في التواريخ وثبت بالنقل لدينا عن من قبلت روايته وكملت درايته أن بني الحاج الوتيدات من صنهاجة، وإديعقوب ينتمون إلى يعقوب إبن العاقب ...[4] ، كما اعتمد محمد اليدالي في نصيه"شيم الزوايا" و "أمر الولي ناصر الدين" على ما استقاه من الروايات الشفوية المأثورة عن الثقات العدول في زمانه، سالكا في ذلك منهج الإسناد، حيث يقول: "وروينا عن صالح ميتور بن أبي الصالح عن اتشفغ عبد الله بن محمد بن المختار بن ابهنض أوبك عن عمه أحمد أكذ المختار"، وبهذا الإسناد أيضا أصل بعض قصص "تشمشة" في ظل حكم "أولاد رزك" ثم انتقل إلى سند آخر عن محمد بن حبيب بن خير عن ألفغ المصطفى بن أبي عبد الله ،وهكذا دواليك[5].

كما اعتمد أحمد بن الأمين الشنقيطي في ما نقله في كتابه الوسيط في تراجم أدباء شنقيط على ما استقر في ذاكرته من الروايات التي جمعها عن تاريخ بلده وثقافته، كما ذكر في مقدمة كتابه[6] حيث أشار بما يفيد الامتعاض والتأسف على عدم وجود مصدر تاريخي مكتوب عن تاريخ البلاد وآدابها يمكن الاعتماد عليه أو الركون إليه لفهم حادثة أو معرفة واقعة، أوتر جمة شخصية علمية وقد كانت تلك الندرة أو العزوف أحد أبرز دوافع الشنقيطي إلى تأليف كتابه المذكور، حيث يقول في مقدمته:" ولما لم يتقدمني في هذا من أستمد منه ولم يكن في هذه البلاد من يمد يد المساعدة، كنت حريا بالمعذرة، ممن تطمح نفسه إلى أكثر مما جمعت[7]، لذلك كان اعتماد المؤلف في ما نقل على ما استقر في خلده من أخبار ووقائع وأحداث وأنساب وأشعار، ومعلومات أخرى ساقها تتعلق بالخطط والعمران، وقد اعتمد صاحب الوسيط كذلك على المصادر المكتوبة لكنها قليلة جدا بالمقارنة مع الشفوية ، وقد ظل الاعتماد على الرواية الشفوية في اطراد مستمر، خاصة في ظل غياب مصادر مكتوبة عن الكثير من الأحداث التاريخية والشجرات الأنسابية في البلاد[8].

ومن بين أهم المدونات التاريخية التي اعتمد أصحابها على الرواية الشفوية والمزاوجة بينها وبين المصادر المكتوبة ، كتاب الأخبار لهارون بن الشيخ سيديا (1977-1919م) وهو عمل ضخم من حيث غزارة المادة التاريخية وتنوعها، ويقع في نحو ستة آلاف (6000) صفحة من الحجم المتوسط ، وفيه نقول كثيرة ومعلومات غزيرة، أغلبها يعتمد على الرواية الشفهية[9]، ثم كتاب تاريخ بلاد التراررة لمؤلفه أحمد سالم بن باكا (1981-1901م)، الذي يقول فيه: "ولم أرو شيئا مما ذكرت فيه من غير هذه الكتب إلا عن ثقة عدول مشاهد لما رويت عنه، أو راو عن ثقة مثله، وقد تجنبت فيه الحكايات المزخرفة التي ليس لها أصل صحيح[10].

ولعل أهم أبرز النماذج وأهمها وأكثرها دقة وتمحيصا عمل المؤرخ الموريتاني الكبير المختار بن حامد (1993-1897م) المعنون "بموسوعة حياة موريتانيا"، وهو أول كتاب جامع وشامل وموسوعي عن التاريخ الموريتاني، جمع فيه الكثير من الروايات الشفوية التي كانت تتناقلها الأجيال وترويها الأعيان عن تاريخ البلاد وماضيها، يقول المؤلف :("وحسبي أني جمعت فيه مما كان متفرقا في شتى المصادر التي ما تزال مخطوطة ،بالإضافة إلى ما أخذته من أفواه عدد كثير من الثقات الذين التقيت بهم في مختلف أنحاء البلاد... وتحريت في ما أخذته عن الحكايات الشفهية التي تختلف رواياتها غالبا-، ما رأيته أقرب إلى الصحة بعد المقارنة تاركا للباحثين رأيهم وروياتهم،ورائدي في كل ذلك صيانة تاريخ هذه البلاد (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ")[11].

وتأسيسا على ما سبق، فإن المصدر الشفوي ظل يحتل مكانة هامة في التدوين التاريخ الموريتاني وتوثيق أخباره، إلا أنه مع ذلك يطرح العديد من الإشكالات والقيود، نظرا لطبيعة حساسيته، لأن الروايات الشفوية ينالها عادة الكثير من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان ..وربما تناسخت من راو إلى آخر، وربما ينقصها النسيان من أطرافها، أو نالت منها العواطف الجامحة تضخيما وتقزيما ، لذلك يطرح اعتمادها اليوم في كتابة التاريخ إشكالات معقدة ، فلا مناص والحال هذه من إخضاعها للعديد من الشروط، ومقابلتها ومقارنتها بمصادر مكتوبة إن وجدت أو روايات أخرى للتأكد من مدى سلامتها ومطابقتها للواقع[12].

2- المصادر المكتوبة: لا يخفى على أحد ما ينطوي عليه هذا المبحث من غموض يصل حد الإبهام، نظرا لتشعب استخدامه وما يحيل إليه، فإذا كان المقصود به" كل مايوصل الصوت والحس فإن ذلك يشمل الشاهد الكتابي والرسوم المحفورة في الحجر وفي الصخر وفي قطع النقود..وباختصار كل رسالة؛ تحفظ اللغة والفكرة بغض النظر عن حاملها"، لكن هذا التمديد للمفهوم قد يؤدي إلى إقحام العملة والخطاطة وسائر العلوم المساعدة في دائرته، وهي مستقلة في الحقيقة عنه[13]، وتضيق دائرة المفهوم أكثر إذا تعلق الأمر بموريتانيا، حيث يقتصر"على ما هو مكتوب على الورق أو منقوش على الحجارة أو غيرها"[14].

ووفقا لهذا التحديد تنحصر مصادرنا المكتوبة في نوعين وهما:

أ- مصادر خارجية: وهي تعني المصادر التي كتبتها أقلام غير موريتانية ، والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموريتانيا، وهي متفاوتة الأهمية ومتنوعة الأشكال، وقد ظلت حينا من الزمن تمثل المصدر الوحيد عن تاريخ البلاد الموريتانية، ذلك أن اهتمام الموريتانيين بتدوين تاريخهم وأنسابهم إنما برز في سياق متأخر ،نتيجة لجملة من العوامل يضيق المقام لذكرها وهو ما نبه إليه باب بن الشيخ سيديا في مقدمة كتابه إمارتا إدوعيش ومشظوف[15] كما أسلفنا أعلاه، لذلك ظل التعويل في الحصول على معلومات وأخبار عن البلاد خلال العصور الماضية

على مصادر خارجية عربية وأوربية، ولكنها مصادر خاطفة وخافتة ومثغورة ومشوهة، ولا تقدم في الغالب إلا نتفا متفرقة وغامضة في بعض الأحيان عن ماضي بلاد شنقيط، لأنها لا تعدو كونها إطلالة من الخارج على الواقع والمجتمع الموريتاني، رغم ما قد ينطوي عليه بعضها من أهمية بالغة إذا أُحسن التعامل معها بمنهج علمي سليم، ويمكن تقسيمها إلى عدة أقسام:

*- مصادر عربية: وتشمل كتابات الرحالة والجغرافيين العرب التي من أهمها بالنسبة للمنطقة:

. صورة الأرض، أبو قاسم ابن حوقل النصيبي، المتوفى 977م.

. المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب لأبي عبيد الله بن عبد العزيز (البكري)، المتوفى 1094م.

. الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، لعلي بن عبد الله المعروف(بابن أبي زرع)،المتوفى 1349م.

. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، لأبي عبد الله الشريف الإدريسي ،المتوفى 1156م

. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذارى المراكشي،

. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري، المتوفى 1349م .

. تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، المعروفة (برحلة ابن بطوطة)،المتوفى 1377م .

. تقويم البلدان، لأبي الفداء، المتوفى 1331م .

. كتاب الجغرافية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزهري .

. العبر وديوان المبتدأ والخبر (تاريخ ابن خلدون)، لعبد الرحمن بن خلدون، المتوفى 1406م .

. الحلل الموشية في الأخبار المراكشية ،لمؤلف مجهول ...الخ[16].

وتعتبر هذه المصادر العربية من أهم المصادر المكتوبة التي تتضمن في ثناياها نتفا من التاريخ والجغرافية عن موريتانيا الوسيطة ،على أن كتاب الأنوار الجلية في تاريخ الدولة المرابطية "لأبي سعيد الصيرفي الأنصاري" يبقى أهم مصدر عن تلك الفترة إلا أنه مازال مفقودا حتى الآن"[17].

هذا بالإضافة إلى مصادر عربية أخرى معاصرة تهتم بموريتانيا منها على سبيل المثال مؤلفات، محمد يوسف مقلد، وعبد الباري عبد الرزاق النجم، ويونس بحري، ورغم أنها غير دقيقة في التأريخ لبعض الأحداث والأعلام نتيجة النقص المخل في مصادرها، ويستثنى من هذا الحكم سعد خليل في حديثه عن تكوين موريتانيا [18]، إلا أنها تبقى مهمة للفترة التاريخية التي ظهرت فيها.

*- مصادر سودانية تنمبكتية ومن أهمها على الخصوص :

. كتاب الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، لمحمود كعت مع ذيل لبعض حفدته.

. تاريخ السودان، لعبد الرحمن بن عبد الله السعدي.

***- مصادر أجنبية: وتشمل كل الكتابات الأوربية التي تناولت شيئا عن موريتانيا وهي تبدأ تقريبا من بداية الكشوفات الجغرافية على الشواطئ الموريتانية وذلك عند احتلالهم لآركين القرن الخامس عشر الميلادي، وتعود هذه الكتابات للبرتغاليين أولا(فالانتيه فير ناندس، v.fernandes) مثلا، ثم الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين، وأوفرها حظا كان من نصيب الفرنسيين، وتتميز هذه المصادر بصورة عامة بالاستمرارية والتنوع باستثناء الفترة السابقة للقرن الثامن عشر التي لم تحظ بنصيب وافر من تلك المادة، وتشمل هذه المصادر كتبا، وتقارير إدارية ، وأبحاث، ومذكرات، ووثائق المعاملات التجارية، والمراسلات العامة التي كانت تتم بين الحكومة الفرنسية وولاتها العامين في السنغال، وبين هؤلاء الولاة وقادة المراكز الإدارية والزعماء المحليين، ثم تقارير العمليات العسكرية التي تشمل علاوة على المعلومات الحربية معلومات طبيعية وطبوغرافية عن البلاد الموريتانية[19]، وتكاد تغطي هذه المصادر الأوربية على اختلاف أنواعها الفترة الممتدة من القرن السادس عشر الميلادي إلى غاية القرن العشرين، وإن كانت الوثائق الفرنسية أكثرها عددا، وخاصة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما قويت قبضة الفرنسيين على البلاد، ويبقى معظم المصادر الأجنبية باستثناء الفرنسية منها في حكم المفقود نتيجة عدم إمكانية الاستفادة منه بحكم عائق اللغة غير الفرنسية لدى الموريتانيين وغيره، رغم ما تنطوي عليه من أهمية لأن بعضها انفرد بحكم السياق التاريخي الذي ظهر فيه بمعلومات وإشارات هامة عن تاريخ البلاد[20].**

أما المصادر الفرنسية فهي من أهم المصادر الموجودة عن تاريخ موريتانيا، نظرا لما تقدمه من مادة تاريخية غنية بالأحداث والوقائع التي تشمل :"المعاهدات والمراسلات والإحصائيات ووثائق المعاملات والصحف وغيرها من المصادر الأولية الثمينة والشهادات العيانية التي تمكن المؤرخ من استعمال الطرق الدراسية الدقيقة المستعملة في دراسة التاريخ اليوم ولاسيما التاريخ الكمي[21]. ومن الأمثلة على ذلك مؤلفات الإداري الفرنسي بول مارتي ، ورني باسَي، وجان لويس بالان ، وفيليب مارشزينه، وفرانسيس دشاسي.

ب – مصادر محلية:

ويعود أقدم المصادر المحلية تقريبا إلى القرن 11هجري و17م وقد عرفت تطورا ملحوظا مواكبا مع تطور حركة التدوين في المجتمع الموريتاني التي شهدت ازدهارا غير مسبوق في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، مع نمو الوعي التاريخي، ونتيجة لانشغال فئة الزوايا بتأليف في جميع أنواع العلوم المختلفة نتج عن ذلك فائض من المخطوطات، مما حدا بالدولة الموريتانية وذلك بعد استقلالها عن فرنسا، بإنشاء مؤسسة وطنية مكلفة بحفظ التراث الثقافي أطلقت عليها المعهد الموريتاني للبحث العلمي سنة 1975م، وقد تمكنت هذه المؤسسة من جمع رصيد هائل يقدر 60000 مخطوط خلال خمسة أعوام من 1975 إلى 1980م، وقد اعتمد هذا المعهد غداة إنشائه خطة استعجالية لإنقاذ

المخطوطات واقتناءها مجانا أو شرائها فتم التنازل عن آلاف من المخطوطات القيمة أو حتى عن مكتبات كاملة مقابل ثمن زهيد، وقد تكللت هذه العملية بنجاح، وهو ما جعل المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية منذ إنشائه يسعى إلى انتهاج نفس الأسلوب سنة 1988م، وحصل على كميات هامة من المخطوطات وصلت زهاء 2500 مخطوط، ويبقى جزء هام من هذه المخطوطات بحوزة الأهالي لم يأت الكشف عنه بعد، وتتمثل المصادر المحلية حسب أصولها في:

أ- الحوليات والوقائع

ب- النوازل والفتاوى

ج- التراجم والأنساب

أ- الحوليات والوقائع: يمكن في البداية أن ننطلق من تحديد مبسط للحوليات بأن نعتبرها تلك التآليف التأريخية التي تعتمد تسجيل الوقائع والأحداث مرتبة ترتيبا زمنيا دقيقا حسب السنوات دون التقيد في أغلب الأحيان بالتفاصيل الجزئية لكل حدث أو واقعة ومن هنا جاء مصطلح الحوليات ،وتكاد الحوليات التاريخية تكون نمطا متميزا من مصادر التاريخ الموريتاني، فهي تختلف عن مصادر التاريخ العام وكتب التراجم والرجال ومؤلفات الأنساب ، ولا يجد الباحث بدا من الرجوع إليها إذ تأخذ الحوليات مكانة خاصة بين هذه المصادر نظرا لصرامتها المنهجية القائمة على الترتيب الزمني الدقيق ونظرا لاعتمادها التركيز والتقاط الأحداث المختلفة من ميلاد ووفاة ونعم وقحط وسلم وحرب[22].

وقد اقتصرت على المراكز الحضرية حيث كان المسجد هو دار التوثيق وحفظ هذه الكراس التي يتم فيها تسجيل حوادث السنين ، ويشرف على ذلك أشخاص عدول، وكان يسمى هذا النوع من الكتابة "بالتواريخ"[23]، مثل تاريخ ولاتة ، وتاريخ تجقجة، وتاريخ النعمة، وتاريخ تيشيت، وهذه التسميات ترجع إلى المدينة التي ألفت فيها الوثيقة، ومع أن مصطلح "الحوليات " أصبح شائعا في أوساط الباحثين المهتمين بهذه النصوص إلا أننا لا نجد المؤلفين الموريتانيين القدماء يطلقونه على مؤلفاتهم بل نجد عناوين تختلف اختلافا بينا بحسب المؤلف أو التأليف ويمكن أن نحصرها في أربعة أنواع :

النوع الأول: عناوين يبدو أنها من وضع المؤلف مثل

- النبذة في التاريخ الزمان: لصالح بن عبد الوهاب الناصري

- فتح الرب الغفور في تواريخ الدهور:لسيدي عبد الله بن انبوجه.

النوع الثاني: قد يسمي النص باسم مؤلفه مثل:

- تاريخ جد بن الطالب الصغير البرتلي

- تاريخ ابن طوير الجنة الحاجي

النوع الثالث: تسمية التأليف بموضوعه مثل:

- نظم وفيات أمراء البراكنة والترارزة لوالد بن خالنا الديماني .
- وقائع البرابيش لباب الكبير بن سيد أحمد العلوي الأرواني.

النوع الرابع: التسمية التأليف باسم المدينة التي ألف فيها مثل:

- تاريخ ولاتة للطالب ببكر بن أحمد المصطفى المحجوبي وأب بن جودتي .
- تاريخ تيشيت لمحمد بن عشاي والشريف بوعسرية التيشيتيين[24].

وقيمة هذه الحوليات التاريخية تنحصر في ضبط وفيات بعض الأعيان وذكر جملة من الحوادث البارزة التي لها أثر كبير في مجريات التاريخ كالوقائع مثلا، التي تحدث بين القبيلة والأخرى وعادة ما تكون أسبابها تافهة كملاحات بين رجلين أو هزل يؤول إلى حد قاتل، أو نزاع على رقعة من الأرض لم تكن الحرب تحتاج إلى أسباب وجيهة لتندلع ، فقد تعود أهل الصحراء إضرام النار بدون شرارة ،وكانت الحروب ظاهرة اجتماعية لصيقة بالمجتمع الصحراوي حتى كأنها جبلة فيه[25]، لقد أثخنت الحروب المجتمع الصحراوي ونتج عنها دمار كثير[26]. وتبقى الحوليات والوقائع أهم مادة وثائقية تم تدوينها من طرف الموريتانيين، وهي بذلك من أهم كنوز مصادر التاريخ الموريتاني.

ب- النوازل والفتاوى:

النوازل اصطلاحا هي مجموعة الفتاوى والأجوبة على مختلف المشاكل التي تنزل بالمجتمع في مختلف المجالات، والنوازل جمع نازلة في اللغة اسم فاعل من نزل ينزل إذا حل[27] ، ويمتاز فقه النوازل بأنه الفقه الواقعي الذي يتحدث عن واقع المجتمع ويعالج مشاكله ولذلك يجب تبيينه للناس، أما الفتوى ومعناها الجواب عما يشكل من المسائل الشرعية أوهي الإخبار بالحكم الشرعي على وجه الإلزام والمفتي من يتصدى للفتوى بين الناس، ويبين لهم حكم الله تعالى، ويكشف لهم رأي الدين والشرع، ويعتبر القرن السابع عشر قرن ظهور المجامع الإفتائية الكبرى في موريتانيا مع محمد بن أبي بكر بن الهاشم الغلاوي المتوفى 1098هجري الموافق 1686م ،ومحمد بن المختار بن الأعمش المتوفى 1107هجري الموافق 1695م[28]، والفتوى من أقدم الوثائق المكتوبة عن هذه البلاد وأكثرها تعبيرا عن خصوصيتها وهموم أهلها الظرفية، لذا فإن النوازل والفتاوى من أهم الوثائق التاريخية المدونة لهذا البلد يمكن أن تجيب على كثير من الإشكالات إذا وجدت من يستنطقها.

ج- التراجم والأنساب: وهي نوعين

1- النوع الأول: ويهتم بتأريخ لطبقات الشعراء والأولياء وللمجموعات القبلية، أي بمعنى أنه يهتم بتآليف الشاملة التي تزاوج بين المعطى الثقافي والبعد التاريخي، ومن أمثلة على ذلك كتاب فتح الشكور في معرفة علماء التكرور، ومنح الرب الغفور في ذكر ما أهمله صاحب فتح الشكور، والوسيط في تراجم أدباء شنقيط، ورسالة في أنساب حسان للشيخ سيد

المختار الكنتي الكبير، والحسوة البيسانية في علم الأنساب الحسانية، والشعر والشعراء في موريتانيا،...الخ

2- النوع الثاني: وهو الذي يقتصر فيه المؤلف على مترجم واحد كما هو الحال بالنسبة لكتب المناقب والكرامات ، وغالبا ما يكون على صلة به، و يمكن ندرج في ذلك كتاب :الطرائف والتلائد في كرامات الشيخين الوالدة والوالد، للشيخ سيد محمد بن الشيخ سيد المختار الكنتي، وكتاب مناقب ناصر الدين أو أمر الولي ناصر الدين ،للشيخ محمد اليدالي، وكتاب النجم الثاقب لما لليدالي من مناقب، وإلى غير ذلك من الكتب التي تعالج هذا النوع، وتبقى تآليف كتب التراجم والأنساب مهمة لمعرفة تاريخ موريتانيا.

هذا بالإضافة إلى وجود مصادر محلية أخرى معاصرة ومهمة للباحثين والمؤرخين يمكن الاستفادة منها والرجوع إليها، وفي مقدمتها العمل القيم الذي أنجزه المؤرخ الكبير المختار ولد حامد بالاشتراك مع المستشرق هومايوفسكي المعنون "بمعجم المؤلفين الموريتانيين" ونشر في أمستردام سنة 1966م[29]، "والبيبلوغرافيا العامة لموريتانيا" للسفير السابق محمد سعيد ولد همدي الذي نشرته دار نشر كودا نواروا كورتت 1995م ويتكون من (500 صفحة باللغة الفرنسية) ، كذلك هناك الوثائق الغير منشورة المودعة في وزارة الداخلية الموريتانية والتي يرمز لها (و. د.م)، والتي لم تصنف بعد، وكذلك الوثائق الوطنية الموريتانية والمدون أغلبها باللغة الفرنسية وهي محفوظة برئاسة الجمهورية ويرمز لها (a.n.m)، وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها توفر للباحث مادة أولية ذات قيمة علمية هامة ، وتأتي في المرتبة بعدها الوثائق المنشورة وأهمها منشورات حزب الشعب التي تتضمن خطب وأحاديث الرئيس المختار في المناسبات الوطنية والدينية، والمؤتمرات الحزبية ، وفي المقابلات الصحفية، وتشمل المصادر الموريتانية كذلك مذكرات بعض الساسة كالرئيس المختار[30]، والرئيس محمد خونه ولد هيداله، وبعض الوزراء السابقين.

المصادر الأثرية : وهي إلى الآن تتلخص في نتائج البحث الأثري الذي بدأ مع استقلال البلاد منذ ستينات في الأماكن الأثرية كآودغست، وكمبي صالح، ورغم ضعف الإمكانيات الفنية ومحدودية أعماله في الزمان والمكان إلا أنه نجح في إنجاز بعض الأعمال الهامة والتي من بينها ،"سلسلة اركيولوجيا آوداغست "، التي أنجزتها الحكومة الموريتانية بمساعدة آثاريين فرنسيين ونشرت نتائج الأبحاث في مجلة المعهد الموريتاني للبحث العلمي، وتبقى المصادر الأثرية في موريتانيا بحاجة إلى الكثير من التنقيب والعناية قصد الكشف عن التاريخ الأثري لموريتانيا.

الهوامش:

[1] – نسبة لساكنيها ، وقد عرفت هذه البلاد بهذا الاسم زمان تطاول عهده فابن بطوطة زار هذه المنطقة (موريتانيا الحالية) سنة 753هجري، قد أومأ إلى ما يمكن أن يمكن لهذه التسمية قائلا:"...أخبرني مزبغا أن منسي موسى لما وصل إلى هذا الخليج كان معه قاض من البيضان يكنى بأبي العباس ،ويعرف بالدكالي فأحسن إليه بأربعة آلاف مثقال لنفقته " والذي يتبدى لنا ظاهريا أن هذه التسمية –البيضان– ظهرت في مقابل "السودان " وهذه النغمة بالذات هي ماردد محمد يوسف مقلد ،عندما كان ينشر فصولا من كتابه (موريتانيا الحديثة أو العرب البيض في إفريقيا السوداء في (مجلة العلوم). وعلى أية حال فمفهوم البيضان مفهوم ثقافي ولا يحدده اللون– يمكن الرجوع إلى: –محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي المعروف(بابن بطوطة) ،"تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"،دار التراث، 1968م،ص674.

[2] – باب بن الشيخ سيديا ،إمارتا إدوعيش ومشظوف، دراسة وتحقيق إزيدبيه بن محمد محمود، المعهد التربوي الوطني ،ط3 ،نواكشوط ،2003م،75–76.

[3] – مني عبد القادر وآخرون، التاريخ الشفوي الموريتاني ،"مقتضيات الفهم وعوائق التدوين" ، أعمال الندوة الفكرية لأيام الشارقة التراثية، الدورة العاشرة ،الشارقة، 2012م، ص204

[4] – الشيخ سيد محمد الخليفة بن الشيخ سيد المختار الكنتي، الرسالة الغلاوية ، دراسة وتحقيق حماه الله ولد السالم ، منشورات أمربيه رب لإحياء التراث والتبادل الثقافي ،مطبعة المعارف الجديدة ،الرباط ،2007م، ص214.

[5] – الشيخ محمد اليدالي ، نصوص من التاريخ الموريتاني ، تحقيق محمذن ولد باباه ،بيت الحكمة ، تونس ، 1990م،صص 83.82.77

[6] – أحمد بن الأمين الشنقيطي ،الوسيط في تراجم أدباء شنقيط ، ط1 ،القاهرة ،1911م ،صص 2، 3

[7] – أحمد بن الأمين الشنقيطي ،مصدر سابق، ص 3 .

[8] – قام المعهد الموريتاني للبحث العلمي في إطار المسوحات التي نفذها لجمع وحفظ التراث الموريتاني خلال سبعينيات القرن المنصرم بتسجيل ،مكتبة صوتية تتألف من حوالي 524 شريطا، وقد تم إفراغ محتويات هذه الأشرطة وأدخلت نصوص المقابلات في الحاسوب لكنها لم تراوح مكانها ولم يتم استغلالها ولا توظيفها، على حد علمنا في ما جمعت له.

[9] – هارون بن الشيخ سيديا، كتاب الأخبار المدون في أخبار الموريتانيين ومن جاورهم من النواحي المحيطة بهم ، المطبعة السريعة ، نواكشوط،(د،ت)،ج2 ، بدون تاريخ ، ص 7

[10]– احمد سالم بن باكا، تاريخ بلاد الترارزة ،مخطوط نقلا عن محمد المختار بن السعد ،إمارة الترارزة وعلاقاتها التجارية والسياسية مع الفرنسيين من 1703–1860م ،الجزء الأول ، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط ، ط1 ،2002م، ص 19

[11]– المختار بن حامدن، موسوعة حياة موريتانيا ، التَّاريخ السياسي ، دار الغرب الإسلامي ط1 ،2000 م ،صص 9.10.11.

[12]– أحمد الشكري، الذاكرة الإفريقية في أفق التدوين إلى غاية القرن 18م ، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط ،2010 م، ص84 وما بعدها

[13]– هشام جعيط، المصادر المكتوبة السابقة للقرن السادس عشر،ضمن تاريخ إفريقيا العام ، المجلد الأول ،جين أفريك ،اليونسكو ،باريس ،1983م،ص 103.

[14] – محمد المختار ولد السعد،"عوائق البحث في التاريخ الموريتاني"، مجلة الوسيط ، المعهد الموريتاني للبحث العلمي ، العدد رقم (2، 1988م،ص 44

[15] – باب بن الشيخ سيديا، مصدر سابق، ص 75-76.

[16] – محمد المختار ولد السعد، مرجع سابق، ص46 .

[17] – حماه الله ولد السالم، "تدوين التاريخ الموريتاني "، أعمال ندوة تيكماطين،الدورة الخامسة ،2006م ،ص198 .

[18] – محمد المختار بن سيد محمد ،المجتمع والسلطة في موريتانيا (1978-1961م)"الرحيل إلى الدولة" ، المطبعة الوطنية ،2013م ،ص8.

[19]– محمد المختار ولد السعد، مرجع سابق، ص46 وما بعدها .

[20] – ومما يبعث على التأسف بالنسبة لنا كباحثين في التاريخ الموريتاني ما نراه اليوم من عزوف واضح من لدن أغلب الباحثين الموريتانيين عن الاهتمام بمواضيع جديدة تلامس قضايا غير مطروقة من تاريخ البلاد في إطار علاقاتها بمختلف القوى الأوربية التي كانت ترابط على شواطئها خلال القرن الخامس عشر الميلادي وتوغلت خلال القرون 16،17،18،من غير الفرنسيين ،لأن مرحلة الاستعمار الفرنسي قد لهجتها أقلام الباحثين طويلا، في حين ما تزال صلات البرتغاليين والهولنديين والبريطانيين بالبلاد خالية من الدراسة والبحث ، وستمكن دراسة هذه الفترات بلاشك من إلقاء الضوء على حقب مازالت شبه مجهولة من تاريخ البلاد .

[21] – محمدو ولد محمذن ،"المصادر الأجنبية للتاريخ الموريتاني المعاصر"، أعمال المؤتمر الأول لمنتدى التاريخ المعاصر ،زغوان ،1998م ،ص26 وما بعدها .

[22] – الطالب أحمد بن طوير الجنة، تاريخ ابن طوير الجنة ، تحقيق سيد أحمد بن أحمد السالم ، منشورات معهد الدراسات الإفريقية ،الرباط ،1995م ، ص 10،11

[23]– مجموعة من المؤلفين ، حوليات تجقجة ، تحقيق عائشة بنت ديدي ، جامعة نواكشوط ،1990م ،ص8

[24] – الطالب أحمد بن طوير الجنة ،مصدر سابق، ص 10،11

[25]– الخليل النحوي ، المنارة والرباط ،تونس ،1987م ، ص 101 .

[26] – نفس المرجع ، ص 105 .

[27]– محمد المختار ولد أمباله ،"أهمية النوازل الفقهية ومعالجتها للواقع السياسي في بلاد شنقيط"،ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول المخطوطات الموريتانية المنظم بالتعاون مع اليونسكو ، نواكشوط ، 1999م ،ص96.

[28] – محمد المختار بن السعد ، الفتاوى والتاريخ " دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،ط1، 2000م ، ص 42 .

[29]– المختار ولد حامد ، حياة موريتانيا . جزء الجغرافيا ، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط ، 1994م ، ص5

[30]– محمد المختار بن سيد محمد ،مرجع سابق ، ص 6،7 .

قائمة المصادر والمراجع

- الشيخ محمد اليدالي ، نصوص من التاريخ الموريتاني ، تحقيق محمذن ولد باباه، بيت الحكمة ، تونس،1990م .
- الشيخ سيد محمد بن الشيخ سيد المختار، الرسالة الغلاوية ، دراسة وتحقيق حماه الله ولد السالم، منشورات أمربيه رب لإحياء التراث والتبادل الثقافي ، دار المعارف الجديدة ،الرباط ،2007م .
- باب بن الشيخ سيديا ،إمارتا إدوعيش ومشظوف ، دراسة وتحقيق إزيدبيه بن محمد محمود ،المعهد التربوي الوطني ط3 ،2003 م .
- مجموعة من المؤلفين ،حوليات تجقجة ، تحقيق عائشة بنت ديدي ،جامعة نواكشوط ، 1990 م .

- أحمد بن الأمين الشنقيطي ،الوسيط في تراجم أدباء شنقيط ،القاهرة، ط1 ،1911م .
- الطالب أحمد بن طوير الجنة ، تاريخ ابن طوير الجنة ، تحقيق سيد أحمد بن أحمد السالم، منشورات معهد الدراسات الإفريقية ،الرباط ،1995م .
- المختار ولد حامد ، موسوعة حياة موريتانيا،التَّاريخ السّيَاسي، دار الغرب الإسلامي ، 2000م .
- المختار ولد حامد ، حياة موريتانيا. جزء الجغرافيا ، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط ،1991م .
- هارون بن الشيخ سيديا ، كتاب الأخبار ،المطبعة السريعة ، نواكشوط ، بدون تاريخ .
- أحمد سالم بن باكا ، تاريخ بلاد الترارزة ، مخطوط نقلا عن محمد المختار ولد السعد ،إمارة الترارزة وعلاقاتها التجارية والسياسية مع الفر نسيين من 1703-1860 م، منشورات معهد الدراسات الإفريقية ، ط1، 2002 م
- هشام جعيط ،المصادر المكتوبة السابقة للقرن السادس عشر ، تاريخ إفريقيا العام ، اليونسكو، باريس،1983م.
- أحمد الشكري ،الذاكرة الإفريقية في أفق التدوين إلى غاية القرن 18م،منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط ،2010 م .
- محمد المختار بن سيد محمد، المجتمع والسلطة في موريتانيا (1961-1978م) ، "الرحيل إلى الدولة"،المطبعة الوطنية ،2013م .
- الخليل النحوي ، بلاد شنقيط ،المنارة والرباط ، تونس ،1987م .
- محمد المختار ولد السعد ،عوائق البحث في التاريخ الموريتاني ،مجلة الوسيط ،المعهد الموريتاني للبحث العلمي ،العدد رقم (2) ،1988 م .
- حماه الله ولد السالم ، "تدوين التاريخ الموريتاني" ،أعمال ندوة تيكماطين ،الدورة الخامسة،2006م .
- محمدو بن محمذن ،"المصادر الأجنبية للتاريخ الموريتاني المعاصر" ، أعمال المؤتمر الأول لمنتدى التاريخ المعاصر، زغوان ،1998 م .
- محمد المختار ولد أمباله ،"أهمية النوازل الفقهية ومعالجتها للواقع السياسي في بلاد شنقيط "، فعاليات الملتقى الدولي الأول حول المخطوطات الموريتانية المنظم بالتعاون مع اليونسكو،نواكشوط ،1999م .
- منَي عبد القادر وآخرون ، التاريخ الشفوي الموريتاني "مقتضيات الهم وعوائق التدوين" ،أعمال الندوة الفكرية لأيام الشارقة التراثية ،الدورة العاشرة ،الشارقة ،2012م .
- محمد المختار ولد السعد ،الفتاوى والتاريخ "دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل "، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1،2000 م .

القبيلة بين الماضي الحاضر

د. الدرجاله بنت محمد، جامعة نواكشوط، موريتانيا

تعد دراسة تاريخ القبائل من أهم الدراسات التاريخية التي اهتمت بتاريخ المجتمعات البشرية، ونظرا إلى كونها ظاهرة من الظواهر التي تميزت بها المجتمعات العريقة في تلاحمها وعصبيتها وشكيمتها، من هذا المنطلق تستحق الاهتمام والبحث من خلال تحليلنا لواقعها كحقيقة أفرزها الواقع السوسيوثقافي والاجتماعي داخل المجتمعات العربية عامة والمغاربية خاصة.

إن التنوع والتناقض لتركيبتها وأعرافها وسلوكياتها ومؤسساتها وعلاقتها مع محيطها والسلط القائمة في مجالها، فبدراستها يمكن إعطاء مؤشرات مستقبلية لتطور وصيرورة القبيلة في المجتمعات العربية.

فالقبيلة أساس السلطة، والوعاء السياسي الذي احتضن كل أنواع التفاعل في المجتمعات التقليدية مشكلة الإطار الاجتماعي العام، وهي وحدة منفتحة ومنغلقة في آن واحد إذا اقتضت الضرورة ذلك، ووحدة إنتاجية استهلاكية تعتمد على الاكتفاء الذاتي من جهة وعلى أنشطة اقتصادية أخرى، فتقيم مبادلات تجارية مع القبائل المجاورة أو مع المدن.

وتنتظم القبيلة في نسيج يتجسد في فروع تعرف بالأفخاذ تتعدد حسب حجم عائلاتها، وتحتكم القبيلة إلى الأعراف العشائرية والتقاليد المحلية والدين الإسلامي في شؤونها العامة، وتعتبر بمثابة الدستور الذي يستمد منه النظام القبلي تشريعه.

إن تاريخ القبائل عبارة عن سلسلة من التحولات، فقد كان ظهور بعض القبائل يعني اختفاء أخرى، حيث بينت الأبحاث في التاريخ الاجتماعي الكثير من أسماء القبائل التي اندثرت وأصبحت أثرا بعد عين بينما اندمج بعضها في منظومات قبيلة أخرى.

ومن أجل دراسة ظاهرة القبيلة سنتطرق لبعض المفاهيم المتعلقة بالقبيلة والدراسات التي أجريت عليها من خلال علماء السوسيولوجيا والمؤرخين الذين أبحروا في أعماق تحليل هذه الظاهرة القديمة الحديثة.

1 – مفهوم القبيلة

ورد مفهوم القبيلة في القرآن الكريم بصيغة الجمع في قوله تعالى ﴿ يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[1].

واختلف المفسرون والإخباريون في تحديد مفهوم الشعوب والقبائل في هذه الآية، وتباينت تفسيراتهم في حين جاء في الرواية المنسوبة لعمر ابن الخطاب، أن "الشعوب" الشعاب "والقبائل" العرب، واعتبر ابن عباس 68 هـ – 687م برواية سعيد ابن جبير أن الشعوب البطون الجماع والقبائل الأفخاذ[2].

ويعتبر مفهوم القبيلة من المفاهيم التي تعددت بشأنها آراء المختصين في العلوم الاجتماعية، ومهما تعددت التصورات حول مفهوم القبيلة والمجتمع القبلي فإن مضامين ومحددات هذا المفهوم تظل نسبية

ولا يمكن تعميمها نظرا لتعدد أصناف القبائل تبعا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نشأ فيها المجتمع القبلي.

كما يمكن تعريف القبيلة بالجماعة البشرية التي تربط بين أفرادها مجموعة من الصلات عن طريق القرابة الدموية وعن طريق تصور مشترك للأصول والقيم ومعايير السلوك ونمط العيش داخل الجماعة[3]، وقد عرفها الأستاذ الدكتور إحسان محمد الحسن في موسوعة علم الاجتماع على أنها وحدة اجتماعية متماسكة تتكون من مجموعة أفراد تقطن على بقعة جغرافية معينة تتمتع بدرجة من الاستقلال السياسي، وتنشطر القبيلة إلى أقسام مختلفة في بعض الأحيان خصوصا إذا كانت البقعة الجغرافية التي تعيش عليها واسعة بالنسبة لعدد السكان، ويتكلم أفراد القبيلة لهجة مختلفة عن لهجات القبائل الأخرى. لكن هذا التعريف لا ينطبق على القبائل في المغرب العربي فنجد كثيرا من القبائل يتكلم لهجة واحدة. ويمكن للقبيلة أن تضم بعض المئات من الأفراد أو العشرات أو الآلاف، وقد تنتمي لرقعة جغرافية معينة تكون ثابتة ومحددة مجاليها، إما على شكل تكتلي أو موزع ومشتت عبر الفضاء الترابي، دون أن يؤثر ذلك في تضامن القبيلة ووحدتها الداخلية، ويمكن أن تقوم كوحدة سياسية متماسكة ومستقلة في تنظيم حياتها وتعاملاتها وتحالفاتها كما يمكن أن تكون مندمجة ضمن مجموعة سياسية أوسع إما في شكل صفوف قبلية أو ولاءات سياسية إدارية تكون أوسع مجالا مثل الدولة.

وأدت البدوية المتزايدة في عموم الجزيرة العربية، خلال القرنين الخامس والسادس عشر الميلاديين، إلى إعادة التماسك الاجتماعي للقبيلة عن طريق نسب مدعى، بحيث صارت القبيلة ظاهرة شاملة على أرض الجزيرة[4].

وقد اهتم الباحثون قديما وحديثا بالظاهرة القبلية، في العالم العربي مشرقه ومغربه، وأخذ هذا الاهتمام حيزا كبيرا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ونشرت نماذج من أبحاث بعض علماء الأنثروبولوجيا سنة 1987 في عدد خاص من مجلة Homme تحت عنوان "القبيلة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، وتلاها كتاب الأنساب في البحث عن الأصول "أنثروبولوجيا تاريخية للمجتمع القبلي العربي" الذي تم فيه تبني مقاربة انتروبولوجية تاريخية للمجتمع القبلي العربي سنة 1991، وفي سنة 2001 صدر كتاب آخر يدخل في نفس المشروع تحت عنوان "أمراء ورؤساء ووجوه من القرابة والسياسة في العالم العربي"، حيث تمت دراسة القرابة بالسياسة بالعالم العربي ماضيا وحاضرا[5].

وقد ظلت القبيلة عبر التاريخ بمثابة إطار ترابي وسياسي لحياة اجتماعية يتحدد فيه النظام القانوني والاجتماعي وكذلك مختلف العلاقات بين الناس[6]. وتحتوي القبيلة على مجموعة من الأفخاذ، نادرا ما تنتمي لجد واحد، فالنسب هو الذي يسمح بتصنيف المجموعات القبلية حسب تسلسلها العرقي، حتى وان كان ذلك النسب مزعوما، فالنسب هو أعلى مقاييس التعريف الثابتة للتنظيم القبلي، والتي تجعل من القبيلة حقيقة بنيوية تتجاوز الظرف ونمط يصمد أمام الزمن[7]، ولعل هذه الوضعية عند المجتمع القبلي هي التي جعلت ابن خلدون يرى بان النسب هو الانتماء الفعلي إلى جماعة معينة، أي إلى

عصبية ما وليس فقط الانتماء إلى جد مشترك، من هنا حسب رأيه فإن تعصب الفرد لعصبية ما (قبيلة أو جماعة)، إنما يرجع إلى الألفة وطول المعاشرة، وما ينتج عن ذلك من تشبعه بعاداتها وتقاليدها، وبالروح الجماعية السائدة فيها، وارتباط مصلحتها بمصلحته ووجوده بوجودها[8]. وسوف نتطرق إلى نظرية ابن خلدون بنوع من التوضيح في الورقات القادمة.

وترى رحمة بورقية – وهي باحثة في هذا المجال – أن القبيلة كيان متحرك، فالحركة من الخصائص الأساسية التي تميزت بها القبيلة، و تتمثل في الترحال وعدم الاستقرار داخل المجال، وكذلك حركة أخرى تتجلى في التبادل الاقتصادي والرمزي في حالة الاصطدام مع الآخر، فقد جعلت هذه الحركة التنظيم السياسي والاقتصادي للقبائل يتفاعل مع كل ما يوجد خارج كيانها[9].

ولعله من الضروري في إطار الحديث عن القبيلة أن نتعرض لأهم المفاهيم والتصورات التي طرحت بصدد الأنساق القبلية في مجتمعات المغرب العربي من طرف مؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا.

2. بعض النظريات حول ظاهرة القبيلة

تتجه الأدبيات الموجودة حول واقع القبيلة إلى اتجاهين، اتجاه حديث ويضم الدراسات الانثروبولوجية والسوسيولوجية، ويغيب دراسة البعد السياسي والتاريخي للقبيلة، واتجاه تاريخي محض ويضم كل من مواقف الإخباريين والمؤرخين، ويدرس القبيلة من خلال علاقتها السياسة والتاريخ عكس أصحاب الاتجاه الحديث[10].

2 -1 . نظرية ابن خلدون

وهنا سنبدأ بنظرية ابن خلدون لما لها من أهمية في إطار القبيلة، فالقبيلة بالنسبة لابن خلدون لا تتحدد بكونها جماعة منحدرة ومتفرعة من جد أول –كما أسلفنا– ولا تتحدد بما قد يجمع بين أعضائها من روابط الدم، "إن النسب في معناه الضيق لا يعدو أن يكون معطى وهميا، ولا يصمد أمام وقائع الاختلاط، وعلاقات الجوار والتعايش المكاني، أما النسب في معناه الرمزي والواسع، فهو النسب والانتساب البعيد، أو ما يماثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء، فإنه يشكل الإطار الحقيقي للقبيلة[11]، ويظل هذا الإطار غير مكتمل، طالما لم تعززه عناصر الألفة والتعامل الطويل، وطالما لم يكسب الفرد عادات وأعراف القبيلة، ولم يتبلور لديه أنه لا وجود له إلا بوجود جماعته. ولعل أبرز ما يستدعي تكتل أعضاء القبيلة وتوحدهم، هو توفرهم على أرض جماعية إلى جانب ملكيتهم العائلية، إذا كانت حماية هذه الملكية من مرتكزات القبيلة، كما أن الخطر الخارجي يذكي الإحساس بالانصهار ضمن المجموعة القبلية ويعزز تلاحمها الداخلي[12]. ويورد ابن خلدون التميز بين قبائل ذات عصبية وأخرى غير متوفرة عليها، فيرى أن العصبية هي المقياس حيث صنف القبائل إلى صنفين في نطاق العمران البدوي– قبائل خاضعة ومنقادة وضعيفة التلاحم وبالتالي فاقدة لقوة العصبية ومنفعلة بالتاريخ، ثم قبائل قائدة ومسيطرة وشديدة الاندماج وبالتالي ذات عصبية فاعلة بالتاريخ ومحركة للتطور[13]" إن المذلة والانقياد كاسران لصورة العصبية وشدتها[14]."

أما في إطار تكوين الدولة، فيرى ابن خلدون أن انطلاقا من التمييز بين "العمران البدوي" و"العمران الحضري" فيؤكد أن العصبية لا توجد في حالتها الطبيعية إلا في إطار البادية تحت ضغط ظروف العيش في الصحاري، وحيث تفرض الحياة تماسكا بين أفراد الجماعة القبلية، غير أن هذه العصبية ليست كافية لقيام دولة – عند ابن خلدون– تسيطر عليها قبيلة أو إتحاد قبلي إذ يجب لهذا الغرض تواجد دعوة تزيد من الالتحام، وهذا التماسك في الاتحاد القبلي أو القبيلة التي تصل السلطة السياسية سرعان ما تتسرب إليها الحضارة ورغد العيش والرفاهية المصحوبة بالانحلال، وتتلاشى تلك العصبية في ظل الدولة، وفي هذه الحالة تتحرك قبيلة بدوية جديدة لازالت تحافظ على عصبيتها نحو الحكم والسلطة، وهكذا دواليك[15] وبهذا المفهوم تكون الدولة عند ابن خلدون عبارة عن دور عائلة أو سلالة تنتمي إلى القبيلة الأكثر عصبية في ممارسة السلطة السياسية الشاملة، هذا الدور ينتهي بصعود عائلة أو سلالة أكثر عصبية من سابقاتها.

2-2 – نظريات بعض علماء الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا

أما تصور خبراء السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا للقبيلة، فهي في نظرهم تجمعات خارج إطار الدولة، لا تزال تحافظ على سمات المجتمعات البدائية، هذه المجتمعات تلعب فيها أواصر القرابة (السلالية)، الدور الحاسم في التشابه والتقاطع، وتتميز بنظام اقتصادي غير محدد وغير واضح المعالم[16].

على أن المجال لا يتسع هنا لذكر كل ممثلي هذه المرحلة، لذا سنقتصر على التعرض لأبرز روادها، لنحاول طرح أهم الخصائص التي تميز بها طرحهم لمفهوم القبيلة.

أ. روبير مونطان **Robert Montagne**

يعترف روبير مونطان بصعوبة تحديد مفهوم القبيلة، بالرغم من هذا الاعتراف، فإنها تتصور له مجموعة من المناطق خاصة التي يتراوح عددها ما بين ثلاثة واثني عشر، وتمتلك بقعة محددة وأشخاصا وبعض العادات الجماعية المشتركة، وتفتقر في الوقت نفسه إلى كل مؤسسة سياسية مضبوطة ودقيقة، وبالأخص في ناحية الأطلس الكبير المركزي البعيد عن جاذبية المخزن، غير أن المفهوم المستعمل عادة جنوب المغرب (سوس) هو حسب مونطان "تاقبيلت"، وقد ذهب مونطان إلى جعل العائلة عاملا أساسيا في العبادة القبلية لبربر الأطلس الكبير والجنوب المغربي[17].

فمن خلال عدة عائلات، قد تتشكل قرية تضم ما بين 20 و 30 عائلة، ومن عدة قرى يتكون الموضع، وعلى اجتماع أربعة أو خمسة مواضع تتكون "تاقبيلت"، ومن خلال مجموعة متراوحة بين ثلاثة واثني عشر تقبيلتين تتكون القبيلة كوحدة أعلى، ومن هنا يظهر الفرق بين القبيلة و"تاقبيلت"، فالأولى جزئية تستمد كيانها وماهيتها من الرقعة الجغرافية التي تسكنها وتدافع عنها، ويدعي أهلها الأنساب المشترك فيما بينهم، في حين تشكل وحدة كبرى تحمل اسما مشتركا، وتمتلك أرضا محددة لها تقاليدها وعاداتها وأعرافها ومؤسساتها السياسية، إلا أن وحدتها لا تظهر إلا إذا كانت مهددة من الخارج، أما "تاقبيلت" فتظهر وحدتها من خلال نشاطها في مجرى الحياة اليومية[18].

وينطلق روبير مونطان، من فكرة مسبقة مستنبطة من نموذج القبيلة الأوروبية قبل أن تندثر تحت ضربات امبراطورية الرومان فهذه القبيلة كانت متعلقة بالأرض وزراعتها ومتشبثة باستقلالها عن كل حكم مركزي، ويعتقد أن هذه الجمهورية الصغيرة لازالت قائمة في جبال الأطلس الغربي، ومتحدة فيما بينها حول الملكية الجماعية للأرض[19].

وانطلاقا مما سبق يحاول مونطان وصف المراحل التي تقطعها القبلية، إذ تمر بمرحلة الجمهورية المستقلة، إلى مرحلة تسودها الزعامة الاستبدادية، ثم إلى مرحلة خضوعها للمخزن[20] ويرى مونطان أن مرحلة الجمهورية تتسم بسيادة الديمقراطية والمساواة بين أفراد القبيلة، فمؤسسة "اجماعة" تقوم باتخاذ القرارات الأساسية، في حين أن "أمغار" أو"المقدم" يقوم بتنفيذ تلك القرارات، أما في مرحلة الزعامة الاستبدادية فإن أمغار أو المقدم يبدأ في الاستحواذ على سلطات وصلاحيات "اجماعة"، من هنا يصير الذي كان بالأمس منفذ أصبح صاحب سلطة تشريعية وتنفيذية في آن واحد، ويقول مونطان أن هذا كله يتم تحت ضغط السلطة السياسية القائمة، التي تبحث باستمرار على دفع المجموعات القبلية إلى الاتحاد تحت زعامة شخص واحد، فيكون مسؤولا عن قرارها ومصيرها، ويحدث ما يسمى باللفوف، وقد يعمد صاحب السلطة بمبادرة منه إلى محاولة توظيف تعارضات اللف لأغراض السيطرة على القبيلة وإخضاعها، كما أن نظام اللف في حد ذاته لا هو بضامن للاستقرار[21].

وفي الأخير يخلص مونطان إلى فكرة العداوة البنيوية بين القبيلة والمخزن، وذلك لتعارض طموحاتهما، فالأولى تحلم بالاستمرار باستقلالها الأزلي، والثاني يحلم باستمرار في إنشاء الإمبراطورية الإسلامية، تحت سلطة أمير المؤمنين، من هنا يمكن فهم التعارض المعروف في تاريخ المغرب بين بلاد السيبة وبلاد المخزن، بين القبيلة والمخزن وبين العرف والشرع[22].

ب. جاك بيرك

قام جاك بيرك بدوره بدراسة قبيلة "سكساوة"، في الجنوب الغربي المغربي كميدان لبحثه، ويربط جاك بيرك الجماعة القبلية بالبيئة والوسط الطبيعي، فالإيكولوجيا هي التي تملي عليها تنظيمها وبنيتها وتطورها[23].

فحسب رأي جاك بيرك تكون قطعة الأرض هي العامل الأساس الذي تجسد من خلاله الجماعة القبلية تواجدها، وبهذا تلعب الأرض والبيئة دورا كبيرا في خلق وإنشاء هذه الجماعات المتفاوتة الأهمية وتتم هذه العملية بدون مرجعية للمخزن[24].

وقد توصل جاك بيرك، من خلال ممارسته المعرفية لواقع القبائل البربرية، إلى بعض الاستنتاجات النظرية التي تحولت بالتدريج إلى قناعات علمية، يمكن تعميمها على باقي القبائل.

فقد لاحظ جاك بيرك، أن هناك استمرارية وتجانسا بين كل المكونات الاجتماعية التي يتشكل منها النسيج الاجتماعي في إفريقيا الشمالية، حيث تمحى الفوارق بين القبيلة البربرية والمدينة الإسلامية، بين البدو الرحل، العرب والبربر[25].

فبعيدا عن كل الأفكار الاستعمارية القائلة بتعارض العرب والبربر، وتعارض البدو الرحل، لاحظ أن الجماعة الغالبة تكون الوحدة (بفتح الحاء) السياسية للجماعات القروية، ففي هذا المستوى يصادف جاك بيرك عملية اتخاذ القرارات، التي تتم في إطار "اجماعة" وبالإجماع، أما فوق هذا المستوى من التنظيم فإن النسب السلالي يلعب دور الانشطار ودور الانصهار، والذي يمليهما قبل كل شيء هو الوسط البيئي والطبيعي، ويختلف شكل هذه الاستراتيجية حسب المناطق وتكوينها البيئي[26].

كما أن السيبة التي تكلم عنها من سبقوه فتكون هي الأخرى محكومة من طرف البيئة والإقليم ويقول بيرك في هذا الصدد "عن هذه المجموعات السائبة تعترف بالسلطة الروحية للسلطان (المخزن)" وإذا كانت ترفض تأدية الضرائب لهذا الأخير فذلك راجع لطبيعة بيئتها وإقليمها التي تمكنها من هذا الرفض، أما اعترافها بالسلطة الدينية فيمكنها من الإحساس بالانتماء إلى مجموعة اكبر هي الأمة الإسلامي

ج. النمط الانقسامي

ظهر مفهوم الانقسام لأول مرة عند دوركايم، في كتابه "حول تقسيم العمل الاجتماعي"[27]، وقد ارتبط الطرح الانقسامي أساسا بالأنثروبولوجيا الأنجلو سكسونية، التي اهتمت بدراسة التشكيلة المغربية منذ الحرب العالمية الثانية.

وقد لاحظ دوركايم أن المجتمعات الانقسامية تتكون عادة من عشائر متفاوتة الاتحاد فيما بينها، هذه العشائر أو الوحدات تكون متشابهة، ويلاحظ أن الوَحَدة السياسية مهمة في هذا المجتمع و تتجسد في العشيرة[28].

فالعشيرة بهذا المفهوم تتفرع إلى قرى متعددة، تسمى "اجماعات" أو "تدارت"، ومن عدة "اجماعات" تتكون "القبيلة أو العرش"، وعدة عروش تكون اتحادا قبليا أو تاقبيلت[29].

وقد عرف الباحث المغربي عبد الله حمودي الطابع الانقسامي كما يلي، (يتكون المجتمع الانقسامي من جماعات متداخلة بعضها في بعض، وكل نقطة من نقاط التداخل تعين وحدات مستوى من المستويات، وهكذا فإن القبيلة مثلا تتكون من وحدات سلالية مرتبطة فيما بينها، وفقا لقواعد معينة وتكون في مجموعها وحدة اجتماعية وسياسية مستقلة استقلالا قد يقوى أو يضعف بالوحدات السلالية، التي هي عبارة عن أجزاء اجتماعية[30].

والنمط الانقسامي يبني تصوره الأساسي حول القبيلة على النسب، ويعتمد على هرمية القبائل والعشائر والسلالات والعائلات المتميزة بمنطق يتجلى في الانصهار والانشطار، في نفس الوقت فالوحدات القبلية هي قسمات تتعارض بعضها مع البعض وتتصارع فيما بينها، غير أنها تنزع للانصهار والتكتل كلما هددها خطر خارجي سواء دخلت في صراع مع الدولة أو مع قبيلة أخرى، ويرجع بعض علماء الأنثروبولوجيا الذين اعتمدوا التحليل الانقسامي ظاهرة الانشطار والانصهار، إلى الزواج بنوعيه الزواج الداخلي والزواج الخارجي، فالأول يعزز أواصر التحالف والتآلف والالتحام، ويقلص عوامل الانقسام،

وفي المقابل يرى آخرون أن الانصهار يساوي الزواج الداخلي، يؤدي إلى الانغلاق ونشوء وحدات صغيرة ومنغلقة حسب آخرون[31].

ويجمع أصحاب هذا المنهج بأن المجتمعات الانقسامية، تجهل التقسيم العملي بين الأفراد، كما تجهل كل التراتب الاجتماعية، و تكون فيها سلطة الزعامة على الصعيد السياسي سلطة محدودة وضعيفة، فهي إذن مجتمعات مطبوعة بمساواة وتحول بنيتها دون قيام زعامات قوية، كما تحول عموما دون بروز مؤسسات مختصة بالمحافظة على النظام وتتم المحافظة على النظام في غياب سلطة من خلال "معادلة الخوف"، خوف جزء من جزء آخر مع تواجد إمكانية التحالفات، مما يقيد إمكانية تعميم الحرب كذلك أو اللجوء إلى الدور التحكمي للصلحاء[32].

هذا وبعد رصدنا لأهم نظريات المؤرخين وبعض رواد الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا حول القبيلة بصورة عامة والمغاربية بصورة خاصة، سنتطرق إلى تعريف القبيلة في المجتمع البيظاني.

3 – القبيلة في المجتمع البيظاني

لقد أطلق الفرنسيون من القرن السابع عشر، تسمية (بلاد البيظان) على المجال الواقع شمال نهر السنغال، ومع مرور الزمن شاع استخدام هذه التسمية في مختلف الوثائق الفرنسية المتعلقة بالمنطقة، ويطلق بعض الفرنسيين أيضا على الرقعة تسمية "بلاد بيضان الصحراء"، وهي تسمية تحيل إلى المجال الجغرافي الصحراوي الواسع الذي ينتقل فيه هؤلاء السكان[33].

وعرف "أدواركونت" القبيلة في المجتمع البيظاني، على أنها ليست في الغالب إلا خليطا مبنيا تاريخيا، تنبع قوة رابطته بصفة خاصة من استمرار المصالح المشتركة، ومن الاتفاق الحاصل حول مكانة المجموعة، ويوافقه الأستاذ محمد المختار ولد السعد في كتابه– " إمارة ترارزة وعلاقتها التجارية والسياسية مع الفرنسيين من 1703.1860 "– في هذا التعريف، حيث يقول إن القبيلة بالمجتمع البيظاني بنية هرمية تضم السادة بمختلف مستوياتهم والمسودين، والصميم والحليف (العصب)، ويرى أنهم إذا كان التنظيم القبلي قد مثل الشكل الأساسي للتنظيم الاجتماعي في أرياف بلدان المغرب إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر، فإنه ما يزال يتحدى التاريخ في موريتانيا المعاصرة، وتشكل القبيلة والفخذ والخيمة (البطن) أكثر مصطلحات ذلك التنظيم الاجتماعي شيوعا فيه، وتشغل القبيلة قمة هذا الهرم التنظيمي، في حين تمثل الخيمة قاعدته وأدنى وحدات خط النسب الأبوي السائد في المجتمع[34].

ولكل قبيلة في المجتمع البيظاني اسمها الخاص بها المحي إلى جد أعلى، ومجالها الجغرافي المحدد، وطرقها في ممارسة مسؤولياتها الجماعية، وتوسيع دائرة نفوذها، ونظام قيمها الثقافي، وسلطتها المرجعية وميسم مواشيها المميز لها عن ما سواها، وآلياتها للتضامن من جلب للنفع ودفعا للضرر[35].

ويسود النظام القبلي في هذا المجتمع على نطاق واسع، وهو ما كان له تأثير بالغ على جميع الميادين وخاصة فيما يتعلق بالتنظيم السياسي والثقافي والاقتصادي الذي كان سائدا. فتعتبر القبيلة إطارا اجتماعيا وتجمعا سياسيا للعشائر، تمليه الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ومن

شأن غياب السلطة المركزية في المنطقة ردحا طويلا من الزمن أن يعزز الدور السياسي "للقبيلة البيظانية"، في فترة ما قبل الاستعمار وحتى في فترة الاستعمار من خلال نظام المشيخة السائد داخل كل قبيلة، والذي يتمثل في تعيين فارس من فرسانها المتميزين تتجمع فيه معايير القوة والشهامة وحسن التدبير ويتولى رئاسة قومه ويمارس عليهم وعلى أتباعهم سلطة دون أن يكون له سلطان على القبائل المجاورة، يساعده مجلس مؤلف من ممثلين من مختلف أفخاذها، تناط بهم مهام صياغة وحدة القبيلة، وتوطيد لحمتها العصبية، وتضامنها القرابي والوقوف دون أي شيء من شأنه أن يخل بنظامها ويفرق جماعتها، وتشكل حماية مصالح القبيلة والذود عن أفرادها المرتكز الأساسي لوحدتها وانسجام مكوناتها[36].

وقد ظل نظام المشيخة سائدا في ظل الدولة الوطنية، تمارس من خلاله القبائل الولاءات العشائرية والقبلية للدولة، وتقاس هبة الشيخ داخل القبيلة بنفوذه خارجها، من خلال علاقاته مع رموز الحكام ودوره في حل النزاعات داخل القبيلة وخارجها.

وبما أن هرمية البناء الاجتماعي سمة عامة لكل مجتمعات البشرية، فإن المجتمع البيظاني ينقسم على أساس وظيفي يحدد طابعه، فتنقسم القبائل في هذا المجتمع إلى قبائل محاربة، وأخرى زاوية أو "زوايا"، وقبائل تابعة لأحد الفئتين السابقتين.

وقد شكلت قبائل بنو حسان المحاربة والزوايا قيادة ثنائية للمجتمع الشنقيطي، وكرس المجتمع هذه القيادة المزدوجة بتمجيد شأن العلم والسلاح واعتبارهما رمز المجد والكرامة، فلا مكان إلا لمن يدلي بشهادة علمية أو شهادة عسكرية، ويقول المثل "لا مكان لمن لا يحمل مهندا طريزا أو كتابا مطرزا"، ويلخص مثل شعبي هذا الموقف "العيش ألا تحت الركاب وألا تحت اكتاب"[37].

وفي قاعدة الهرم الاجتماعي، وذلك تبعا للتصور الإيديولوجي التقليدي للمجتمع، توجد فئة الأتباع وتعتبر هذه الفئة ركيزة الإنتاج المادي في الاقتصاد الرعوي البيظاني، في حين يقتصر بعضها على إنتاج قيم النبل الحسانية (ايكَاون)[38].

وقد ينتمي إلى فئة ثانوية أو دنيا من كان في الفئات التي تحتل الهرم الاجتماعي، فبسبب هزيمة في حرب أو غيره تنزل به الظروف حتى يصبح تابعا، كما أشار المختار ولد حامد إلى ذلك حين قال: "هناك أسباب مختلفة لضرب المغارم الحساني أو الزاوي، يصبح غارما ويسمى لحميا لمجرد انهزامه في حرب، أو بإقامته في قوم ذو سطوة أو بسبب جريمة يقترفها، تضطره إلى الاحتماء بزعيم حساني فيصبح مقابل ذلك مغرما، أو بأن تضطره الفاقة إلى الاستدانة فيصبح ذلك سببا لاستضعافه، وقد يفرض المغرم مقابل الانتجاع في أرض تقع تحت سيطرة أحد الأمراء[39] "...

ولعل صاحب الطرائف والتلائد، من أصدق من عبروا عن التراتبية الاجتماعية التي كانت سائدة في مجتمع البيظان، وعن نظرة الفئات المتحكمة إلى هؤلاء الأتباع، حين كتب في بداية القرن التاسع عشر، " أما هذه البلاد الصحراوية السائبة، التي لا تبلغها أحكام الأمراء ولا تنالها أيديهم بل أهلها

ثلاث طوائف، ظلمة متغلبون، وزوايا مغلوبون، ولحمة ومساكين مملوكين تضرب على رقابهم الجزية ويتوارثون جيلا بعد جيل...وهم مع ذلك ضعفاء الإيمان سخفاء المروءات، لا يحجزهم عن التغاور والتناحر فيما بينهم، ولا يدفع عنهم مكر الظلمة وشديد عدوانهم إلا من كانوا في ملكهم من إخوانهم[40].

وأخير يمكننا القول إن الظاهرة القبلية رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت نظام الشراكة وقضت على التبعية في الإطار التقليدي إلا أن الفرد داخل المجتمع مازال متمسكا بانتمائه القبلي، ففي الوقت الذي تراجعت فيه القبيلة في البلدان المجاورة، ظلت القبيلة في موريتانيا تفرض نفسها في المشهد السياسي والاجتماعي، تارة مشكلة عقبة في وجه إصلاحات الدولة، وتارة تقوم بدور بارز في تسوية بعض النزاعات، ورغم تجاوز بعض أمور البداوة والانتقال إلى التحضر بكل مميزاته إلا أن القبيلة والقبلية مازالت تحتل المكانة الأهم للفرد الموريتاني.

وعلى الرغم من أن جميع السياسات في عهد الدولة الوطنية كانت دائما تسعى إلى الحد من سلطة القبيلة إلا أنها ظلت شاخصة وحتى اليوم، وفي هذا السياق يقول الرئيس المختار ولد داداه "عند أولى مراحل الاستقلال الداخلي 1957 والتام 1960 أردت أن أرسخ في أذهان مواطنينا مفهوم الأمة بدل القبيلة وأعلنت لهم أن عليهم أن يجعلوا الأمة الموريتانية قبيلة كبيرة تنضوي تحتها القبائل القديمة لتشكل بطونها.... لقد انتهت القبيلة والعشيرة ولم يبقى سوى الأمة".

لكن كل هذه السياسات باءت بالفشل وظلت القبيلة حتى اليوم هي المرتكز الأساسي للمجتمع ويتمسك الفرد بانتمائه القبلي وبمكانته الاجتماعية ويحدد منها بعض المواقف الاجتماعية والسياسية.

الهوامش:

[1] ـ سورة الحجرات، مدنية، الآية 13.

[2] – محمد المختار ولد السعد، إمارة الترارزة وعلاقتها التجارية و السياسية مع الفرنسيين من 1703. 1860 الجزء الأول، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، 2002، ص 296.

[3]– دلندة الأرقش، عبد المجيد الأرقش، جمال بن طاهر، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، 2003، ص 195.

[4] . مجموعة باحثين، الأمة والجماعة و السلطة، دراسة في الفكر العربي الإسلامي، دار اقرأ، بيروت لبنان، 1984، ص 28–30

[5] . رحال بوبريك، دراسات صحراوية المجتمع والسلطة والدين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الثانية، 2008 ص 103–104.

[6] . دلندة الارقش، مرجع سابق، ص 197

[7] . المختار الاكحل، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتاريخ والترجمة والنشر مطابع السلام، الجزء 19 ، ص 6605.

[8] . معلمة المغرب، مرجع سابق الجزء 19،ص 6605

[9] . رحمة بورقية، حول القبيلة في المجتمع المغربي في القرن 19، مجلد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، العدد 14، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 1988، ص35

[10] . عبد اللطيف اكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ص 19.

[11] . المختار الهراس، القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب، المركز الوطني للتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني مطبعة الرسالة، ص 13

[12] . المختار الهراس، القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب، مرجع سابق ،ص 13-14.

[13] . المختار الهراس، نفس المرجع، ص 13-14.

[14]. نفسه

[15] . عبد اللطيف اكنوش. تاريخ المؤسسات والوقائع، مرجع سابق ص، 13.

[16] . الهادي الهروي، القبيلة والإقطاع والمخزن، مقاربة سيسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844- 1934 افريقيا الشرق 2010، ص 51.

[17] . الهادي الهروي، القبيلة والإقطاع والمخزن مرجع سابق، ص 60

[18] . الهادي الهروي، القبيلة والإقطاع والمخزن، نفسه، ص 60.

[19] . عبد اللطيف اكنوش. تاريخ المؤسسات والوقائع، مرجع سابق ص، 20.

[20]. عبد اللطيف اكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع، مرجع سابق ص 20.

[21] . المختار الهراس، نفس المرجع، ص 28.

[22]. عبد اللطيف اكنوش. تاريخ المؤسسات والوقائع، مرجع سابق ص، 20.

[23] . المختار الهراس، نفس المرجع، ص 32

[24]. عبد اللطيف اكنوش. تاريخ المؤسسات والوقائع، مرجع سابق ص، 25.

[25] . محمد الهان، جاك بيرك والمغرب، إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد السابع، صيف 2009، ص 67.

[26] . عبد اللطيف اكنوش. تاريخ المؤسسات والوقائع، مرجع سابق ص، 25.

[27] . المختار الهراس، نفس المرجع، ص 39.

[28] . عبد اللطيف اكنوش. تاريخ المؤسسات والوقائع، مرجع سابق ص، 21.

[29] . عبد اللطيف اكنوش. تاريخ المؤسسات والوقائع، مرجع سابق ص، 21.

[30]. عبد الله حمودي، الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة والسياسة والولاية تأملات حول مقولات كلنز، "مجلد دار النيابة السنة الثانية، العدد الخامس شتاء 1985، ص 38.

[31]. الهادي الهروي، مرجع سابق ص 51.

[32] . عبد اللطيف اكنوش. تاريخ المؤسسات والوقائع، مرجع سابق ص، 24.

[33]- محمدو ولد محمذن، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر (قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية)،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية 2001 ص 225 .

[34]- محمد المختار ولد السعد، مرجع سابق ص:302.

[35]- محمد المختار ولد السعد، نفسه، ص303.

[36]- محمد المختار ولد السعد، نفسه، ص303.

[37] - الخليل ولد النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط (عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهادي الديني من خلال الجامعات المتنقلة) (المحاضر)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1987ص 36.

[38] - محمد المختار ولد السعد، مرجع سبق ذكره، ص 230.

[39]– المختار ولد حامد، موسوعة حياة موريتانيا التاريخ السياسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000 ص 62

[40]– الشيخ سيدي محمد، الطرائف والتلائد في مناقب الشيخين الوالدة والوالد، نسخة زاوية الشيخ سيد المختار الكنتي بنواكشوط، ج 4، ص 126.

المصادر والمراجع

. الخليل ولد النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط (عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهادي الديني من خلال الجامعات المتنقلة) (المحاضر)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1987.

. رحمة بورقية، حول القبيلة في المجتمع المغربي في القرن 19، مجلد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، العدد 14، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 1988..

. الشيخ سيدي محمد، الطرائف والتلائد في مناقب الشيخين الوالدة والوالد، نسخة زاوية الشيخ سيد المختار الكنتي بنواكشوط، ج 4.

. المختار الاكحل، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتاريخ والترجمة والنشر، مطابع السلام، المملكة المغربية، 19.

. المختار الهراس، القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب، المركز الوطني للتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، مطبعة الرسالة.

المختار ولد حامد، موسوعة حياة موريتانيا التاريخ السياسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000.

. الهادي الهروي، القبيلة والإقطاع والمخزن، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844– 1934 افريقيا الشرق 2010.

. رحمة بورقية ، حول القبيلة في المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، العدد الرابع عشر، جامعة محمد الخامس، الرباط 1988.

. دلندة الأرقش، عبد المجيد الأرقش، جمال بن طاهر، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003.

. رحال بوبريك، دراسات صحراوية المجتمع والسلطة والدين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الثانية، 2008.

. عبد اللطيف اكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب مطابع إفريقيا الشرق الدار البيضاء

. عبد الله حمودي، الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة والسياسة والولاية تأملات حول مقولات كولنز، "مجلد دار النيابة السنة الثانية، العدد الخامس شتاء 1985.

. مجموعة باحثين، الأمة والجماعة و السلطة، دراسة في الفكر العربي الإسلامي، دار اقرأ، بيروت لبنان، 1984.

. محمد المختار ولد السعد، إمارة الترارزة وعلاقتها التجارية و السياسية مع الفرنسيين من 1703. 1860 الجزء الأول، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، 2002..

. محمد الهان، جاك بيرك والمغرب، إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد السابع، صيف 2009.

– محمدو ولد أمين، المجتمع البيظاني في القرن التاسع عشر (قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية)،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية 2001 .

التجارة والرحلة ودورهما في التواصل العلمي بين توات وبلاد الساحل الإفريقي ما بين القرنين 11 و12هـ – 17و18 م

أ. محمد مولاي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية – جامعة وهران 1، الجزائر

المقدمة:

شكلت منطقة توات وبلاد الساحل الإفريقي مجالا جغرافيا واسعا متجانسا من حيث الأهمية الطبيعية والتجارية نظرا لقربهما وانتمائهما إلى فلك الحضارة الإسلامية، منذ البدايات الأولى لعملية الفتح الإسلامي وما نتج عنها من ارتباط وثيق بينهما مثلت فيه حركة التجارة والرحلات العمود الأساسي في هذا الترابط ، خاصة إذا علمنا ما للصحراء الكبرى من أهمية في هذا الموضوع حيث كانت عامل أساسي في عملية التبادل التجاري ورحلات الحجاج والطلاب والقبائل من كلا المنطقتين، أدى هذا إلى تواصل علمي وتجاري أكثر بينهما ما لبث أن تحول إلى نسيج إجتماعي وثقافي شكلا فيه وحدة معرفية، ويعتبر القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري السابع عشر والثامن عشر الميلادي أزهى فترات هذا التواصل ، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذه الورقة البحثية .

أولاً - دور التجارة:

عرفت الصحراء الكبرى حركية اقتصادية، وتجارية واسعة، منذ العصور القديمة[1]. فرغم شساعتها لم تكن عائقاً أمام تواصل الشعوب الإفريقية من الجنوب، والشمال، وازداد هذا التواصل و الترابط أكثر بعد انتشار الإسلام، واللغة العربية في بلاد الساحل الإفريقي، واستقرار بعض العائلات العربية، ليكون هذا العامل له مكانته في تشجيع كل عوامل الترابط، والتواصل، بين شعوب القارة الإفريقية.

ويعتبر موقع توات في قلب الصحراء موقعا استراتجيا، جعل منها نقطة أساسية وحلقة محورية في تجارة الصحراء، حيث أصبحت معبرها الرئيسي، خاصة بعد تراجع مكانة سجلماسة[2]. نظراً للاضطرابات السياسية، وانتشار قطاع الطرق على طول الطريق المؤدي إلى بلاد السودان من الجهة الغربية، حيث يذكر ابن خلدون في هذا الصدد:" أن هذا المسلك قد أهمل، لما صارت الأعراب من البادية السوسية، يغيرون على سابلتها، فتركوا تلك، ونهجوا الطريق إلى بلاد السودان أعلى تمنطيط"[3] .

وهذا ما أكسب توات أهمية تجارية، خاصة، حيث وجدت بها الأسواق، والقصور، التي تعتبر نقطة ومحطة لتوقف القوافل التجارية، تحدث عنها المؤرخون، والرحالة الجغرافيون، فابن خلدون عندما يتحدث عن دور التجارة الصحراوية، ومكانتها في إعمار القرى، والمدن وعلاقتهما ببلاد السودان يقول "وطن توات هو بلد مستجير في العمران وهو ركاب التجار إلى مالي..."[4]. ويشير إلى أن اغلب المنتوجات التي تسوق إلى بلاد السودان من قصور صحراء المغرب مثل توات و تينكورارين، "...وإن قبائل بين تلمسان و وجدة تسمى ذي عبيد الله وتنتهي رحلتها في القفار إلى قصور توات وتمنطيط وربما عاجوا ذات الشمال إلى تسابيت وتينكورارين وهذه كلها رقاب السفر إلى بلاد السودان...."[5].

وأما حسن الوزان فيبين هذه الأهمية، عند حديثه عن قورارة، أحد مناطق توات، فيقول : " إقليم مأهول في الصحراء، يضم أربعة قصور، وقرى عديدة، على الطريق المؤدية بين فاس، وتلمسان، إلى مملكة أكدس، في بلاد السودان، وهنا مجمع القوافل، لأن تجار بلاد البربر ينتظرون تجار بلاد السودان، ثم يذهبون جميعاً"[6].

ولقد كانت واحات توات خلال القرن التاسع الهجري الخامس عشر ميلادي من أكثر المناطق نشاطاً في تسيير القوافل التجارية، بين بلاد الساحل، وبلدان الشمال الإفريقي، وهذا ما جعل الأوروبيون يولونها أهمية، حيث زارها سنة 851 هـ 1447م، الرحالة التاجر الجنوي، أنطونيو مالفانتي، وكان هدفه الوصول إلى بلاد الساحل الإفريقي، للتعرف على أماكن تواجد الذهب الذي يجني منه المغاربة أرباحا كثيرة[7]. كما أن المنصور الذهبي عندما قاد حملته الشهيرة، من أجل السيطرة على تنبكتو، أراد أن يضع يده على الطريق التجاري، الأكثر أهمية في اقتصاد بلاد المغرب، وهو طريق توات، حيث أخضعها لسيطرته بالقوة، والغلبة، ويؤكد عبد العزيز الفشتالي- مؤرخ الدولة السعدية- هذا الأمر عند حديثه عن توات، وتينقورارين، "و القُطران توات، وتينقورارين، من أعظم أقطار المعمورة، بما جمعاه من الأمم، والقصور، أولهما اقرب إلى السودان، والثاني يعد من أعظم وأضخم أقاليم المغرب، فقد كان أمام المنصور طريقتين للوصول إلى السودان، أولهما توات، وتينقورارين، في الجنوب الشرقي، والآخر عبر الصحراء الجنوبي، إلا انه فضل الطريق الأول، شعوراً بأهميتها، فالقطران عالم من عوالم الأرض، وإقليم من أقاليم الدنيا، لما جمعاه من الأمم ،وتراكم القصور، وأهل العمران، وتتخلله من العيون ذات الآبار، والنخيل المرخى على اكنافه جناحاً من الليل الدامس. زيادة على ذلك أهمية طرقها في التجارة، بين بلاد المغرب، والأقطار الإفريقية"[8].

فالجوار الجغرافي لتوات، وبلاد الساحل، وسط هذه الصحراء، أحدث تقارباً وارتباطاً وثيقاً، بين المنطقتين في مجالات كثيرة، بدءً بالمجال التجاري الذي عرف رواجاً، و ازدهارا، منذ القرن الثامن إلى غاية القرن الثاني عشر الهجري[9]. وهذا ما أدى إلى احتراف التواتيين للتجارة الصحراوية، والتي برعوا فيها، وأصبحوا يشكلون جاليات في بلاد الساحل، تعمل في التجارة، حيث يشير ابن بطوطة الذي زار توات، وبلاد الساحل الإفريقي، بمكانة هؤلاء، فقد راجت تجارتهم، وأصبح لهم وكلاء في كامل المدن، وأن هناك أحياء خاصة في مدينة تنبكتو، يسكنها تجار توات، ووكلائهم[10].

وكان التواتيون يشكلون منذ ما قبل هذه الفترة جالية كبيرة، تشتغل بالتجارة في منطقة نهر النيجر الأعلى، وتتولى استقبال القوافل التجارية القادمة من الشمال، وتوزيع بضائعها على مختلف المدن السودانية[11].

وكانت القافلة التجارية تنطلق من قصور توات باتجاه بلاد الساحل، محملة بمجموعة من السلع كالتمور، والقماش، والمنسوجات، إلى جانب الكتب، التي راجت تجارتها، وأصبحت من السلع

الأساسية، والغالية الأثمان في حمولة القافلة التجارية. خاصة بعدما كانت تدره من أرباح، تفوق بكثير أرباح السلع الأخرى، وهذا ما يشهد عليه الكم الهائل من المخطوطات الموجودة في خزائن تنبكتو[12]، وتيشت، وولاته، وشنقيط، وودان، وتوات، والتي تشكل أبرز جوانب الإرث الحضاري لهذه الحواضر الصحراوية [13]. وهي في الغالب من تآليف علماء تلك المناطق.

وتجدر الإشارة إلى أن القافلة التجارية تضم في العادة رجال ذو اختصاصات متعددة، تقدم الخدمات الضرورية للمسافرين، فالدليل له معرفة بالمسالك الصحراوية، ودراية بالنجوم، والطبيب العارف بالأعشاب المفيدة لبعض الأمراض، بالإضافة إلى الفقيه في الأمور الشرعية، يستفتى عما لبس من تساؤلات ونوازل تتصل بأمور المرافقين، والحراس المكلفون بأمن القافلة.

وعلى هذا الأساس كان التاجر التواتي له دراية بالفقه ومعرفة بالعلوم، فهو يسير بتجارته لبلاد الساحل، طالباً للرزق و ناشراً لعلمه، ودعوته، ومن جملة هؤلاء، الشيخ محمد الامريني التواتي[14] ت 1008هـ-1600م،الذي درس في فاس، وتضَلّع في مختلف العلوم، مما أهله لتولي منصب القضاء، فدعاه السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي، بعد إخضاعه لتوات، ليكون قاضياً عليها، لكنه رفض بعد أن قال لرسول المنصور:"لأن يحاسبنني الله على ألف قنطار أيسر علي من أن يسألني على قضية فاصلة بين اثنين." وفضل بذلك ممارسة التجارة، التي كانت تدر عليه أرباحا كثيرة من بلاد الساحل[15]. كما كان الشيخ حمو بلحاج التواتي 1062هـ - 1654 م تاجراً في تنبكتو، وهو من الوجوه العلمية بها مارس تجارته، إلى جانب التعليم والتدريس بهذه المدينة التي توفي بها[16].

وهناك من العلماء من مارس التجارة انطلاقا من الحاجة لتأمين مكاسب ونفقات الزوايا ومدارس العلم التي قاموا بإنشائها، ويتعلق الأمر بالشيخ على بن حنيني الأنصاري ت 1115هـ 1703م صاحب الزاوية المشهورة بزاجلو[17] حيث ملك قافلة وصل تعدادها تسعمائة جمل كلها تتاجر في بلاد السودان تدر أرباحا تنفق على طلبة الزاوية وعابري السبيل في توات[18]، وهذا الأمر ينطبق أيضا على الشيخ أبي الأنوار عبد الكريم التنيلاني ت 1068هـ 1755م الذي اشتهر بتجارته للتمور بين توات وحواضر وقرى بلاد الساحل، إلى جانب كونه فقيهاً وعالماً[19]، ومن الواضح أن تأثير التجار الفقهاء كبير ببلاد الساحل الإفريقي، فهم سفراء لتوات بفضل معاملاتهم وعلاقاتهم المشبعة بالروح الإسلامية السمحة والأخلاق السمحة حيث حازوا إعجاب وثقة سكان تلك البلاد، فراح هؤلاء يقلدونهم في سلوكاتهم ومعاملاتهم المستمدة من تعاليم الدين الحنيف ،مما كان له الدور الفعال في انتشار الإسلام في تلك الأصقاع[20]، يقول امادوديا في هذا الصدد "لم يدخل الإسلام غرب إفريقيا عن طريق الغزو الامبريالي، ولا عن طريق شواطئ النيل، وإنما عن طريق الصحراء"[21].

<u>ثانيا الرحلة:</u>

تعتبر الرحلة أهم رافد من روافد التواصل العلمي بين منطقة توات وبلاد الساحل الإفريقي، لما كان يتم فيها من احتكاك و تبادل مباشر للعلوم والمعارف، وسواء كانت تلك الرحلات دينية كركب الحجيج والتي كان يصحبها علماء وفقهاء، يتقدمهم شيخ يسمى شيخ ركب الحجيج، أو رحلات علمية خصيصاً لغرض العلم، سواء لطلبه والاستزادة منه أو لنشره بغرض الانتفاع به، أو حتى تلك الرحلات التي كانت عبارة عن هجرات بين المنطقتين، سواء كانت فردية أو جماعية، والتي أعطت نسيجاً علمياً غير منقطع بين المنطقتين نتج عنه أسر علمية اشتهرت بفقهائها الذين خلفوا تآليف شكلت زخما وتراكما حضاريا بين المنطقتين. كما أن لحركة العلماء والطلبة كما هائلا من الإجازات والسماعات أعطت القرينة عن المكانة العلمية لتلك الجهات في فترة تاريخية اتسمت فيها العلاقات بالاتصال والاستمرارية.

1- تعريف الرحلة: الرحلة من الارتحال، وهي تعني الانتقال من مكان إلى آخر لتحقيق هدف معين سواءً كان ذلك الهدف مادياً أو معنوياً [22]، وقد ورد ذكر الرحلة في القرآن الكريم في أكثر من موطن، منها قوله تعالى " لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف" [23]. فلقد كان أهل مكة يألفون الرحلة والأسفار لغرض التجارة، وقد زادت رغبتهم في التنقل بعد انتشار الإسلام لأغراض شتى، بعضها ديني، وبعضها اجتماعي، وبعضها علمي.

2- أهميتها: حث الإسلام على القيام بالترحال من مكان إلى آخر طلباً للعلم و محاولة معرفة أحوال الأمم الماضية والحاضرة [24]، قال تعالى " قُل سيروا في الأرضِ فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين"[25] ومن بين المكاسب الهامة التي يجدها الراحل هي التعرف على الأوطان التي يزورها واحتكاكه برجال العلم و العلماء الذين يمثلون تلك الأوطان[26]، وقد أشار ابن خلدون إلى هذه الأهمية بقوله "والرحلة لا بد منها في طلب العلم ولاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال"[27].

3- أنواعها: تتعدد الرحلة بتعدد أغراضها و مقاصدها فنذكر منها:

- الرحلات الحجازية (الحجية) لأداء فريضة الحج.

- الرحلات العلمية من أجل طلب العلم.

- رحلات السكان وهجراتهم من منطقة إلى أخرى.

- الرحلات الاستكشافية أو الجغرافية[28]، وهي التي يقوم بها المستكشفون و المغامرون بغرض البحث عن المجهول، وهذا النوع لا يهمنا، فسأقتصر في هذه الدراسة على الثلاثة الأولى نظراً لأهميتها في الموضوع.

أ- الرحلات الحجية: يعتبر الحج مناسبة لالتقاء العلماء من مختلف الديار والمشارب، فهو بالنسبة لهم و لطلبة العلم رحلة دينية وعلمية يلتقون أثناءها كبار الشيوخ والفقهاء في المراكز التي يمرون بها، ويحضرون مجالسهم التعليمية لمدة قد تقصر أو تطول أخذاً وعطاء، وقد تمنح خلالها إجازات

من هؤلاء العلماء للطلبة الذين يلتقون بهم في هذه المراكز العلمية فيضيف الطالب سنداً علمياً جديداً إلى سنده أو إجازة أخرى [29]، حيث يذكر أحمد بابا التنبكتي عن تنقل احد شيوخه لطلب العلم والذي رحل إلى تنبكتو للأخذ عن الفقيه احمد بن سعيد، ولم يكتفي بذلك بل في طريقه إلى الحج أخذ بمصر عن الشيخ اللقاني والتاجوري والبرهمتوشي ومحمد البكري وغيرهم[30]، وبما أن الحج كان يشكل فرصة للالتقاء فقد كانت توات إحدى المحطات الرئيسية لاجتماع حجاج بلاد الساحل الإفريقي بحجاج توات وتشكيل ركب واحد يضم إلى جانب الحكام والتجار علماء وفقهاء وطلبة على غرار ما كانت عليه القافلة الحجية للباشا علي أحد بشوات تنبكتو عندما أراد الحج سنة 1041هـ 1631م، فكان معه فقيهين مشهود لهما بالعلم والصلاح أحدهما الشيخ أحمد بن عبد العزيز القوراري، والشيخ محمد بن الشيخ أحمد بابا التنبكتي، إلى جانب ثمانين رجل ،فمرَّ في طريقه بتوات حيث لحق به القائد الفلالي بن عيسى الرحماني البربوشي وأصحابه وأرادوا قتله، لكنه استنجد بالفقيهين المذكورين واخلوا سبيله لحرمتهما وعظيم قدرهما ومكانتهما، بعد أن منعوه من السفر إلى الحج وقتلوا عددا كبيرا من أصحابه، أما الفقيهان فقد واصلا طريقهما إلى الحج[31] رفقة حجيج توات.

ومن المهم التنويه على أن ركب الحجيج كان يضم علماء أجلاء جلسوا للتدريس خلال فترات الراحة وقد اغتنم طلبة توات تلك الفرصة للأخذ والاستزادة منحت أثناءها بعض الإجازات العلمية [32].

ومن العلماء الذين زاروا توات خلال رحلته الحجية الشيخ أبو بكر بن الحاج عيسى أبي هريرة الغلاوي ت1146هـ-1733م والذي حج عام1121 هـ -1709م رفقة الشيخ أحمد بن ناصر الدرعي[33]، كما حج سنة 1151 هـ - 1744 م الشيخ أبو بكر بن الطالب محمد بن الطالب عمر البرتلي ت1199 هـ -1785م[34] والذي أتى بخزانة نفيسة[35] من الكتب اقتناها من الحج ومن دون شك نسخ البعض منها في توات.

ومن الحجاج الفقهاء أيضا الشيخ الحاج البشير بن أبي بكر بن الطالب محمد البرتلي ت1214هـ - 1799م حج سنة1204هـ -1789م وله رحلة حول ذالك يذكر فيها مراحل الطريق من توات إلى بيت الله الحرام [36].

كما زار توات مرات عديدة الشيخ أحمد بن الأمين الغلاوي ت1157هـ - 1744م [37] الذي كان من العلماء العاملين قائما بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حسن الخلق ذا معرفة بالفقه وفروعه ،جماعا للكتب انتفع على يديه كثير من المهاجرين، وهو شيخ ركب الحجيج من بلاد التكرور[38] إلى توات، فيكون الأمر لأبي نعامة القبلاوي، الذي لقيه عبد الرحمان الجنتوري، صاحب النوازل في حجته الأولى فصحبه من مصر إلى عين صالح من بلاد تيدكلت، فأجازه وأثنى عليه له شرح

مفيد على نظم ابن سعيد السوسي سماه كشف الغمة في نفع الأمة، وله كذالك إشراق البدر على عدد أهل بدر، توفى بفزان بعد رجوعه من حجته الأخيرة وقبره مشهور بها [39].

كما كان للحجاج الأفارقة أماكن محددة يأتون إليها داخل توات في أوقات معلومة من السنة، وهناك يلتقون بالطلبة والعلماء من المنطقة، فيبقون في انتظارهم وعندها يتم التبادل العلمي والإجازات والمخطوطات وأهم مراكز الالتقاء هي زاوية الشيخ علي بن حنيني بزاجلو، وزاوية كنتة وزاوية الركب النبوي باقبلي بتيديكلت، وزاوية تسابيت [40] وزاوية عبد الله بن طمطم بأوقروت [41] إقليم قورارة لمن اختار الحج عبر الطريق الشمالي [42].

ب-<u>الرحلات العلمية</u> [43]: يعتبر طلب أو نشر العلم من أقدم الأسباب التي دفعت الناس للقيام بهذا النوع من الرحلات لأنها خصيصا لغرض العلم، فالإسلام دائما كان مشجعا لشد الرحال في طلب العلم قال تعالى: "فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله..."[44] وهذه الآية فيها دلالة على أن العلم فضل من فضائل الله وجب السعي له، وقوله صلى الله عليه وسلم: "اطلبوا العلم ولو في الصين"، فكان الصحابة يسعون ويرحلون من أجل العلم ولنا في الإمام البخاري المثل الأعظم، حيث تنقل في الأمصار لسنوات لطلب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمعه حتى أخرجه لنا في سِفر يعتبر أصح كتاب بعد القرآن الكريم لما اعتمد فيه من التدقيق والتمحيص، وكذالك أئمة الفقه الإسلامي الذي انتشر فقههم وعلمهم في سائر أنحاء المعمورة ، لهذا كان للعلماء وطلاب العلم إقبال كبير على العلم وطلب الزيادة فيه مما دفعهم لعدم الاكتفاء بالدراسة في بلدانهم حيث قام الكثير منهم برحلات واسعة إلى البلدان المجاورة.

ومعلوم أن الارتحال في طلب العلم عامل من أهم العوامل التي توثق الروابط بين الشعوب وتعد رمزا من رموز الاتصال المحكم بين العقيدة واللغة والثقافة والفكر، وقد ساهمت تلك البعثات والرحلات في المحافظة على استمرار الدعوة ونشاط الدعاة في المجتمع الإفريقي [45].

حيث اشتهر علماء توات وبلاد الساحل الإفريقي برحلاتهم العلمية إلى الحواضر والمراكز العلمية الكبرى في العالم الإسلامي وذاع صيت الكثير منهم في العواصم الثقافية خاصة في بلاد الساحل الإفريقي، حيث كان لهم حضور قوي في مدينة تنبكتو عاصمة العلم آنذاك والتي استقطبت إليها رجال العلم، والدعاة، والتجار منذ القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي [46] .

كما كان لعلماء توات وتجارها دور مميز في نقل الإشعاع الثقافي الإسلامي إلى الشعوب الإفريقية، و في تشيد صروح التمدن والحضارة، إذ يؤكد أغلب المؤرخين على دورهم الفاعل في نضج وقوة المماليك الإسلامية التي عرفتها بلاد الساحل الإفريقي، بدء من القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، وهو عهد ازدهار الحضارة الإسلامية، حيث انتشرت المدارس والمعاهد الإسلامية بفضل جهود علماء المغرب الإسلامي، وخاصة التواتيين منهم الذين تميزوا عن أقرانهم

بحركتهم النشطة و صبرهم الجلد و تأقلمهم وتعايشهم مع السكان [47]، وهذا ما فعله الشيخ أحمد الرقادي الكنتي ت 1063هـ 1653م، مؤسس الزاوية الكنتيه بتوات الذي كان له نشاط علمي ببلاد الساحل الإفريقي حيث تذكر المصادر التاريخية انه بعدما شاهد إقبال الطلبة السودانيين عليه أسس زاوية ومدرسة بتنبكتو لنشر العلم وبعد أن توفي جاء وفد من أعيان تنبكتو لزاويته بتوات وطلبوا من ابنه الشيخ علي الرقادي الكنتي أن يرسل معهم من يقوم بأمر التعليم في الزاوية ،فارسل معهم ابن اخيه الشيخ احمد بن عمر بن احمد الرقادي الكنتي و بعد مدة ورد على الزاوية الكنتيه وفد من أعيان أروان[48] يطلب هو الآخر شيخا معلماً، فأرسل معهم الشيخ الأمين المعروف بذي النقاب الذي بقي في أروان قائماً بالتعليم و الدعوة إلى أن توفي بها [49]، كما استوطن أقدز[50] الشيخ عبد المهيمن ابن محمد بن احمد بن ميمون التمنطيطي الذي كان من العلماء العاملين توفي بأقدز سنة1008هـ 1600م [51].

كما انتقل إلى بلاد التكرور محمد ابن اب المزمري ت1160 هـ 1747م و الذي كان يعرف بشيخ اللغويين في توات حيث كان معلماً و مرشداً زار تنبكتو و أروان التي درّس فيها علم العروض والقوافي فكان له تلاميذ منهم أبو العباس أحمد بن صالح السوقي [52].

وكان للشيخ أبي الانوار التينيلاني ت 1168 هـ 1755م الذي اخذ العلم عن الشيخ محمد بن دين الله التيطافي رحلة إلى أرض التكرور حيث تربع على عرش التدريس والإفتاء مدة طويلة من الزمن، توافد على مجلسه العلماء و الأعيان من تنبكتو وما جاورها وإليه يعود الفضل في تأسيس حاضرة المبروك شمالي مالي رفقة شيوخ كنتة بالأزواد كالشيخ الحاج أحمد بن أبي بكر والشيخ المحجوبي سنة 1125 هـ 1713م ليعود بعدها إلى منطقة تيدكلت بتوات وبنى زاوية له مشهورة أصبحت فيما بعد تنسب إلى ولد ابنته مولاي هيبة الذي قام بنفس دور جده [53].

أما الرحلات المدونة فكان لها الحظ الأوفر في إعطاء صورة واضحة عن حجم العلاقات العلمية بين توات وبلاد الساحل الإفريقي، وخير دليل على ذلك ما ذكره الشيخ عبد الرحمان بن عمر التينيلاني ت1189هـ 1775م في رحلته المدونة في فهرسة شيوخه، حيث تحدث عن زيارته لبلاد التكرور رفقة شيخه عمر بن محمد المصطفى بن أحمد الرقادي الكنتي[54] ت1157هـ 1747م و التي دامت شهرا زار خلالها عدة أماكن في بلاد الساحل الإفريقي ليكون الرحال الأول في تاودني[55]، ومنها انتقل إلى أروان حيث التقى بالشيخ احمد بن صالح السوقي التكروري والذي درس على يديه بعض المؤلفات اللغوية مثل الخزرجية في علم العروض، وقد اختار لذلك وقت القيلولة لانشغال الشيخ بقية الوقت مع الطلبة الذين كانوا يتلقون الدروس عنه بلغات مختلفة لاختلاط أجناسهم من عرب وتكرور وطوارق، ومن أروان توجه إلى قرية المبروك لكنه ما لبث فيها إلا قليل ليعود إلى توات تاركاً شيخه الكنتي في بلاد التكرور لوجود أهله وعشيرته فيها، ولأنه كان كثير التردد على هذه المنطقة حاله حال الكنتيين في

منطقة الازواد، أما الرحلة الثانية للشيخ عبد الرحمان بن عمر التينيلاني إلى أروان بعد عدة سنوات من رحلته الأولى حيث عاد إلى شيخه احمد بن صالح السوقي التكروري الذي استقبله و أكرم قدومه فأتم عليه الخزرجية، وابتدأ ألفية العراقي في الحديث، فقرأ عليه نصفها وحضر دروسه وحصل له به انتفاع كثير جعل له هذا الشيخ وقت خاص به للاقراء، وذلك لان وقت التدريس ضيق لكثرة الطلبة ومشاغل الشيخ حيث كان برنامجه غاية في الكثافة، فكان يجلس في حلقة الدرس من صلاة الفجر إلى القيلولة ومن صلاة الظهر إلى العشاء يقدم خلالها دروس تشمل الفقه و النحو و علم الكلام وغيرها من العلوم، وقد استفاد منه عبد الرحمان بن عمر التينيلاني غاية الاستفادة تكللت بتلك الإجازات التي أجازه إياها في صحيح البخاري وكتاب الشفاء للتعريف بحقوق المصطفى للقاضي عياض، كما أجازه في العديد من المصنفات في علوم الفقه والأصول والنحو و البلاغة [56]. أما الشيخ الثاني الذي لقيه عبد الرحمان بن عمر في أروان وأخذ عليه هو الشيخ طالبين بن القاضي الوافي بن طالبين[57] الذي جالسه واستفاد منه واستجازه في جميع مروياته ومسموعاته بشرط الوقوف على ما أشكل ومراجعة ما أعضل كما أجازه في مصنافات بأسانيدها كصحيح البخاري ومسلم، والشفاء لعياض وموطأ الإمام مالك والخصائص والمعجزات الكبرى والصغرى للإمام السيوطي.

كما أجاز عبد الرحمان بن عمر التينيلاني الشيخ أبي العباس احمد بن الأمين الغلاوي ت1157ه 1744م، الذي وصفه بالعلم وسعة الاطلاع و التواضع وحسن الخلق، وعظم الصيت وكثرة الطلاب، وقد لقيه الشيخ عبد الرحمان في رحلته الأولى إلى أروان ولم يأخذ عنه شيء لأنه وجده عازماً على السفر، ثم لقيه في المرة الثانية في بلدة أقبلي من تيدكلت لما كان في طريقه إلى الحج ،فجالسه وأخذ عنه الإجازة ونص هذه الإجازات كلها موجودة كاملة في فهرسة شيوخه [58].

ومن العلماء التواتيين الذين رحلوا إلى بلاد الساحل الإفريقي، الشيخ علي بن احمد بن علي بن احمد الرقادي الكنتي ت1194ه 1780م، كان من الصالحين الأخيار و أهل علم، صاحب نفع و بركة كبيرة كان كثير التنقل بين زوايا أجداده في توات وبلاد الساحل الافريقي، تأثر به عدد كبير من التكروريين لغزارة علمه و تفقهه اخذ عنه الكثير من أهل العلم [59].

كما زار بلاد التكرور الشيخ محمد بن العالم الزجلاوي، صاحب النوازل ت1212ه 1798م حيث مارس مهنة التدريس والإفتاء كما زار مناطق عدة في بلاد التكرور أفاد واستفاد [60].

أما الذين رحلوا من بلاد الساحل الإفريقي إلى الديار التواتية من اجل العلم و التعلم، نجد أبي عبد الله الفلاني ت1194ه 1780م، وهو صاحب الرحلة التي قام بها من بلاد التكرور إلى تينيلان بتوات لتلقي العلم عن الشيخ عبد الرحمان بن عمر التنينلاني، حيث مكث شهرين و ست ليالي أجازه الشيخ عبد الرحمان بن عمر ببعض العلوم وهذه الرحلة [61] قصيرة لا تتجاوز خمس صفحات اعتمد فيها على الاختصار و التبسيط، حيث لم يذكر نص الإجازات ولا حتى بعض مراحل الرحلة [62].

كما جاء من بلاد شنقيط، محمد الإداوعلي ت1198ه 1784م نسبة إلى قبيلة إداوعلي [63] كبرى قبائل بلاد شنقيط، حيث خرج منها مع وفد الحجيج فلما وصل الى منطقة عين صالح من تديكلت توقف عن السير وترك القافلة وعاد لزاوية الركب النبوي باقبلي، حيث استقبله شيخها أبونعامة وطلب منه البقاء معه لكن الاداوعلي فضل الانتقال لتوات وبالضبط لتمنطيط عند الشيخ البكري بن عبد الكريم[64]، الذي استقبله وبقي عنده دارساً ومدرساً فذاع صيته في توات وطلبه عدد من أعيان القصور، فاختار قصر اعباني فنوغيل [65]، حيث استقر هناك وبنى زاويته ومدرسته، لكن لشدة الحنين لبلاد الساحل الإفريقي في آخر أيامه هاجر إليها و توفي هناك [66].

ج – هجرة القبائل العربية [67]:

شكلت التجارة إحدى الخيوط الأولى لنشر الدعوة الإسلامية واللغة العربية في إفريقيا، وذلك ببناء نسيج اجتماعي إفريقي، تسوده الروح الأخوية في ظل التعاليم الإسلامية السمحة، وقد تكوّن هذا المجتمع من لبنات تمثلت في تلك الجاليات والجماعات العربية التي هاجرت إلى بلاد الساحل الافريقي في شكل أفراد وجماعات قليلة منذ السنين الأولى لبداية نشر الدعوة الإسلامية، وتواصلت هذه الهجرات في ظل التزايد التجاري والاحتكاك بين الجنوب والشمال، خاصة في عهد قيام الممالك الإسلامية في بلاد الساحل الإفريقي، والتي شهدت أكبر وأوسع الهجرات العربية من الشمال إلى الجنوب بدءا من القرن التاسع الهجري، الخامس عشر ميلادي، شكلت هذه الهجرات مجموعات بشرية انصهرت في المجتمع السوداني بفعل التجانس والتزاوج لتثمر هذه المجتمعات علماء و أسر علمية كان لهم الفضل لإثراء الساحة العلمية والثقافية في توات وبلاد الساحل الإفريقي وتكوين مراكز علمية خاصة بهم ، مساهمين بذلك في التواصل العلمي بين المنطقتين خاصة خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري ، السابع عشر والثامن عشر ميلادي.

*قبيلة كنتة[68]: هي إحدى القبائل العربية الأكثر انتشارا في منطقة الصحراء ،قدموا من الشمال نحو توات وبلاد الساحل الإفريقي، على فترات متقطعة ينتهي نسبها إلى عقبة بن نافع الفهري مؤسس القيروان[69]. استقرت القبيلة في الصحراء خلال القرنين السابع والثامن الهجري ، الثالث عشر والرابع عشر الميلادي، بعد أن أصبحت الأوضاع غير ملائمة في الشمال، وفي هذه الفترة رحل أحد أحفاد عقبة إلى واحة عزي [70] من قرى توات، واستوطنها وهو عثمان بن يهس [71] الذي قام بها مرشدا ومربيا تؤخذ عنه فنون العلم إلى أن مات وقبره مشهور بها، ثم خلفه ابنه يحي وكان علامة حافظا ورعا زاهدا مربيا، تخرج على يديه جماعة فرقهم في القرى والمدن للإرشاد والتربية عاش في توات وسط جمهرة كبيرة من التلاميذ ومات ودفن فيها [72]، ثم خلفه ابنه علي الذي كان كثير الترداد على الصحراء، أين تزوج بنت محمد بن آلم بن كنت بن زم ابن إبدوكل واسمها " أهو " [73]، التي أنجب منها ولده محمد الكنتي الذي أصبحت القبيلة تعرف به أي نسبة

إلى " كُنت " أحد أجداد من أمه حيث تربى في كفالة أخواله من قبيلة إبدوكال الصنهاجية [74]، وهذا بعد ما رجع أبوه إلى توات، أين كان يقوم بمهمة التعليم بقرية عزي ، تخرج على يديه أزيد من ألف واصل. [75] تربى محمد الكنتي في الصحراء أين تعلم القرآن وحفظه ومهر في سائر العلوم وتلقى دروسه على يد جماعة من الشيوخ.

تزوج محمد الكنتي بإمرأة جكانية [76]، ورزق منها بولد هو أحمد الذي عاش طرفا من القرنين الخامس عشر والسادس عشر ميلادي ، كان رجلا صالحا عالما يقصده الناس ، استقر به المقام بولاتة من أرض شنقيط أين توفي بها [77]، يرجع له الفضل في جعل كنتة من دعاة الإسلام بين الأفارقة وكان له الفضل أيضا في نشر الطريقة القادرية في ربوع إفريقيا بعد الشيخ المغيلي ، تزوج هو كذلك من امرأة جكانية ورزق منها بثلاثة أولاد هم محمد الكنتي الصغير وأبو بكر الحاج وعمر الشيخ، وقد تفرعت قبيلة كنتة من هؤلاء الثلاثة [78]، وفي عهده بدأت هجرة الكنتيين إلى الصحراء الكبرى وكانت أسفارهم في سبيل الدعوة للإسلام والتجارة ، يقول بول مارتي عن الحس التجاري الذي يتمتع به الكنتيون " هم أذكياء نشطون ومن أرباب القوافل وهم تجار مهرة ، تجدهم على كل طرق السودان، كما نجدهم من ناحية أخرى في الشرق حتى الآير – شمال النيجر حاليا– وغربا حتى المحيط الأطلسي." [79] ، وبذلك كانوا رواد هذا الارتباط بين الصحراء وبلاد الساحل الإفريقي ، كما كان للكنتيين أثر عظيم في نشر الدعوة الإسلامية والتعليم من خلال التجارة ومساعدة القوافل التجارية، والاصلاح بين الناس، وتوفير الأمن للسابل والغرباء ، حيث أسسوا حواضر وزوايا على طول خط القوافل التجارية الرابطة بين توات وبلاد الساحل الإفريقي أشهر هذه الحواضر هي[80]:

1– <u>ولاتة</u>: في بلاد شنقيط وهي المحطة التي انتقل منها أحمد البكاي وأبناءه الذين اتخذوا من بلاد التكرور منطلقا لدعوتهم ، ونشر الإسلام دون أن تنقطع صلاتهم بتوات.

2–<u>زاوية كنتة</u> : وهي المحطة التي استقر بها أحمد بن محمد الرقاد العائد من أرض التكرور، وأسس بها زاويته سنة 999ه ، 1591 م ومن هذه الزاوية خرج أحمد بن علي الرقاد إلى بلاد التكرور و أسهم في نشر الإسلام.

3– <u>أقبلي :</u> أسس زاوتها محمد بن أبي نعامة بن عبد الرحمن توفي 1163ه ، 1750 م وكذلك سنة 1130ه–1718 م،عند قدومه من الأزواد ببلاد الساحل وكانت هذه الزاوية منطلقا لركب الحجيج من توات وبلاد الساحل الإفريقي .

4– <u>الجديد</u> : وهي المحطة الرابعة لقبيلة كنتة ،أسسها المختار الشيخ بن محمد وقد توزع أبناؤه بين توات وبلاد التكرور .

كما كانت لهم محطات وزايا علمية في بلاد الساحل الافريقي نذكر منها : زاوية أركبات بأقدز بالنيجر، وزاوية أبناء المصطفى وزاوية المختير بآزاواد مالي، وزاوية أهل علواته بمدينة تنبكتو ، وزاوية آل بابا أحمد بن عابدين بواقادوقو ببوركينافاسو[81] وهذا ما ساعد الكنتيين على الاحتكاك بالمجتمعات الإفريقية وتسهيل عملية الارتباط بها مما جعل لهم نفوذ ومكانة سياسية واجتماعية ذات خصوصية علمية متميزة : يقول مصطفى أبو ضيف "... على انه كانت هناك قبيلة عربية واحدة لها أثر عظيم في إسلام الزنوج في منطقة العمراء ومنطقة النيجر الوسطى وتلك هي قبيلة كنتة، التي هاجرت في القرن التاسع الهجري من مواطنها في توات أطراف تينبكتو ومع مرور الزمن انصهرت هذه القبيلة العربية الأصل وأصبحت قبيلة مغربية تدين لها الطريقة القادرية بانتشارها في غرب إفريقيا[82]"

أما ما أنجبته هذه القبيلة من علماء كانت لهم بصمات في إثراء هذا التواصل بين المنطقتين فهم كثيرون ،سواء كانوا بطريقة التصوف أو بطريقة العلم، حيث نجد بعض المشايخ الكنتين من كان يجمع بين التصوف والتأليف والتعليم والفتوى، والثاني يندرج تحته صلحاء من الشيوخ الذين اشتهروا بأمر الزهد في الحياة وكثرة الأذكار وخدمة العامة، واشتهروا كذلك بالكرامات و المواقف الخالدات، وضحّوا بأموالهم وأعمارهم في سبيل الإصلاح كإصلاح ذات البين ،وإعانة الفقراء والمحتاجين في الزوايا التي أسسوها وساهموا في تسيرها، وبعد وفاتهم خلدت قبورهم بأضرحة ومن هؤلاء الشيخ أحمد بن محمد الرقادي في زاوية كنتة والشيخ المختار بن محمد بن اعمر بن الوافي بقرية الجديد و في أقبلي ضريح الشيخ أبي نعامة شيخ الركب [83] .

أما النوع الأول الذي يهمنا في هذا البحث، فلا أدل على ذلك من الشيخ المختار الكبير الكنتي 1142هـ 1779م –1226هـ 1811م صاحب المؤلفات الكثيرة والقدم العلمي الراسخ [84]، بالإضافة إلى ابنه محمد الخليفة الكنتي 1179م،1242هـ ـ1765هـ –1826م [85] صاحب كتاب الطرائف والتلائد في ذكر كرامات الوالدة والوالد ، وكذلك كتابه الرسالة الغلاوية [86]، كما كان للشيخ عمر بن محمد المصطفى بن أحمد الرقادي الكنتي ت 1157هـ 1744 م 87، الذي كان من أعلام اللغة في توات وبلاد الساحل الإفريقي تتلمذ على يديه كل من الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنلاني والذي ذكره في فهرس شيوخه وعدّه من أهم الرجالات الذين تلقى على يدهم العلم ، ومحمد بن أب المزمري شيخ اللغويين في توات [88] ، هذا الشيخ كان همزة وصل بين توات وبلاد الساحل الإفريقي وبالضبط بين زاوية كنتة في توات وتاودني والمبروك في بلاد الساحل الإفريقي [89].

*<u>قبيلة فلان[90]</u>: تعتبر هذه القبيلة من القبائل التي ذاع صيتها في توات وبلاد الساحل الإفريقي،حيث ساهمت إلى جانب قبيلة كنتة في نشر الدعوة الإسلامية والطريقة القادرية في بلاد الساحل الإفريقي، هذا و رغم اختلاف المؤرخين حول أصولها. فمنهم من يرجعهم الى الصحابي الجليل عقبة بن نافع الفهري وهو رأي الغالبية من المؤرخين حيث يقول عبدالله آدم الالوري " إن فلان العرب قول منسوب

الى آل فوديو وقد نقله الشيخ عثمان وأخوه عبد الله وإبنه محمد بلو عن أجدادهم وعلمائهم الثقات حيث قالوا إن الجد الأعلى لفلان هو عقبة بن نافع الصحابي وأن الأم العليا لهم رومية تدعى(بج مغ) وهي بنت ملك بإحدى قبائل الروم، تزوجها عقبة وأنجبت له أربعة أولاد [91]، صاروا فيما بعد آباء القبائل الفلانية بأسرها في بلاد ونغارة و غانا ومالي وتكرور وسنغي وبلاد الهوسة وبلاد برنو[92] وقد قيل أن اصلهم من ولد جعفر بن أبي طالب [93] وقد قيل من أحفاد أبي بكر الصديق، وعلى العموم مهما تكن من اختلافات في أصلهم، إلا أنه يمكن أن تكون هذه القبيلة متكونة من عدة فروع انتشرت في جميع بلاد الساحل الإفريقي وتوات، وقد استوطنت قبيلة فلان بداية الأمر بلاد شنقيط [94]، وانتقلت بعض فروعها جنوبا لتشمل المنطقة الممتدة من السنغال إلى الكامرون إلى نيجيريا[95]. التي يوجد بها السواد الأعظم من الفلانيين حيث أسسوا دولة في شمال نيجريا خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة التاسع عشر الميلادي[96] بقيادة المصلح عثمان دان فوديو الفلاني[97] ، الذي ولد سنة 1168هـ- 1754م والذي كان مشبع بالأفكار الصوفية والروح الإسلامية، تأثر بأفكار الفقيه المصلح محمد بن عبد الكريم المغيلي، حيث أسسها على المبادئ الإسلامية و تعتمد اللغة العربية لغة رسمية لها [98]، كما جاء بعده ابنه محمد بللو صاحب كتاب إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور الذي أرخ فيه شخصية والده عثمان أبوه، كما أرخ للمنطقة التي سكن فيها الفلانيون، أما الفلانيون المتواجدون في بلاد توات فهم في منطقة تيديكلت وبالضبط في حاضرة أقبلي التي توجد بها زاوية الشيخ أبي نعامة صاحب ركب الحجيج إلى بلاد الحرام، كما يوجد في بلدة ساهل[99] التي هي تابعة لحضارة أقبلي فلانين من أولاد إبن مالك وأولاد بلعالم وأولاد المنوفي وأولاد تكوبة وأولاد الفقي ، و أولاد حفيدي وأولاد عوماري، وأولاد عرقوب[100] وجد هؤلاء الأعلى هو الشيخ محمد بن مالك بن أبي بكر بن أيوب بن حماد بن جلول بن طلحة بن سليم بن جابر بن يود بن أيوب وهو المؤسس لقرية ساهل بمعية الشيخ محمد الامين الكنتي المدفون معه في جوار المسجد القديم بقرية اقبلي التي كانت حاضرة للعلم اشتهرت بعلمائها الذين نبغوا في علوم شتى كالفقه و النحو والبلاغة والمنطق[101]، مثل الشيخ حمزة بن الحاج أحمد الفلاني القبلاوي الساهلي التواتي ، والشيخ محمد الحسن بن محمد بن الحاج بن مالك الفلاني القبلاوي [102] .

كما كانت فروع للفلانيين في كل من عين صالح تيديكلت، وقصر تيمادنين [103] ، كما تنقل من بلاد تكرور إلى توات العديد من الفلانيين منهم الشيخ عبد الله بن أحمد الفلاني الذي ولد عام 1113هـ- 1701م ، والذي نزل بزاجلو ودرس على يد الشيخ عبدالرحمن بن العالم الزجلاوي ثم توجه بعدها الى تنينلان ،ودرس على يد الشيخ عبدالرحمن بن عمر، ثم انتقل الى تيديكلت التي توفي بها سنة 1194 هـ -1780م[104] بالإضافة إلى محمد بن مالك القبلاوي الذي رحل هو كذلك تنينلان للتعلم على يد الشيخ محمد بن عبدالرحمن التنيلاني الذي أجازه في بعض العلوم [105].

الخاتمة:

يتناول الموضوع واحدة من أهم الأوجه الحضارية بين توات وبلاد الساحل الإفريقي وهو الجانب العلمي الذي مثلت فيه حركة التجارة ورحلات الحجاج والعلماء وحركة القبائل العربية الدور الأول حيث نتج عنها جملة من النتائج نجملها في ما يلي:

-كان لحركة التجارة الفضل الأول في فتح أبواب التعامل بين شعوب الشمال والجنوب الأفريقي حيث كانت محكا جديد للتعامل بين هذه الشعوب انبثق عنه ذلك التواصل العلمي خاصة في هذه الفترة المدروسة(ق11-12 هـ 17-18م)

-اشتغال عدد من فقهاء وعلماء توات بالتجارة كان له أثر ملحوظ في بلاد الساحل الإفريقي حيث أدى هؤلاء الفقهاء واجبهم في نشر التعليم والتأثير في الشعوب الإفريقية.

-نتج عن الحركة التجارية بين توات وبلاد الساحل الإفريقي تجارة الكتب التي كانت كسلع في القافلة التجارية وذات رواج بين حواضر المنطقتين أعطيت المزيد من الدعم لهذه العلاقة العلمي.

-ساهمت الرحلات بدور فعال في تدعيم العلاقة بين توات وبلاد الساحل الإفريقي حيث أعطت نفس جديد لها نتج عنه تلك الإجازات التي منحت علماء من توات وبلاد الساحل الإفريقي .

-يعتبر ركب الحجيج نقطة فعالة في إعطاء مزيد من التواصل والإحتكاك بين العلماء والطلبة من كلا المنطقتين مثلت محطات التوقف في توات فضاء واسع لهذا الإحتكاك .

-ظهور مؤسسات تعليمية في بوادي بلاد الساحل الإفريقي خاصة منطقة الأزواد التي كان لقبيلة كنتة المهاجرة من توات الفضل الأول في تأسيسها.

الهوامش:

1- بدأت التجارة عبر الصحراء الكبرى بين غرب إفريقيا و شمالها منذ ألف عام قبل الميلاد، عندما كان عبور الصحراء يتم بواسطة الثيران وبواسطة عربات أو مركبات تجرها الخيول، فقد تطورت التجارة على أيدي القرطاجيين منذ قرابة خمس قرون قبل الميلاد، وأعطاها الرومان مزيدا من القوة الدافعة بعد ذلك بثلاثة قرون في أعقاب توسعهم في شمال إفريقيا وما تلا ذلك من دخول الجمل، ومع انهيار الحكم الروماني في القرن الرابع الميلادي تقلصت التجارة وربما تكون قد توقفت تماما ،ولم تدب فيها الحياة من جديد إلا بعد أن استعمار البيزنطيون شمال إفريقيا في الفترة بين عام 533م 535م، ومع ظهور قوة العرب الفاتحين ابتداء من القرن السابع الميلادي حيث حدث نهوض جوهري في نمو التجارة عبر الصحراء الكبرى مع عملية الفتح و الاستكشاف، وقد كان الدعاة و التجار موجودين في السودان منذ حوالي النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي وازداد نفوذهم بعد استيلاء المرابطين للإمبراطورية الغانية في عام 1077م انظر : أ.ج هوبكنز، التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط 1، 1998، ص 158.

2- سجلماسة: ثاني مدينة تشيد بالمغرب الإسلامي، بعد القيروان بنيت سنة 140هـ 757م، كانت عاصمة بني مدرار الخارجية وفي القرن 11هـ 17م أصبحت عاصمة للدولة العلوية، أهلّها موقعها الاستراتجي كهمزة وصل أساسية بين مختلف أقطار المغرب و بلاد السودان من جهة، و المشرق الإسلامي من جهة ثانية، للتحكم لمدة طويلة في تجارة

القوافل مما ساهم في ازدهارها و تطورها أنظر: ياقوت الحموي ، معجم البلدان ،ج3 بيروت، دار صادر، 1977، ص 192.

3- ابن خلدون عبد الرحمن ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ج6 ، تحقيق خليل شحاتة ، مراجعة سهيل زكار ، دار الفكر بيروت- لبنان ،2001، ص 118.

4- ابن خلدون، المصدر نفسه، ج:7، ص 77.

5- ابن خلدون، المصدر السابق، ج6 ،ص ص 95- 123.

6-حسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2 ، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الغرب ، بيروت، ط 2، 1983 ،ص ص 133- 134.

7- عبد الله عباس، الدور الحضاري لإقليم توات، أعمال الملتقى الوطني الأول المشترك بين جامعتي أدرار و تيارت، العلاقات الحضارية بين إقليم توات وحواضر المغرب الإسلامي، أدرار 14-15 أفريل 2009، ص ص 261- 262.

8- عبد العزيز الفشتالي، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف، المغرب، ، 1972 ، ص73.

9- فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين (18 و19م) ، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر ، ط 1، 1977، ص15.

10- إبن بطوطة أبو عبد الله الطنجي، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار المعارف ،القاهرة ،ط1، 1966 ص 44.

11- السعدي عبد الرحمن، تاريخ السودان ، مطبعة هوداس ، باريس ، 1981، ص 128.

12-كانت أهم خزائن و مكتبات تنبكتو تلك التي تملكها عائلة آل أقيت، التي ينتسب إليها احمد بابا التنبكتي والتي اقتنت معظم كتبها من التجارة حيث قدر أحمد بابا مؤلفات مكتبته لوحده التي كانت اقل من مكتبات أسرته كتباً وأهمية بألف وستمائة مجلد كما كانت مكتبات امتلكها علماء آخرين من آل أقيت مثل بوغيوغو ومحمد بن محمود أقيت الذي كانت مكتبته بمثابة خزانة عامة يستعير منها الطلبة و القراء ما يشاؤون من الكتب . انظر: محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، ج1 ،مؤسسة الخليج للطباعة و النشر، الكويت، ص 557.

13-أحمد مولود ولد أيده، الصحراء الكبرى مدن وقصور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 38.

14-أبو عبد الله امحمد بن ابن محمد بن احمد بن ميمون بن عمرو الامريني أصلا، التواتي مسكناً ،كان شيخاً من مشايخ الحديث والفقه والنحو والقراءات، درس في توات وفاس وتتلمذ على يد أربعة و عشرين شيخاً من العلماء المعتبرين بمدينة فاس لوحدها، منهم الشيخ المنجور التلمساني ويعقوب البدري في الحساب والهندسة ، وأبو عبد الله محمد بن مجبر شيخه في النحو ومحمد العدي شيخه في القراءات والتجويد، كان يرغب في طلب العلم ويحث عليه أبناءه، حيث كتب لهم مرة رسالة وهو بلاد السودان يحثهم على طلب العلم و الاجتهاد فيه و طلب منهم حفظ هاتين البيتين:

إذا شط النهار فكن جليداً على درس العلوم بلا فتور

و لا تكسل بدرس في الكتاب فان الدرس ياتي بالسرور

توفي في أكـدس من أرض السودان ليلة الاثنين 27 ذي القعدة سنة 1008 هـ - 1600 م . أنظر عبد الحق حميش ومحفوظ بوكراع بن ساعد، موسوعة تراجم علماء الجزائر(تلمسان وتوات)، دار زمورة للنشر الجزائر ، ط1، 2011 ، ص ص 299-300-301 ، و محمد باي بن العالم ،الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار

والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات، ج2، دار هومة ، الجزائر ،2005، ص 202، و عبد الحميد بكري ، النبذة في تاريخ توات وأعلامها من ق 9هـ إلى ق 14هـ ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 ،ص ص ص 111-112-113.

15- مبارك جعفري، العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي خلال القرن 12 هـ ، دار السبيل للنشر، الجزائر، ط1، 2009، ص 262.

16- جعفري أحمد أبا الصافي، من تاريخ توات (أبحاث في التراث)، الجزائر، 2008 ، ص ص 36-37.

17-زاجلو: هي قرية من قرى بلدية زاوية كنته، تبعد عنها بخمس كيلومترات شمالاً وعن مقر ولاية أدرار بسبعين كلم جنوباً.

18- مبارك جعفري ، العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي، مرجع سابق، ص 263.

19-حوتيه محمد الصالح ، توات والأزواد خلال القرنين 12و 13 هـ – 18 و19 ميلادي، ج1، دار الكتاب العربي، الجزائر ، ط2007،1، ص 238.

20- مبارك جعفري ، العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي، مرجع سابق، ص 238.

21- عباس عبد الله، الدور الحضاري، مرجع سابق ،ص 265.

22-عبد اللطيف الصعيدي ، تعريف الرحلة ، ط 1 ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، 1996 ، ص 15.

23-سورة قريش ، الآية 3

24- العربي قلي ، الرحلة بين النبل والجشع الانساني ، مجلة الهجرة و الرحلة ، العدد 3 ، مخبر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، أفريل 2010 ، ص 45.

25- سورة الأنعام ، الآية 11.

26- العربي قلي ، الرحلة بين النبل والجشع الإنساني ، المرجع السابق ، ص46.

27- ابن خلدون ، المقدمة ، المصدر السابق ، ص 614.

28- للمزيد حول الموضوع الرحلة راجع : شوقي ضيف ، الرحلات ، ط 4 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1956 ، ص 11.

29- أحمد رمضان أ حمد ، الرحلة والرحالة المسلمون ، دار البيان العربي للطباعة والنشر، جدة ، السعودية ، ص 13.

30- وداعة حبيب الحسناوي ، الحج وأثره في دعم الصلات العربية الإفريقية ، ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية على جانبي الصحراء ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ليبيا ، 1998 ، ص 86.

31- مبارك جعفري، العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي، المرجع السابق ، ص 265.

32- بخدا مريم ، أعلام الزاوية التنيلانية ودورهم العلمي بإقليم توات خلال القرنين 11 و12هـ -17 و18 م، مذكرة ماجستير في التاريخ ، جامعة أدرار ، 2012-2013 ،ص 25.

33- البرتلي محمد بن أبي بكر الولاتي ، فتح الشكور في معرفة أعيان التكرور ، تحقيق إبراهيم الكتاني ومحمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1981، ص 76.

34- البرتلي ، فتح الشكور ، المصدر السابق ، ص 78.

35- مبارك جعفري، تنقل علماء توات و تأثيرهم في السودان الغربي خلال القرن 12 هـ . 18 م ، الملتقى الوطني الرابع جامعة أدرار ، إسهامات علماء توات في الحركة الفكرية و الثقافية إبان العصر الحديث (1500 م - 2000 م) ، أدرار ، 19- 20 أفريل 2010 ، ص 146.

36- البرتلي ، فتح الشكور ، المصدر السابق ، ص 83.

37- أحمد ابن الحاج الأمين الغلاوي التواتي ، شيخ ركب الحجيج من بلاد التكرور حتى يصل إلى توات ، توفي بفزان بليبيا عند رجوعه من حجته الاخيرة سنة 1157 هـ ، انظر : البرتلي ، فتح الشكور ، المصدر السابق، ص ص ص 48 . 49 .50.

38- اسم يطلق على الجهة الغربية من بلاد الساحل ، وهو الاسم الشائع في الحرمين ومصر والحبشة ، انظر : محمد بللو بن عثمان فودي ، إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، تحقيق بهيجة الشاذلي ، ، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، ط 1 ، الرباط ، 1996 ص ص 48-49. وانظر : محمد الخليفة الكنتي ، الرسالة الغلاوية ، تحقيق حماه الله ولد السالم، ط 1 ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 2007 ، ص 230- 231.

39- هو عبد الرحمن بن إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن علي الانصالحي من عائلة مشهورة بالعلم والفقه تنحدر من قصر تيطاف أحد قصور توات الوسطى ولد بقصر جنتور بإقليم قورارة ما بين سنتي 1100هـ – 1689 م ، كان عالما من علماء توات اشتهر بتضلعه في الفقه حيث كانت له نوازل تعرف باسمه ، انظر : بوسعيد أحمد ، الحياة الاجتماعية و الثقافية بإقليم توات من خلال نوازل الجنتوري، مذكرة ماجستير في التاريخ ، جامعة أدرار ، 2012-2013 ، ص ص 62 69.

انظر أيضا : بكري عبد الحميد ، النبذة في تاريخ توات ، المرجع السابق ، ص 94.

40-عباس عبد الله ، الدور الحضاري لإقليم توات الملتقى الوطني الأول المشترك بين جامعتي أدرار وتيارت ، العلاقات الحضارية بين إقليم توات وحواضر المغرب الإسلامي ، أدرار : 14-15 أفريل 2009 ، ص 259.

41- هي إحدى دوائر ولاية أدرار تبعد عنها حوالي 60 كم شمالا.

42- هي دائرة من دوائر ولاية أدرار ، تبعد عنها ب 120 كم شمالا.

43-مبارك جعفري، العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي... ، المرجع السابق ، ص 146.

44- المقصود بها تلك الرحلات التي قام بها أصحابها بغرض طلب العلم والزيارة والاطلاع على البلدان عموما ، والأخذ عن علمائها للمزيد انظر : سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 2 ، ط 2 ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، لبنان ، 2005 ص ص 382- 383.

45- سورة الجمعة ، الآية 10.

46- الماحي عبد الرحمن ، الدعوة الاسلامية في إفريقيا – الواقع والمأمول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1989 ، ص 107.

47- مقلاتي عبد الله ، علاقات إقليم توات بحواضر السودان الغربي العلاقات الثقافية و أبعادها الحضارية ، الملتقى الوطني الأول المشترك بين جامعتي أدرار وتيارت ، العلاقات الحضارية بين إقليم توات وحواضر المغرب الاسلامي ، أدرار : 14-15 أفريل 2009 ، ص208.

48- بوعزيز يحي ، تاريخ إفريقيا الغربية الاسلامية ، دار هومة ، الجزائر ، 2001 ، ص 195.

49- بئر: معناه ملح البحر بلغة التوارق ، كانت في الأصل لقبيلة أمقشران التارقية إلى أن أسس بها الشيخ أحمد بن آد السوقي قرية في بداية القرن 11 هـ سكنها البرابيش إلى جانب عائلة الشيخ أحمد ، تبعد عن تنبكتو مسافة 10 أيام، وتقع وسط رمال قاحلة للمزيد انظر : ابن طوير الجنة أحمد ، تاريخ ابن طوير الجنة ، تحقيق سيد أحمد بن أحمد سالم مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، المغرب ، 1995 ، ص 43.

50- مبارك جعفري ، العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي المرجع السابق ، ص ص 292- 293.

51- تقع اليوم في الشمال الشرقي من نيامي عاصمة النيجر وتبعد عنها ب 100 كم ، احتلت موقعا هاما لمكانتها التجارية ، أشار إليها الحسن الوزان باسم مملكة أغاديس، و أفاد أن أغلب سكانها من العرب المغاربة الذين اشتغلوا بالتجارة ويعتمد دخلها على الضرائب التي تؤخذ من التجار الوافدين ، انظر: الهادي مبروك الدالي ، التاريخ السياسي و الاقتصادي لإفريقيا جنوب الصحراء ،دار الكتب الوطنية ، بنغازي – ليبيا ، ط 1، 2002، ص 311.

52- مبارك جعفري ، العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي... ، المرجع السابق ، ص 291.

53- جعفري أبا الصافي أحمد ، محمد بن أب المزمري ، حياته و أثره ، ، دار الكتاب العربي ، ط 1 ، الجزائر ، 2004 ،ص 38.

54- بوسعيد أحمد ، الحياة الاجتماعية و الثقافية بإقليم توات .... ، المرجع السابق ، ص 130.

55- باعثمان عبد الرحمن ، تحقيق فهرسة الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنيلاني، مذكرة ماجستير في التاريخ ، جامعة بشار، 2008-2009، ص ص 54- 55 و ص 131. انظر: محمد باي بلعالم ، الغصن الداني في ترجمة عبد الرحمن بن عمر التنيلاني، دار هومه ، ط 1 الجزائر 2004 ، ص ص 58 -59 .

56- قامت قرية تاودني حول سبخة الملح الشهيرة باسم تغازي ، تبعد عن تنبكتو بعشرة أيام ، مما أعطاها أهمية في التعاملات التجارية حيث شكلت همزة وصل بين بلاد المغرب وتنبكتو انظر الغربي محمد بداية الحكم المغربي في السودان الغربي ، المرجع السابق ، ص 87.

57- باعثمان عبد الرحمن ، فهرسة الشيخ عبد الرحمن التنيلاني ، المرجع السابق ، ص 144. انظر: محمد باي بلعالم ، الغصن الداني في ترجمة عبد الرحمن بن عمر التنيلاني، مرجع سابق، ص24.

58- طالبين بن السيد الوافي بن طالبن بن السيد الصالح بن أحمد بن آد الأرواني ، فقيه نحوي تولى قضاء أروان وكان مرجع القضاة في عصره أخذ العلم عن أحمد بن الشيخ السوقي الذي أجازه في الحديث والفقه ، له كتاب سمي فتح الرب اللطيف في ما في المختصر من الضعيف وله منحة الوزان في نوازل أروان توفي رحمه الله آخر ليلة من رمضان 1180 هـ ، انظر البرتلي ، فتح الشكور ، المصدر السابق ، ص ص 102- 103.

59- باعثمان عبد الرحمن ، فهرسة الشيخ عبد الرحمن التنيلاني ، المرجع السابق ، ص ص 158- 159.

البرتلي ، فتح الشكور ، المصدر السابق ، ص ص 200- 201.

60- جعفري أبا الصافي أحمد،الحركة الأدبية في منطقة توات خلال القرنين 12 13 هـ رسالة دكتوراه في الأدب، جامعة تلمسان، 2007، ص 321.

61- باعثمان عبد الرحمن ، فهرسة الشيخ عبد الرحمن التنيلاني ، المرجع السابق ، ص 26.

62- توجد نسخة وحيدة من هذه الرحلة في خزانة سليماني علي بآدغا أدرار .

63- من أول القبائل التي أسست مدينة شنقيط وعمرتها، إلى جانب شريكتها قبيلة الأغلال ، التي كانت معها في حروب انتهت بانتقال جمهور منهم إلى هضبة تكالت التي أسسوا فيها قرية تجكجة سنة 1070هـ – 1660 م وبقيت فروع إدوعلي أخرى في شنقيط وقسم كان قد انتقل إلى بلاد الترارزة في الجنوب الغربي ، ومن هذه القبيلة انتقل إلى توات الشيخ محمد اداوعلي في القرن 12 هـ انظر : محمد الخليفة الكنتي، الرسالة الغلاوية ، المصدر السابق ، ص ص 188- 189.

64- ولد بتمنطيط في 12 رمضان 1042 هـ ، أخذ عن الشيخ محمد بن محمد بن علي النحوي الآوقروتي، كذلك على الشيخ محمد بن عمر البداوي، تولى قضاء توات عام 1092 هـ توفي 1133 هـ انظر البكري عبد الحميد ، النبذة في تاريخ توات ، المرجع السابق ، ص 65.

65- هي دائرة من دوائر ولاية أدرار تبعد عنها ب 30 كم جنوبا .

66- مبارك جعفري ، العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي... ، المرجع السابق ، ص 303.

67- الهجرة : هي الخروج من أرض إلى أخرى ، أو انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر ، سعيا وراء الرزق ، أو بحثا عن الأمن ، أو ظروف عيش أفضل . انظر: سعاد البصير ، هجرة ونفي أهل العلم والدين من الجزائر في العهد العثماني 1516 م – 1830 م ، مذكرة ماجستير في التاريخ ، قسم التاريخ ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007-2008 ، ص 198.

68- يقصد بكنتة: تلك الوحدة السلالية القوية التي تتدرج فروعها المختلفة، ابتداءا من توات حتى منطقة زندر (النيجر) بواسطة الطوق الغربي من الصحراء الكبرى المتمثل في توات وأدرار الموريتاني وتكانت والعصابة والحوض وأزواد وعقفة نهر النيجر وتمترين وأدرار إيفوغاسن حاليا، و منطقة الهوسا الشرقية من نهر النيجر حتى طاوى ، ولم تعد كنتة قبيلة إطلاقا ، حيث أخذت مخيمات تتناثر على الطريقة المذكورة آنفا و إنما كل فرع محليا تطور ضمن محيطه وتواءم مع بيئته وتكاثر أحيانا بشكل غزير جدا ، وانتهى به الأمر إلى تكوين قبيلة حقيقية لوحدها وهي ليست اتحادية إذ مهما تراخى الرابط الاتحادي في القطر العربي فلا نجد هنا أبدا ما يماثله ، ولا تتعارف فروع كنتة المبعثرة في لا نهائية الصحراء الكبرى إلا بالاسم الغالب، ولا يتزاورون إلا في حالات نادرة ولا يلتقون ببعضهم إلا في حالة العداوات الشخصية أو العائلية، غير مترابطين بأية رابطة اللهم الاشتراك والانتماء إلى أصول أولى، وربما أيضا الانتساب إلى الطريقة القادرية. عن : بول مارتي ، كنتة الشرقيون ، تعريب وتعليق : محمد محمود ولد ودادي ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق، 1985 ، ص 9. للمزيد من التفصيل انظر كذلك : محمد سليمان الطيب، موسوعة القبائل العربية،ج 3 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2001 ، ص 679.

69- عقبة بن نافع ، ق 1 هـ 63 هـ ، 621 م 683 م ،بن عبد القيس الاموي الفهري فاتح عظيم مؤسس مدينة القيروان سنة 50 هـ 170 م ، ولد قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم يتصل نسبه بعمر بن العاص من ناحية أمه أحد قادة الفتح المغرب استشهد في تهودة (الزاب) بعد أن تقدمته العساكر إلى القيروان و بقي في عدد قليل ودفن بالزاب . انظر الزركلي خير الدين ، الاعلام ، ج 4 ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ، ط 15 ، 2002 ، ص 241.

70- تابعة لدائرة فنوغيل جنوب ولاية أدرار،و تبعد عنها بـ 25 كم.

71- وهو عثمان بن يهس بن دومان بن ورد بن العاقب بن عقبة بن نافع فاتح إقليم إفريقية ، انظر حناني فردوس ، محمد الخليفة الكنتي ، حياته وأثاره ، مذكرة ماجستير في الحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2008-2009، ص 134.

72- انظر حناني فردوس ، محمد الخليفة الكنتي ، المرجع السابق ، ص ص 143 – 144.

73- لعله تحريف صنهاجي لاسم حواء، وفي الأوراق المنسوبة لأحمد البكاي، وفيها نسب أمهاته من أخواله إبدوكل والتي نقلها أحمد بن الحاج عبد الله الرقادي، جاء أن محمد الكنتي " آهو " بنت محمد آلم بن كنت بن زم بن تملك بن تنفتت بن بب بن اشنت لدن رأس إبدوكل . انظر : محمد الخليفة الكنتي ، الرسالة الغلاوية ، المصدر السابق ، ص 244.

74-وهي قبيلة صنهاجية تنتمي إلى صنهاجة الصحراء من لمتونة والتي أسست امارة لها تسمى إمارة إبدوكل لمتونة (دولة المراطين الصغرى(630 هـ ، 840 هـ) . انظر حماه الله ولد السالم، تاريخ موريتانيا مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2007 ، ص 79.

75- محمد الخليفة الكنتي ، الرسالة الغلاوية ، المصدر السابق ، ص 244.

76- نسبة إلى قبيلة تجكانت وهي إحدى القبائل الصنهاجية ، تنحدر من شروال بن أوان بن علي بن أمسم بن يهكر بن نيتان بن لمتون ، كانت تمثل هذه القبيلة ربع جيش المرابطين، وتذكر المصادر أن القائد المرابطي مدرك التلكاني وهو تحريف التجكاني لطبيعة النطق الصنهاجي المعروف ، وكان من قواد الجيش مع يوسف بن تاشفين ، وقد خرجوا بعد انهيار دولة المرابطين في المغرب نحو واحات توات، حيث استقروا 70 سنة ،ثم انتقلوا نحو نواحي أدرار(موريطانيا) حيث أسسوا حاضرتهم الشهيرة تينيكي ، ينتسبون إلى جدهم جاكن ، تفرقوا بعد الحرب التي وقعت بينهم في تينيكي واستقر بعضهم في تندوف والبعض الآخر في بلاد الحوض والقبلة، قبل أن ينتقلوا من الحوض نحو بلاد الرقيبة ، انظر : محمد الخليفة الكنتي ، الرسالة الغلاوية ص ص 223 - 224.

77- البرتلي، مصدر سابق، ص 30.

78- أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية، ط 1، ج 3 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،ص 212.

79- بول مارتي ، كنتة الشرقيون ، تعريب وتعليق محمد محمود ولد ودادي، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، 1985م ، ص 43.

80- مقلاتي عبد الله ، مرجع سابق ، ص 215.

81- مبارك جعفري ، مرجع سابق ، ص ص 272- 273.

82- مصطفى أبو ضيف أحمد، أثر القبائل العربية في الحياة المغربية (العهد الموحدي) ، مطبعة دار النشر المغربية ، ط 2 ، 1982 ، ص 269.

83- يحيى ولد سيد أحمد، ديوان الصحراء الكبرى، المدرسة الكنتية والقصائد النيرات، دار المعرفة،الجزائر،2009، ص 69.

84- الحمدي أحمد ، المختار الكبير الكنتي العلم والتصوف بالأزواد، دار السبيل ، الجزائر ، ط1 ، 2009 ، ص ص ص 115- 153 - 233.

85- القشاط سعيد ، أعلام من الصحراء ، مركز دراسات أبحاث شؤون الصحراء، ليبيا، 1989، ص 167.

86- حناني فردوس ، محمد الخليفة ، مرجع سابق ، ص ص ص 156 - 158 - 162.

87- باعثمان عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص 52.

88- جعفري أبا الصافي أحمد ، الحركة الأدبية ، مرجع سابق ، ص 322 انظر : باعثمان عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 18.

89- مباركجعفري ، مرجع سابق ، ص 274.

90- فلان : الفلاتة ، البلاد، الهال ، البول ، التكارير ، التكارن ، الفلاشة ،كل هذه الأسماء تطلق على اسم قبيلة عربية تقطن جنوب الصحراء من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر في كل هذه الأقطار المتواجدة في هذه الحزام : موريتانيا ، مالي ، السينغال ، غينيا بيساو ، بوركينافاسو، ساحل العاج، بنين ، نيجيريا ، النيجر ، تشاد ، الحبشة ، ويقدر عددهم بحوالي اثني عشر مليون نسمة ، ويشتغلون بالري والزراعة يرجع نسبهم إلى حمير إحدى القبائل العربية ومنهم من يرجع نسبهم إلى عقبة بن عامر الجهني أحد الفاتحين العرب للصحراء، وقد قاموا بدور بارز في نشر الإسلام، والدفاع عنه في إفريقيا انظر : محمد سليمان الطيب ، مرجع سابق ، ج 3، ص ص 694- 696 . كذلك : كحالة عمر ، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، ج3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1977 ، ص 927.

91- يرى الباحث الطيب عبد الرحيم الفلاتي، أن عقبة بن نافع تزوج بنت ملك الروم وهو ملك غانا يدعى" برمندانا " ولدت له خمسة أولاد وبنت وهم عثمان ، تورو ، محمد فلان ، أبو بكر فلات ، عمر دردور ،علي عردو ، فاطمة شلفو أشفو. انظر الفلاني الطيب عبد الرحمن ، الفلاتة في افريقيا ومساهمتهم الاسلامية والتنموية في السودان ، دار الكتاب الحديث ، ط 1 ، الكويت ، 1994 ، ص ص 17 - 18.

92- عبد الله آدم الآلوري ، موجز تاريخ نيجيريا ، دار مكتبة ، بيروت - لبنان ، 1965، ص 92.

93- وهم أبناء عقبة من زوجته صفية بنت جعفر بن أبي طالب وهم خمسة أولاد : يزيد ، فولو ، فيلا ، غرغار ، حيدر ، وينتشر هؤلاء ما بين المغرب والبحر الأحمر . انظر: الطيب بن عبد الرحيم الفلاتي ، مرجع سابق، ص 19 و محمد بللو ، إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور ، مصدر سابق، ص 332.

94- يذكر الشيخ محمد باي بلعالم : أن نسب الفلانيين يرجع إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وهذا نسب جدهم عبد الرحم بن أبي بكر الصديق الملقب بفلان ، وأن والدته تسمى فلة بضم الفاء وتشديد اللم وسكون الهاء ، وكلمة فلة هذه نسبة إلى شجرة الفل ذات الرائحة الزكية، وهي أيضا أم محمد الملقب بفوتا ، أي أن عبد الرحمن الملقب بفلان ومحمد الملقب بفوتا أخوان شقيقان ووالدتهما هي فلة ، وجاء أيضا أن فلان أي عبد الرحمن كان أميرا على مدينة شنقيط بعد الفتح الإسلامي ، وقد جاء أن فوتا الذي هو محمد خرج من شنقيط إلى البلاد الجنوبية المجاورة إما تاجرا أو فاتحا واستقر في المكان المعروف حاليا بالسنغال، وجاء أيضا أن فلة والدتهما من قبيلة لمتونة التي يرجعها البعض إلى أصول عربية وهي قبيلة حمير. انظر : محمد باي بلعالم ، قبيلة فلان ، مرجع سابق ، ص ص 11-12.

95- آدم الآلوري عبد الله، مرجع سابق ، ص 134.

96- حسن عيسى عبد الظاهر ، الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا وقيام دولة الفلاني ، مطبعة دار الهلال ، الرياض، 1981 ، ص ص 131 - 148.

97- عثمان دان فوديو: هو عثمان بن محمد فودية بن عثمان بن صالح بن هارون بن محمد غورطو بن جيو بن محمد ثنيو بن أيوب بن ماسران بن أيوب بن بابا بن موسى جكولو، الذي هاجر بجماعته من بلاد فوتاتور على قصد الهجرة إلى الحجاز وتأخر مع طائفة في بلاد الهوسا ،أخذ العلم عن والده محمد فودي وعن والدته حواء وعن جدته رقية ، ثم عن الشيخ عثمان يندور الكبرى وأخذ الإعراب عن الشيخ عبد الرحمن بن حمد وسمع الفقه من محمد تنبو بن عبد الله والتفسير من الشيخ أحمد بن محمد بن هاشم الزنفري، أخذ الصحاح الست عن الحاج محمد واجي وعن الشيخ جبريل بن عمر ولازمه مدة في بلاد آهير واستفاد منه ، اجتمعت في شخصية ابن فودي صفات لم تتوفر في كثير من العلماء وذلك باعتباره أول داعية يقوم بتغير المنكر وإصلاح ذات البين . انظر : محمد باي بلعالم ، قبيلة فلان ، المرجع السابق ص ص 58- 59. و محمد بللو ، إنفاق الميسور ، مصدر سابق، ص ص 81 - 82. القشاط سعيد، مرجع سابق ص 115. زبايدية عبد القادر ، دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء ، في مآثر ومؤلفات العرب والمسلمين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 78.

98- بوعزيز يحيى ، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين ، دار هومة ، الجزائر، 2001 ، ص 141 ومابعدها.

99- هي قرية تابعة لبلدية أقبلي ، دائرة آولف تديكلت تبعد عن مقر ولاية أدرار بحوالي 310 كم تقع في الجنوب الشرقي من الولاية.

100- محمد باي بلعالم ، إرشاد الحائر إلى معرفة قبيلة فلان في الجنوب الجزائري ، دار هومة ، الجزائر ، ط 2 ، 2012 ، ص 22.

101- محمد باي بلعالم ، قبيلة فلان ، المرجع السابق ، ص 12.

102- محمد باي بلعالم ، قبيلة فلان مرجع سابق ، ص ص 13 - 14.

103- وهي قرية تابعة لبلدية رقان، تبعد عنها ب 7 كم في الشمال الغربي وعن مقر ولاية أدرار ب 150 كم.

104- مبارك جعفري ، مرجع سابق ، ص 277.

105- محمد باي بلعالم ، الغصن الداني ، مرجع سابق ، ص ص 28 - 29.

تدوين تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م بين المصادر الشفهية والمكتوبة

د. صالح بوسليم، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة غرداية، الجزائر

المقدمة:

جاءت هذه المحاولة في إطار التوثيق لمرحلة من أهم مراحل الكفاح الوطني ضد الغزو الفرنسي، التي نهدف من خلالها إلى تطوير مناهج كتابة البحث حول الثورة الجزائرية،على أسس علمية طبقا للمدرسة التاريخية الحديثة ،التي لا تركن إلى تسجيل عموم الأحداث، إلا بالقدر الذي تقتضيه ظروف التحليل والتعليل.

وتندرج هذه المساهمة في إطار دراسة نقدية مقارنة في أهمية المصادر بين الرواية الشفوية [1] ، والنصوص المدونة. وبالرغم من ذلك، فإنني لا أدّعي الإحاطة بأصول هذا المنهج إلا بالقدر اليسير، حيث أن بلوغ الحقيقة التاريخية كما وقعت لا كما نتخيلها الآن[2] قضية تصعب دراستها والتعبير عنها، إلا وفق منهج علمي متميز، وهكذا فإن صعوبة من بين أبرز صعوبات التاريخ تكون قد تماثلت أمامنا متمثلة في معاصرة أحداث الماضي، ممّا يستحيل تكراره واسترجاعه حتى يمكن التحقق منه، فإدراكه وإنشاؤه من جديد لا يستقيم إلا من خلال ما خلفه لنا الماضي ، من مخطوطات ووثائق وتقارير ورسائل ومذكرات شخصية، ومن بعض الروايات الشفوية التي يمكن الاستئناس بفحواها والاطمئنان إليها.

فما كتبه المؤلفون الفرنسيون، والضباط، ممن قادوا المعارك في مواجهة الجزائريين – باستثناء الوثائق الرسمية – لا يُعبّر بصدق عن واقع الشعب الجزائري ومقاومته وتصديه للاحتلال الفرنسي. ولكنه يُعبر عن الاتجاه الرسمي لقوة الاحتلال الفرنسي،خاصة مذكرات القادة العسكريين ورجال السياسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن الإشارة إلى بعض المذكرات والملاحظات والتسجيلات لضباط فرنسيين أو مؤرخين مغرضين، مثل كتاب الأستاذ:" أوغستان برناد"،بالاشتراك مع الضابط" لاكروا"، (التوغل الصحراوي 1830-1906)، وكتاب الجنرال" منييه MEYMIER (هدوء الصحراء والتوغل الصحراوي 1852-1930)، وكتاب" غوتييه" (غزو الصحراء)، الذي وضّح فيه أهمية الصحراء الجزائرية، تمهيدا للغزو الاستعماري ،وهناك كتابا آخر للمؤرخة الفرنسية "رفائيل برانس" "RAPHEL BRANCHE"، الذي هو عبارة عن أول أطروحة تقدم في جامعة باريس عن جرائم فرنسا في الجزائر وصدر الكتاب بعنوان :" التعذيب، والجيش خلال حرب الجزائر (1962-1954) [3].

و تركز هذه الكتابات الأجنبية في مجملها على نظرة الغالب إلى المغلوب؛ مع إغفال النظرة الحقيقية الواقعية، وهنا تصبح الحاجة ماسة إلى إعادة فهم النصوص والوثائق التي قرأها مؤرخو العهد الاستعماري قراءة معينة [4] ،مما كان حافزا إلى الاهتمام بالوثائق الوطنية في التأريخ للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، إلا أن هذا النوع من الوثائق تميّز بخاصيتين: أولهما تفشي الأمية بين المواطنين آنذاك، مما جعلها نادر لغاية،ومع ذلك فإن طبيعة المجتمع البدوي المتميزة بعدم الاستقرار

والتنقل تجعل من قضية الاحتفاظ بالوثائق أمرا في غاية الصعوبة. ومن ناحية أخرى، فإن كثيرا من الوثائق الوطنية مازلت حبيسة خزائن بعض المواطنين، ولم يتم الإفراج إلا على القليل منها ،كما أن عمليات الانتقال والهجرة والمصادر أثناء الفترة الاستعمارية عرّضت معظمها الضياع، وهكذا كانت الحاجة للأخذ بالرواية الشفوية من العوامل المساعدة أحيانا.

إن كتابة تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية يواجه في حد ذاته مشكلة المنهجية في التأريخ لهذه الثورة من مصادرها المختلفة[5]، وهو ما يدعونا بإلحاح إلى طرح تساؤلات عدة: ما هي المصادر التي يمكن الاطمئنان إليها؟ هل يمكن تلمس الحقيقة التاريخية من خلال المصادر الشفوية مثلا؟ أم من خلال الوثائق الرسمية وغير الرسمية أحيانا؟ هل يمكن اعتبار المذكرات الشخصية سواء كتب في حينها، أو بعد فترة معينة والمتسمة بحس تاريخي يطمئن إليها؟ وهل أن جميع هذه القنوات تتمثل الحدث وتدركه بمختلف جوانبه؟

للإجابة على هذه الأسئلة، يمكن القول: إن حاجة الباحث في علم التاريخ تبدو ماسة أكثر من أي علم آخر إلى سبر أغوار مختلف قنواته؛ أيا كان مصدرها، وذلك للاستفادة من دقائق المعلومات؛ مهما تباينت أو تعدد مضمونها، وإن اختلفت في درجة العموم أو اليقين، فالكتابة التاريخية قد لا تستقيم ما لم يتم تسجيل كافة الأحداث بدقة المتناهية والموضوعية المعتمدة لاستقراء كل ماله علاقة بتاريخ الفترة المراد التأريخ لها.

ولعل في هذا ما يمكن اعتباره دربا قد يصل بسالكه إلى الكشف عن الحقائق بوسائط مختلفة متمثلة في مجموعة من القواعد العامة تحدد عمليات العقل وتقوده إلى نتائج معلومة. [6]

إن هذه الدراسة تطرح منهجا نقديا في الموازنة بين الرواية الشفوية والنصوص المدونة [7] ،ولعل قضية المصادر الشفوية مازالت حتى الآن محل جدل واختلاف بين جمهرة الكثير من المنهجين حول أهمية المعلومات التي تنجم عنها في درجة إدراكها الحقائق الماضي أو انحرافها، ممّا قد يتبادر إلى أذهان العديد من الأسئلة حول أهمية الرواية الشفوية كمصدر للتأريخ، بمثل هل يمكن أن تكون سندا يعتمد في كتابة التاريخ المعاصر من أشخاص عاصرو الأحداث أو شاركوا في صنعها؟ سؤال تصعب الإجابة عنه أحيانا قبل تناول مختلف جوانبه، فقد اختلف المؤرخون على مشاربهم في تقرير هذا الجانب؛ فمنهم من لا يعتد بالرواية الشفوية، بل يرفضون استخدامها أحيانا، إلا في الحالة القصوى التي تنعدم فيها المصادر المكتوبة [8].

إن تعليلهم في ذلك مبني على أن الكتابة تُقيد المنقول وتجعل نقلة أمينا، على العكس نجد أن النقل الشفوي يظل انطباعا خاضعا للتحريف في ذاكرة المشاهد نفسه باختلاطه بانطباعات أخرى، وبمروره شفويا بوسطاء يحرف في كل نقل. و لما كان تحريفه راجعا إلى دوافع شتى، فأنه ليس من الممكن تقويم التحريف ولا تقديره [9].

على أن رأياً آخر لبعض الباحثين، لا يستهجن الرواية كثيرا، بل يميل في بعض الأحيان إلى اعتبار المقابلة الشخصية واحدة من أكثر الوسائل الفعالة في الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية [10]؛ باعتبارها حوار الماضي مع الحاضر، وللمؤرخ مصلحة أكيدة في محاورة الأحياء؛ لمعرفة ماضيهم وموقفهم من الأحداث التي شاركوا في صنعها.

ومهما كانت وجهة نظرهم، فإن الحوار الشفوي لا يقل أهمية عن النص المكتوب، بل يفوقه أحيانا في أهمية الكشف عن سيكولوجية الأفراد تجاه مواقف تاريخية معيّنة شاركوا في صنعها [11].

ومعنى هذا، أن الحوار الشفوي يُظهر الإنسان بكامل صفاته، التي تختفي لدى هؤلاء الأفراد لو حاولوا كتابة مذكراتهم في أواخر حياتهم، فتكشف حينئذ عن أحداث مباشرة لديهم، ربما لم تكن لديهم الرغبة في كتابتها وإيصالها للناس، خاصة إذا لم تكن الظروف الموضوعية مهيأة، لذلك تبقى في مخيلتهم إلى أن يحين موعد المقابلة الشفوية، فتعطى لهم فرصة أكثر لنقلها للآخرين، وبالتالي فإن المصدر الشفوي يقود الباحث إلى معرفة أكثر عمقا بأحداث الماضي، فالمقابلة الشفوية إذن،هي ذاكرة الشعوب والأفراد كما عايشوها، دون أن يُدوّنها. وقد تميزت بشموليتها لمختلف مجالات الحياة [12] .

وهكذا، فالمقابلة الشخصية تعمل على توسيع وتعميق رفعة الوثائق، حيث يمكن من خلالها إدراك مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما تعمل المشاهدة العينية أيضا على معرفة الانفعال المباشر لدى الشخص المستجوب حول الحدث المجيب عنه، ممّا يعمل على شحن الوثيقة التاريخية بالتعبير عن النفس الذي تعجز الوثيقة المكتوبة عن إظهاره[13] ،ولعلّ في هذا ما يجعل المصدر الشفوي يتكامل مع المصدر المكتوب ويقدمان معا صورة متوازية، وأكثر دقة لدراية التطور الاجتماعي.[14]

فعلى سبيل المثال، لا يمكن الإشارة إلى إمكانية الاستفادة من المصادر، فلا يصبح ازدراء أي منها أو إهمالها، فربما كان إدخالها لدى النظرة الأولى، قد يعدو بالتحقق أغناها بالمعلومات الضرورية[15].

إن أهمية استخدام الرواية الشفوية في تدوين تاريخ أحداث الثورة الجزائرية التحريرية من الأهمية بمكان، لأسباب عدّة، نذكر من أهمها:

- ندرة الوثائق المدونة(المكتوبة) بخاصة فيما يتعلق بتاريخ النشاط الثوري (الجانب الوطني)، الذي نحن في حاجة إلى بيان فاعليته عندما نقوم بإعادة كتابة تاريخ هذه الفترة، لأن هذه الفاعلية تعرضت للطمس المتعمد سواء على المستوى المحلي، أو على مستوى بعض الكتاب الأوربيين؛ وخاصة منهم الفرنسيين ، أما الجانب الفرنسي ؛ فقد وثق لجميع حركاته السياسية والعسكرية والاقتصادية...الخ، وعلى هذا الأساس فالأرشيف الفرنسي يزخر بالوثائق الخاصة بهذه الفترة، ولكن أغلبها يعبر عن وجهة النظر الرسمية الفرنسية، ولذلك يكون استعمالها كأساس للحديث عن تاريخ تلك الفترة مدعاة لوجود ثغرات فيما يخص تاريخ الجانب الوطني، كما أن دور "الأرشيف" الأوربية وخاصة الفرنسية، تتوفر فيها وثائق كثيرة عن تاريخ تلك الفترة

أيضاً. وقد قام المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، والمركز الوطني للأرشيف بجلب الكثير منها، ويعكف المترجمون على نقلها إلى العربية، ولكن استخدامنا لها كمصدر وحيد لتاريخ هذه الفترة، يجعلنا ننظر إلى تاريخنا من زاوية واحدة، رغم تعدد المصادر، لأن النظرة الأوربية في أغلبها للشعوب التي تقاتل من أجل الحرية تكاد تكون واحدة، وهي أن هذه الشعوب في دفاعها لا تقاتل من أجل الحرية بل ترفض حضارة الغرب التي يسعون هم جاهدين لنشرها لدى الشعوب المتخلفة، على الأقل هذا هو الرأي المعلن لديهم، والذي يبررون به غزوهم لكثير من الدول في مختلف قارات العالم.

- اتسام الشعب الجزائري في تلك الفترة على الأقل بصفة التنقل والترحال، فهو شعب في أغلبه رحل أو شبه رحل، ولا يخفى على القارئ ما تتطلبه الوثائق من حفظ في مكان استقرار، وهذا السبب الأخير أدى إلى ضياع الوثائق الخاصة بتلك الفترة على ندرتها.

وأمام هذا النقص الواضح في جود الوثيقة المكتوبة ، التي تعبر عن وجهة نظر الجانب الوطني في تاريخ تلك الفترة، اتّجهنا إلى استخدام الرواية الشفوية كمصدر رئيسي لكتابة تاريخ هذا البلد، أمام ندرة الوثائق المكتوبة، أو توفرها أحيانا على معلومات باهته .

فلتوضيح ندرة المعلومات التي تتضمنها بعض الوثائق الرسمية المدونة، وإمكانية الاستفادة بالمقابلات الشخصية المسجلة لاستيفاء بعض المعلومات حولها، يمكن الإشارة إلى وثيقة صادرة من قسمة بلدية المنيعة حول معركة سيدي مهني*، إذْ تُوضّح هذه الوثيقة الرسمية مكان وقوعها، وكذا الخسائر التي ترتب عنها. إلا أنه بالرغم من أهمية المعلومات التي تضمنتها لم تعط إلا شذرات لمعلومات نادرة ومبتورة، حول تجمع المجاهدين بمنطقة سيدي مهني، التي تقع شمال شرق فقارة الزوى ، وهي منطقة صحراوية تتخللها بعض الأدوية الجافة.

ومن خلال إطلاعنا على هذه الوثيقة السابقة، تبيّن لنا أنها لم تأت إلا على ذكر نتائج المعركة، في حين لم يرد فيها ما يشير إلى تفاصيلها وأسبابها الحقيقية، وكيف تجمع المجاهدون؟ و ما هي المسالك التي جاؤوا منها؟ وكيف اكتشف أمر المجاهدين؟.

كما لم يرد بالوثيقة ما يُشير إلى معاناة المجاهدين أثناء مواجهتهم لقوات الاحتلال الفرنسي، وضائقة العيش التي حلت بهم أثناء فرض الحصار عليهم. وقد وُصفت حالتهم في بعض الروايات الشفوية والأشعار الشعبية، التي لا تزال الذاكرة الشعبية محتفظة بها في المنطقة.

وليس معنى اتفاق معظم الروايات المقارنة حول الموضع نفسه كان من عوامل الاطمئنان إلى تلك المعلومات التي وردت بها، ولكن ما عزز من قيمتها ما دعمته بعض الوثائق الوطنية الأخرى وبعض التقارير الرسمية الفرنسية، وعند هذا الحد تصبح الرواية محل ثقة المؤرخ لاستكمال بعض الجوانب الخفية، ولكن ربما قد يتبادر إلى الأذهان بأن المقابلة الشخصية بلغت مستوى من الموضوعية، مما قد تتضاءل معه الوثيقة التاريخية. فعلى الرغم من المقابلة الشخصية التي تعطى الفرص لجميع فئات

الشعب بالتعبير عن ذكرياتهم المرتبطة بماضيهم القريب، ودون احتكار القادة والزعماء من خلال رسائلهم ومذكراتهم التي تبدو كوثائق تاريخية هامة يجب الاعتماد عليها بعد دراستها[16] إلا أنها ليست حفظاً أمينا للماضي، بل له حرية في التصرف فيها [17] ، وهذا يعني أننا لا يجب أن نأخذ بكل ما جاء فيها،ولكن يجب الاستفادة منها، عندما تكون في نص مكتوب، أو مسجل من صاحبها الذي رواها مباشرة، وفي إطار التحليل الاجتماعي.

وعلى العموم، فالباحث ليس من أنصار المبالغة في أهمية الرواية الشفوية وتفضيلها عن بقية المصادر الأخرى، أو أن التاريخ يُكتب من خلال الرواية الشفوية وحدها،فلا تاريخ بلا وثائق ومن دون شواهد أو أدلة مؤكدة،ولكن الرواية الشفوية جزء مكمل لكثير من الجوانب، التي نجد لها في بعض الوثائق إلا معلومات باهتة ومبتورة، فالوثائق لا تطال جميع القضايا الخفية، على أن من أهم شروط المقابلة الشخصية المسجلة تخصص الباحث الدقيق، وثقافته التاريخية حول الأحداث التي يريد تسجيل المزيد من المعلومات حولها، ومنهجية البحث وشموليتها لأكبر قاعدة شعبية ممكنة، ومع ذلك فلابد للقائم بالمقابلة من شروط ومواصفات ومنهج يهتدي به، لعل من بينه قيامه بشرح الغرض من الدراسة، وما يمكن أن يعطيه من تفصيل محدد عن المعلومات التي يريد الاهتداء بها، إلى غير ذلك من الأعمال الأخرى التي يقوم بها القائم بالمقابلة من تقسيم، وما يمكن أن يستشف من أقوال ونظرة الشخص المستجوب، مع إمكانية التحقق من بعض إجاباته أثناء إجراء المقابلة من خلال ملاحظة انفعالاته واستجابته للأحداث، وأسئلته لبعض الأسئلة الأخرى التي قد تفيد في التأكد من الإجابات المعطاة[18] ، مع سعي الباحث المستمر في الحصول على ثقة وتعاون الراوي، وإعداد واختيار الأسئلة المعدة بدقة وتحديد [19].

إن معرفة هوية الراوي عن الحدث الذي يروي عنه من الضروريات الملحة للاطمئنان إلى رواته، فالراوي يقص علينا أحداثا مضت، لا يمكن أن نلاحظها بطريقة مباشرة، ولا يمكن إذن أن تعرف إلا بطريق غير مباشرة [20].

وفي هذا، ما يدفع صاحبها في بعض الأحيان إلى التزوير المتعمد؛ باعتبار الراوي إنسان ابن بيئته اجتماعيا وعقائديا، ومن ثم فإن تجرده من ذاته، ومن تراكمات سابقة علقت بمخيلته، يعد أمرا مستبعدا للغاية، فذاته في هذه الحالة سوف لن تطاوعه؛باعتبارها أقوى من إرادته [21].

وهكذا، فالأخذ بصحة الرواية لا يتم إلا بمعرفة علاقة الراوي بالحدث الذي يروي عنه هل شخص عادي أو زعيم قبيلة، وهذا يعني دراسة عميقة وتتبعاً دقيقا في علاقته بهؤلاء، هل هؤلاء ممن روى عنهم من نحلته أو من نحلة أخرى كانت تناصبها العداء بسبب تراكمات سابقة؟ إلى غير ذلك من الأمور المؤثرة في انحراف روايته، فسوء الظن من حسن الفطن، فالشك العلمي صفة محبوبة ومرغوبة، وبمعنى آخر عدم قبول بكل ما يرد في الرواية على أنها قضية مسلمة قبل دراستها ومقارنتها بالعديد من الروايات ووزنها بميزان دقيق بكل حنكة وفطنة [22].

إن هذا لا يعني رفض الرواية إطلاقا ولا التسليم بها كلية، فقد كان لنا في تراثنا الإسلامي أقوم منهج لضبط المرويات الشفوية بالطرق التقليدية، وإذا كنا نخوض تجربة الرواية اليوم على أسس علمية فإن تجربة البحث الميداني الذي نقوم به، والمتضمن تسجيل الشخصية حول بعض معارك جيش التحرير الوطني بمنطقة تيديكلت[23] (عين صالح) ،سواء كنت بمفردي،أو صحبة زملائي الباحثين، قد أعطتنا عمقا اجتماعيا في علاقات الناس بعضهم ببعض قديما وحديثا، وهي ظاهرة صحية كان يجب لدى كل باحث رغب في استكمال معلوماته من الرواية الشفوية. ففيها الكثير من معرفة العلاقات الاجتماعية ذات الأثر الفعال في انحراف الرواية، إلى غير ذلك من المؤثرات الأخرى، التي قد تكون لها آثارها السلبية، فللإلمام بهذه الجوانب مجتمعة لا يترك الفرصة للكثير من الرواة بالتحريف في رواياتهم حيث تتم محاصرتهم بالعديد من الأسئلة المختلفة المباشرة وغير المباشرة، مما يعطي انطباعيا عاما عن الراوي؛ من حيث درجة صدقها، خاصة أثناء مقارنتها مع العديد من الروايات المتماثلة في الموضوع الواحد ومن مناطق مختلفة، وهذا في حد ذاته إن كان مرويا أو مدونا بقدر ما يستنتج منه نتائج وتأويلات [24].

وعلى العموم، فإن أخطر سلبيات الرواية هي ذلك الإصرار المتعمد، من بعض من يفتقرون إلى أسس المنهج العلمي؛ فنراهم يجتهدون في توجيه الرواية محاولين قدر الإمكان طمس حقائق تاريخية معينة، من خلال أسئلة موجهة ومعدة بذكاء، أو مبتورة أو مركزة على جانب معين وإهمال جانب آخر يرغبون في استنكاهه، مما ينجم عنها روايات متميزة بالقصور واللاموضوعية، كما أنهم لا يتورعون في استعمال تلك الروايات المبتورة وبشيء من التحريف في التوثيق للأحداث بما يحقق أغراضهم الشخصية. فدوافعهم إلى الاهتمام لم تكن علمية خالصة فينظرون إلى الرواية من نافذة العلم، ومن ضوء أغراض غير غرض الحق فيصرون على اعتماد الرواية الضعيفة، أو ينسجون روايات تحقق مطالبهم، إلى غير ذلك من شعور العطف والكراهية، الذي يحملهم على تشويه الحقائق بقصد التشهير بخصوصيتهم، وإظهار أهلهم وذريتهم، ومن يتشيعون له بمظهر متميز، فأحكامهم قد تتأثر بما سبق إلى آذانهم من آراء خاصة تلك الآراء المنتشر في عيشتهم أو مجتمعهم، وهذا يؤثر في ملاحظاتهم وأحكامهم المسبقة تأثير شديدا [25].

ولنا في ابن خلدون قدوة حسنة في تحديد أسباب الكذب في الخبر التاريخي، عندما تناول في مقدمته:" ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه. فمنها التشيعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله " [26].

وهكذا تكون كوامن النفس الشريرة من الدّس والغرور والعطف والكراهية تترك بصمات وأحكاما سابقة غير موضوعية لتغير حقيقة الأشياء، فينجم عنها ما يعرف بالكذب المقصود [27].

إن المؤرخ ليس قاضياً حاكماً بل مستنطقاً ومحققاً، فغايته إثبات الحوادث كما جرت، ووصف الأعمال كما وقعت، فحكمنا على الماضي يجب أن لا يكون إلا من خلاله؛ ولنتجنب أي حكم مبني على مفاهيمنا الحاضرة.

وما ينطبق على الرواية من حيث التعديل والتجريح، ينطبق أيضا على المصادر المدونة، سواء أكانت مصادر أولى أو ثانوية، فهي في منشئها رواية شفوية، فالذي يؤكد أصالة المصدر هو المؤرخ نفسه كما أسلفنا.

إن نقطة التركيز التي يجب أن يوجه إليها الباحث انتباهه عند استعماله للمصادر الأولية أو الثانوية المتمثلة في الوثائق والمخطوطات والمذكرات الشخصية وبقية المؤلفات الأخرى، هو إخضاع صاحبها لعملية بحيث تاريخي مستمر،وذلك قصد معرفة الظروف التي وجد فيها الكاتب حين سجل ملاحظاته، ومدى تفاعله مع الأفكار والحركات والمؤسسات القائمة في عصره. [28]

إن أهمية هذه المصادر تتجسد في الدرجة الأولى بمقدار قربها أو بعدها عن الحدث، فالوثائق المتمثلة في التقارير الرسمية والأوراق الشخصية، كالرسائل والمذكرات التي تكتب أثناء الحدث، والتي تعد مصادر أولية خاصة إذا لم يكتبها أصحابها بغرض النشر [29].

أما المواد المقتبسة من مؤلف وآخر، فلا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال مصدراً أولياً، وفي كل من الأحوال، فعلى الباحث إتباع قاعدة عامة تتبنى عملية الشك المنهجي، ودون تقريرها كقضية مسلمة [30].

فإن إحاطة الباحث بنقد الوثيقة داخليا وخارجيا، من حيث الأصل والزمان والمكان ولغة العصر الذي كتبت فيه ومعاني المفردات والتراكيب المستلمة حينئذ، ونوع الحبر والورق[31] ،إلى غير ذلك من التحقيقات المماثلة في النقد الخارجي؛ ككفاءة المؤلف، ونزاهته، وسمعته، واهتمامه بالموضوع قضية مهمة في أصول المنهج العلمي، فعلى سبيل المثال لابد من المساءلة حول المؤلف، بمثل هل كانت له وجهة نظر متميزة؟. وهل قام بنقل المعلومات مباشرة أو نقلها عن الآخرين؟ هل كان قريبا من الأحداث التي أورد أخبارها؟ أم كان بعيدا عنها؟ "وهل كان في وضع يساعده على صحة مشاهدتها ودقة ملاحظتها ورواية خبرها"[32] ،وهل كان عدلا أمينا في تحققه ونقله أم كان منحازاً متعرضا تدفعه عوامل شتى للزيغ عن الحق ، أو كانت تدفعه ثقة عمياء بالناقل أو الراوي، فقد يكون هذا كذاباً أو دساسا فينقل عنه المؤلف كذبا وبهتاناً من حيث لا يدري"[33] ولكي يتجنب المؤرخ هذه الأخطاء الشائعة عليه بالتأكد من صدق الرواية التاريخية وسلامتها [34] ،إلى غير ذلك من أسئلة التعديل والتجريح التي ابتدعتها رواة السنة النبوية التي تقودنا في كثير من الأحيان إلى اليقين، ولعل اثنين ممن رأوا حدثاً واحدا، قد يكون لهما تفسيرات مختلفة له؛ تبعاً لأسباب وتبريرات كثيرة[35] ،فنحن أبعد عن الولوج في عقلها الباطن، فما كتباه لا يدل إلا على أفكارهما وحدهما، فالنص الذي يقدمه كل منهما، سواء أكان في شكل وثيقة، أو مذكرات شخصية لا يدل إلا على كيفية تصور كل منهما للحدث، لا يكلف شاهداه

فعلاً، وعلى نحو أقل ممّا إذا كان تصور أحدهما أو كلاهما حقاً، وما عبّرا عنه ليس بالضرورة ما كان يعتقد أنه فلعل أحدهما أو كلاهما كذب، وما اعتقداه ليس ضرورياً بالضرورة هو ما حدث فعلاً فلعلهما أخطأ، أو أخطأ أحدهما وأصاب الآخر [36].

ولعل الكُتّاب عن شخصية معيّنة سيختلفون فيما بينهم في تفسير أعماله ودوافعه وانطباعاتهم عنه[37] ،فما كتبه المؤرخون الأتراك عن (مصطفي كمال أتاتورك) مثلاً، غير ما كتبه المؤرخون العرب حوله، وما كتبه المؤرخون العرب في المشرق العربي عن فترة العهد العثماني، غير ما كتبه مؤرخو المغرب العربي. وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن إجراء دراسة مقارنة حول اختلاف الكتاب في تقييم أي شخصية وطنية بارزة، فنجد أن الكُتّاب على اختلاف مشاربهم الفكرية والثقافية، يختلفون في تفسير أعمالهم، ودوافعهم، وانطباعاتهم، حول تلك الشخصية بين مادح أو قادح لها.

وهنا يمكن القول، بأن ما ذكره الطرفان قدحاً ومدحاً، حول سيرة تلك الشخصية وتصرفاتها، حتى أنه من الممكن أن يكون واحداً منهم شاهد عيان الحدث، ليس هو ما حدث فعلاً، وعندئذ تكون الحاجة ملحة للاستعانة بالوثائق أو المصادر التي استلمها أو استعان بها كل منهما، حتى نستطيع حينئذ أن نحدد بالدقة الحادثة التاريخية من حيث مصدرها، ولا داعي بعد هذا للمفاضلة بين ما كتب حوله من كلا الطرفين، حتى وإن تمكننا من جمع الوثائق الصحيحة ومعرفة أصولها، فمن غير الممكن أن يتفق كل الاتفاق شاهدان رأوا حدثا معيناً على رواية واحدة على نحو واحد، بل لابد أن يختلف ولو شيئا، فإذا حدث اتفاق الوثائق تماماً فيها بما ورد في رواية ما بدقة، فلا بد عندئذ من امتحان صحة هذه الوثائق، التي غالبا ما يؤدي عدم امتحانها إلى تصورات تاريخية زائفة [37].

كلاهما يقع تحت تأثير ما يميله العقل الباطن في منشئه، فالذي يؤكد أصالة المصدر، هو المؤرخ نفسه سواء أكان المصدر مكتوباً أم شفوياً؛ إذ ليس هناك نص وثائقي يمكن استخدام، وآخر لا يجوز استخدامه، بل هناك مؤرخ عالم يستفيد من كل الوثائق المكتوبة والشفوية لإبراز التطور الاجتماعي [38].

والشهادات التي يقدمها المناضلون والمجاهدون، ليست تاريخياً جاهزاً، وإنما هي مادة أولية مسجلة على علّتها، لتكون دليلا للمختصين في تاريخنا المعاصر بعد تمحيصها، لذلك يتحتم على الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية أن ينظر إلى الشهادات والمذكرات التي تعتبر شاهد عيان بنظرة وعين المؤرخ.

ورغم كل ما تتعرض له الرواية الشفوية من اعتراضات وانتقادات تصلح لكي تكون مصدرا أولياً وأن تستخدم إلى جانب الوثائق المدونة (وثائق، الأوراق)،لأن الرواية الشفوية تؤدي بالضرورة إلى تدوين الكثير من الحقائق التاريخية الجديدة التي لم يتم الكشف عنها أثناء المقابلات الشخصية، ثم تسجيلها أو تدوينها؛ فتصبح وثائق مدونة، توضع في متناول جميع الباحثين، مع ملاحظة أن الكثير من الوثائق المدونة كانت هي الأخرى روايات شفهية تمّ تناقلها قبل أن تدون، فالوثائق المدوّنة ليست أنها أكثر أهمية من الوثائق الشفهية، بل أنها لا تمتاز عن سابقتها إلا بالتدوين.

إن مجرد مقارنة في أهمية المصادر بين الروايات الشفوية والنصوص المدونة في التأريخ لأحداث الثورة التحريرية الجزائرية، يفرض علينا في الوقت الراهن ابتكار منهجيات، تتجاوز رد الفعل على ما ينشر ما وراء البحار والمحيطات، ولا تتوقف عند التنويه والتذكير بالأمجاد والتغني بالبطولات، وذلك من أجل تحرير تاريخنا من الفكر الاستعماري.

الهوامش:

(1) المقابلة الشخصية: هي تلك التي يجريها باحث متخصص لاستكمال بعض معلوماته حول قضية ما. أما الرواية الشفوية، فهي تلك المقابلة التي يخرجها أي باحث، أو شخص ما، ويستفيد من سماعها شخص آخر، وفي حالة الأولى يمكن للباحث المختص ملاحظة انفعالات الراوي، واستجابته للأحداث من خلال أسئلته لأسئلة ما، وهذه النقطة الأخيرة لا تتوفر أثناء سماع المقابلة المسجلة من قبل طرف آخر، مما يعطي للمقابلة الشخصية أهمية بالغة في دقة تسجيل المعلومات وملاحظتها. ينظر: ديفيد هينج: التأريخ الشفهي، تعريب وتعليق: ميلاد المقرحي، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس ليبيا 1991م، ص 23 وما يليها . وفي اعتقاد الباحث أن تسجيل الشهادات الحية من المناضلين والمجاهدين في أحداث عاشوها عن كثب، أو لعبوا دورا بارزا فيها، تمثل مادة أولية نفيسة لكتابة تاريخنا المعاصر بشكل عام ووقائع الثورة الجزائرية بشكل خاص.

(2) تيسير شيخ الأرض: الحقيقة التاريخية والصورة التاريخية، /في/ مجلة الفكر العربي، عدد 27، معهد الإنماء العربي، بيروت 1982، ص 47.

(3) عنوان الكتاب بالفرنسية :

Raphaëlle Branche, La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie (1954-1962) Paris, Gallimard, 2001, 474 p.

ويتساءل المرء أمام هذا الكم من المؤلفات الأجنبية، أين مؤرخونا وما أكثرهم عددا؟ أين مراكزنا التاريخية؟.

(4) محمد مزين: منهج كتابه التاريخ القومي، إشكالية تاريخ المغرب العربي، /في/ مجلة الوحدة، السنة الرابعة، عدد 42، الرباط 1988م، ص 61.

(5) يرى الدكتور محمد العربي ولد الخليفة أن كتابة التاريخ لا يمكن أن تكون مرة واحدة ونهائية، ويُرجع ذلك إلى أنه حق كل جيل من العلماء أن يقدم قراءته للماضي، وانطلاقا من هذا، فإنه من الممكن أن تكون هناك مدارس متعددة للتاريخ في بلد واحد وفي فترة واحدة. ينظر: الاحتلال الاستيطاني للجزائر، " مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي"، مطبعة منشورات الأبيار الجزائر، 2005م، ص 32.

(6) عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، ط03، الكويت 1977م، ص 05.

(7) في سياق ذكر النصوص المدونة (الوثائق)، فإنه يمكننا أن نهيب بالجزائريين الذين كانوا أو لا يزالون يحتفظون بالوثائق الثمينة وبالمنشورات والسجلات في مكتباتهم الخاصة؛ خوفا من النهب والحرق في فترة الاستدمار أن يضعوها الآن في مراكز التوثيق والمكتسبات الوطنية والجامعية تعميمها للفائدة في مجال جمع التراث الوطني، والمساهمة في إعادة كتابة تاريخ الجزائر بأقلام أبنائها من الباحثين والعلماء.

(8) لانجلوا وسينوبوس وآخرون: النقد التاريخي، ترجمة عبد الرحمان بدوي،ط3، وكالة المطبوعات الكويت1977م،ص 140.

(9) المصدر نفسه والصفحة.

[10] مسعود ضاهر: التاريخ الأهلي والتاريخ الرسمي، دراسة في أهمية التاريخ الشفوي، /في/ مجلة الفكر العربي، عدد 27، معهد الإنماء العربي،بيروت 1882م،ص 185.

[11] مسعود ظاهر: المرجع نفسه، ص 195.

[12] المرجع نفسه.

[13] المرجع نفسه، ص 195-196.

[14] المرجع نفسه.

[15] قسطنطين زريق: نحن والتاريخ، دار العلم للملايين، بيروت 1963م، ص 71.

* معركة سيدي مهني: وقعت هذه المعركة المشهورة "سيدي مهني "، والتي التي تبعد حوالي 100 كيلومتر شرق مدينة عين صالح، بين قوات الاحتلال الفرنسي والمجاهدين الذين قدموا من المنيعة جنوب غرداية لإقامة اتصالات مع سجناء عين صالح. و كان من أبرز ما ترتب عن هذه المعركة، هو تمكن المجاهدين من القضاء على قائد القوات الفرنسية "نوار جون" ، وهو ضابط برتبة ملازم أول، كما اعتقلت القوات الفرنسية أكثر من عشرة مجاهدين وحولتهم إلى سجن (لومباز)بباتنة .(تحت يد الباحث نسخة من الوثيقة التي تحتوي على بعض المعلومات المتعلقة بالمعركة، وهي المؤشرة من قبل قسمة المنيعة)

[16] قسطنطين زريق: المرجع السابق، ص 196.

[17] تيسير شيخ الأرض: المرجع السابق، ص52.

[18] أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الوطنية، بنغازي، ليبيا1977م، ص 275.

[19] المرجع نفسه والصفحة.

[20] لانجلوا وسينوبوس وآخرون: النقد التاريخي المصدر السابق، ص 16.

[21] محمد الطاهر الجراري: لماذا كتابة التاريخ،/في/، مجلة البحوث التاريخية، عدد يناير ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1979م، ص 95-96.

[22] عبد الرحمن عميرة: أضواء على البحث والمصادر، ط06، دار الجيل، بيروت1968م، ص ص 44-47.

[23] تيديكلت : كلمة أمازيغية؛ تعني كف أو راحة اليد وتضم حاليا عدة تجمعات سكنية، بحيث تقع تحت أداة ثلاثة دوائر اثنان تابعة لولاية تامنغست، وهي دائرة عين صالح وتضم بلديتان،وهب بلدية عين صالح وبلدية فقارة الزوى، ودائرة اينغر ، وأما الدائرة الثالثة فهي دائرة أولف تابعة لولاية أدرار، وتضم أربعة بلديات وهي تمنطيط، أقبلي وأولف وتقطن.

[24] محمد الطاهر الجراري: المرجع السابق، ص93.

[25] الخضيري، زينب محمود: فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1979م، ص 55-56.

[26] عبد الرحمان بن خلدون: مقدمة العلامة ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان(د.ت)،ص 35.

[27] لانجلوا وسينوبوس وآخرون: النقد التاريخي، المصدر السابق، ص 135.

[28] احمد بدر: المرجع السابق ، ص 235.

[29] المرجع نفسه، ص 241.

[30] احمد بدر: المرجع نفسه ص 245، ينظر أيضا: قسطنطين زريق، مرجع سابق، ص 150.

[31] قسطنطين رزيق: المصدر نفسه، ص 72.

[32] المصدر نفسه، ص 73.

(33) زينب الحفيري: المرجع السابق، ص 56.

(34) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(35) أحمد بدر: مرجع سابق، ص 249.

(36) النقد التاريخي، مصدر سابق، ص 121.

(37) عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص 200-201.

(38) مسعود ظاهر: مرجع سابق، ص187.

(39) المرجع نفسه،ص186.

ثورة الدوارين (الريفية) وارتباطها بالحركة الدينية (الدوناتية)347 – 411م
في بلاد المغرب القديم

د. عبد الحميد عمران، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر

المقدمة

لم يكن الثوار الريفيون يمثلون جهة أو قبيلة بعينها ،بل اعتبروا أنفسهم رجالا أحرارا. هيكلهم الاجتماعي سكان المغرب القديم، وهم فئة من العمال الزراعيين يتتابعون من منطقة إلى منطقة، ومن ضيعة إلى أخرى، شكلوا مجموعات دفاعية وهجومية ضد المحتكرين وضد الربويين المدينين. وعليه فإن منطلقهم الأساسي في البداية لم يكن دينيا فيما نتصور، بل كان منطلقا اجتماعيا اقتصاديا بين فئتين رومانية أو مترومنة متحكمة في الاقتصاد والمعاش، وفئة كادحة فقيرة منهوكة بالكاد تحصل على قوتها. في وقت عرفت فيه الإمبراطورية أزمات اقتصادية إذ انقطعت التجارة وضعف الإنتاج ،وتراجعت قيم الذهب والفضة في سبك النقود وتضررت طبقة الفلاحين الذين يرتبطون بالأرض التي لا يمتلكونها،وأهلكتهم متطلبات الملاكين انطلقت ثورتهم من منطقة الاوراس من "ماسكولا" – خنشلة الحالية – ثم سرعان ما انتشرت في كامل المنطقة.

كانت ثورتهم كنتيجة للسياسة القمعية التي طبقها الأباطرة الرومان ضد الأهالي وبالخصوص منذ أن أتيحت لهم السيطرة على المنطقة ،وخاصة خلال القرنين الثالث والرابع للميلاد حيث ازدادت عمليات الاستغلال الاقتصادي، وتجلى ذلك من خلال إقامة العديد من المخازن في المغرب القديم التي تخزن فيها المنتجات الزراعية التي تصل عن طريق التجار الذين يشترونها من الأهالي أو عن طريق الضرائب العينية المفروضة على السكان خاصة القمح والتي يوصلونها بأنفسهم إلى تلك المخازن وكان معظم السكان لا يستهلكون إنتاجهم الذي كان بصدر إلى روما ويكتفي الفلاح وعائلته بالمحاصيل الثانوية.

وشكلت ثورة المزارعين هذه امتدادا للثورات السابقة منذ بداية الاحتلال ما بين الأهالي والمحتلين ، وبذلك فهي امتداد لحركة المقاومة ضد الوجود الأجنبي والتي كانت تتجدد كلما تمكنت من ذلك وتوفرت لها الظروف والمسببات.

ولنا أن نطرح مجموعة أسئلة نحاول الإجابة عنها في هذه المقالة حول هذه الثورة التي بدأت من منطقة ماسكولا – خنشلة – بالأوراس؟ لماذا ظهرت هذه الثورة في هذه المنطقة بالذات.؟ وما هو مجالها الزماني والمكاني؟..وما هي علاقاتها بالحركة الدوناتية التي انطلقت أيضا من منطقة باغاي بالأوراس؟ و كيف كانت نتائجها على الوجود الروماني بالمنطقة و بالمغرب القديم ككل؟.

– أسباب اندلاع ثورة الدوارين:

ساهمت سياسة الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي للاستيطان الروماني في ازدياد حدة البؤس والشقاء في صفوف السكان الأهالي وألحقت تلك التحولات ضررا كبيرا بهم خاصة وأن روما

عملت على امتصاص الإنتاج الريفي وتوجيهه لخدمة الجاليات الأجنبية في البلد أو لتصريفه نحو روما، وأصبحت المنطقة مطالبة بتزويد روما بحاجياتها(1) وبعد إقامة خط الليمس الثاني. استغل السكان المناطق المهجورة في المناطق الضيقة ليزداد الضغط الاجتماعي حدة (2) خاصة وان البدو المرابطين بالجنوب النوميدى الذين طردوا من مناطقهم التي عمّها الاستيطان كانوا يعيشون حالة تأهب لاختراق الليمس والعودة إلى بلادهم (3).

في وقت كان فيه سكان المناطق الوسطى من الحضنة إلى سهول القيروان، يهتمون بتربية الحيوانات التي بقيت المصدر الرئيسي للمعيشة، مما جعلهم في ترحال دائم من أجل البحث عن المراعى في المناطق التليّة المجاورة صيفا حيث تنتشر المراعى إضافة إلى المياه، ولم تكن الزراعة تحظى بأي نصيب فيما عدا الزراعة المقاومة للجفاف كالزيتون واللوز، وتشابهت الوضعية الاقتصادية في هذه المنطقة الممتدة من الحضنة إلى السهوب التونسية، أما المناطق الغنية بالمراعى والتبن فهي مناطق الشمال، والحصائد المزروعة التي كانت تستلزم عددا من اليد العاملة ومن البهائم و البرادع في فترة حصاد الحبوب كما أن بعض القبائل في الجنوب التلّي لها ملكيات زراعية مستقلة، وعلى العموم ظل السكان بحاجة إلى مراعى خلال فترات الجفاف والحرارة التي تهدد قطعانهم (4).

وتحول سكان المناطق الشمالية إلى عمال أجراء في أراضيهم بعد أن أستولي عليها الرومان بل وفرضت عليهم الضرائب(5) وساهمت الوضعية الجغرافية بدون شك في تقسيم المغرب القديم، ذلك أن المناطق المستعصية على الرومان شكلت قلعة للمنشقين منذ اضطهادات" دقلديانوس"، كما أن الحقد على النظام الإمبراطوري الاستغلالي قد ساهم في إيجاد كتلة شعبية معادية في المغرب القديم، تركزت أساسا في منطقة نوميديا ووجدت موضعا لها في قدم الأوراس، إذ ظلت تكيل الضربات للوجود الروماني طيلة قرن ونصف تقريبا ولا أدل على ذلك من تحطيم المعابد والحمامات في منطقة تيموقادي من طرف الرعاة الذين خاضوا حربا ضد أعدائهم الكاثوليك وضد السلطة (6).

وكان سكان المناطق الوسطى والجنوب بنومبدبا وقرطاج قد تشكلوا منذ القرن الثالث في شكل مجموعات عمالية زراعية مترابطة لضرورة الاقتصاد الذي يحتاج إلى يد عاملة تقوم بحصاد للحبوب، وجني الزيتون والفواكه في فترة زمنية ضيقة وفى مختلف مناطق الإقليم مما يتطلب زيادة اليد العاملة الموسمية ، التي صارت تشكل طبقة من الكادحين الفلاحين خلال القرن الرابع يتميز بنوع من الحرية(7).

وبدت الحالة الاجتماعية تتصف بالبؤس الذي عمّ ، وصار أكثر انتشارا من منتصف القرن الثالث، وهو البؤس الذي أوصل إلى حالة الاستياء العام(8) لدى مجموع السكان الذين تضرروا من الحالة الاقتصادية المزرية التي يعيشونها، وصارت هذه الطبقة ذات الأصول المتباينة

والمتجانسة اجتماعيا، والمتقاربة اقتصاديا تشعر بالغبن الجماعي الناتج عن طغيان فئة الأغنياء المتحكمة بأمور السلطة، وتمكنت من خوض ثورة اختلفت أسماءها (9) إلا أنها اشتهرت باسم ثورة الدوارين (Circum cellas)(10) ويتهم أعداؤها أعضاءها بأنهم من قطاع الطرق ومن الصعاليك واللصوص الموجودين في كل مكان(11) والذين يستولون على حقوق غيرهم، وهى شتيمة رومانية بلا شك غذتها الدعاية الكاثوليكية.

ولم يكن هؤلاء الريفيون يمثلون جهة أو قبيلة بعينها ،بل اعتبروا أنفسهم رجالا أحرارا. هيكلهم الاجتماعي سكان المغرب القديم، وهم فئة من العمال الزراعيين يتتابعون من منطقة إلى منطقة، ومن ضيعة إلى أخرى(12) ، شكلوا مجموعات دفاعية وهجومية ضد المحتكرين وضد الربويين المدينين(13). وعليه فإن منطلقهم الأساسي في البداية لم يكن دينيا فيما نتصور، بل كان منطلقا اجتماعيا اقتصاديا بين فئتين رومانية أو مترومنة متحكمة في الاقتصاد والمعاش، وفئة كادحة فقيرة منهوكة بالكاد تحصل على قوتها. في وقت عرفت فيه الإمبراطورية أزمات اقتصادية إذ انقطعت التجارة وضعف الإنتاج، وتراجعت قيم الذهب والفضة في سبك النقود وتضررت طبقة الفلاحين الذين يرتبطون بالأرض التي لا يمتلكونها،وأهلكتهم متطلبات الملاكين(14).

دون أن ننسى السياسة القمعية التي طبقها الأباطرة الرومان ضد الأهالي وبالخصوص منذ أن أتيحت لهم السيطرة على المنطقة ،وخاصة خلال القرنين الثالث والرابع للميلاد حيث ازدادت عمليات الاستغلال الاقتصادي، وتجلى ذلك من خلال إقامة العديد من المخازن في المغرب القديم التي تخزن فيها المنتجات الزراعية التي تصل عن طريق التجار الذين يشترونها من الأهالي أو عن طريق الضرائب العينية المفروضة على السكان خاصة القمح والتي يوصلونها بأنفسهم إلى تلك المخازن(15) وكان معظم السكان لا يستهلكون إنتاجهم الذي كان بصدر إلى روما ويكتفي الفلاح وعائلته بالمحاصيل الثانوية(16).

في وقت كان اغلب السكان يعانى من مصاعب الحياة ومن الإجراءات الاقتصادية والعسكرية التي اتخذنها السلطة الرومانية ضدهم من إجراءات الطرد ومصادرة الأراضي(17)، يضاف إلى ذلك استغلال الطبقة الأرستقراطية الرومانية لجهد العمال الذين كانت تعاملهم كالعبيد، وتستغلهم، لتتسع الهوّة الاجتماعية ما بين الطرفين(18) ولم يعد الأجراء اليوميين يجدون فرصا للعمل بسبب تزايد عددهم ،منذ القرن الثالث للميلاد رغم حركة التوسع الروماني في استغلال الأراضي(19).

وشكلت ثورة المزارعين هذه امتدادا للثورات السابقة منذ بداية الاحتلال ما بين الأهالي والمحتلين (20)، وبذلك فهي امتداد لحركة المقاومة ضد الوجود الأجنبي والتي كانت تتجدد كلما تمكنت من ذلك وتوفرت لها الظروف والمسببات.

– مدلول ثورة الدوارين (الريفية):

من هم الثوار الريفيون؟ هل هم مجرد عصابات متمردة تطوف حول المزارع ومخازن الحبوب وتمارس عمليات النهب والسلب والحرق كما صوّر ذلك الكاثوليك ومختلف القوانين الإمبراطورية الصادرة ضدهم؟ (21)، أم هم جماعات من الرجال يتنقلون عبر البلاد ويزرعون الخوف والذعر في النفوس ،قاعدتهم تيموقادي و منها ينطلقون ليلا للنهب والسرقة في أرجاء البلاد؟(22)، وهي صور لا تخلو من شتيمة ودعاية لإظهارها بمظهر غير لائق لتنفير الناس منهم وتخويفهم من الاقتراب منهم، أم هم مجموعات من المتشردين والصعاليك المتنقلين من مكان إلى آخر؟.(23)، أم من قطاع الطرق المتواجدين في كل مكان وفي كل مدينة وضيعة في إفريقيا؟ (24) ويتشكلون من المستاءين، من كل الأصول ومن المقاطعات، هم أهالي لا يتكلمون بغير البونية من العبيد الفارين ومن المعمرين المدمرين ومن الكاثوليك المحرومين، من المفلسين وذوي السوابق العدلية، دون الحديث عن السذج المتعصبين.

وهي أيضا صفة تهدف إلى احتقار هؤلاء الثوار وإفراغ حركتهم من أبعادها الأساسية في المقاومة في إطار الصراع القائم ما بين الأهالي والنظام الروماني، أم هم مجموعة من المصارعين (Agonisticii) كما سموا أنفسهم كدلالة على القوة الجسدية والفعالية في القتال(25) .

أم هم جنود المسيح (Miltes Cristi)كما سماهم الدوناتيون؟(26)، ولقد سموا قادتهم بالزعماء القدسيين (Duces Sauctarum)(27)،وهاتين التسميتين الأخيرتين كانتا بعد التحالف مع الحركة الدوناتية في سنة 347م، خلال فترة الاضطهادات الثانية، وليطلق عليهم أيضا صفة مقاومو بُناة الوحدة (Operarii Unitatis) (28)، وهي صفة ظهرت بعد حملة "بوليوس" و "ماكاريوس" لعام 347م بعد القرار الإمبراطوري الرامي إلى فرض الوحدة الدينية وما تلاه من مجازر في صفوف الأهالي الرافضين لتدخل السلطة في الأمور الدينية كما عبر عنه دوناتوس:-" ما الذي يجمع الإمبراطور بالكنيسة ؟."(29).

أم هم الطوافون حول أضرحة الشهداء ؟ لما يحمله هذا المدلول من معنى ديني محض بعد الارتباط بالحركة الدوناتية (30).

ومن خلال هذه المدلولات الاسمية للثورة الريفية نلمس تطور هذه الثورة وارتباطها بالظرف الذي وجدت فيه، كما نلمس أيضا وصفين مختلفين، الأول الذي درج أصحاب الجدل الكاثوليك على إدراجه بهدف تصوير هذه الثورة بأنها لا أخلاقية ولا إنسانية تسعى لأجل ترويع الناس وسلب ممتلكاتهم وبالتالي تنفير الأهالي من الاقتراب منها، كما نلمس إقرارا ضمنيا بقوة انتشارها من خلال الاعتراف بوجود هؤلاء الثوار في كل مكان وفي كل مدينة وضيعة، وشموليتها وامتدادها الزمني .

والمدلول الثاني وهو مدلول محلي أطلقه هؤلاء الثوار على أنفسهم أو أُطلق عليهم من قبل الحركة الدوناتية، وهو أيضا مدلول إغرائي هدفه إعطاء بعد روحي للحركة الثورية لاستمالة الأهالي، خاصة بعد سلسلة اضطهادات مبعوثي الإمبراطور، والذين ارتكبوا مجازر رهيبة، كما مر

بنا خلال سنة347 م، وعلى العموم فالرومان استخدموا الدعاية لتشويه صورة هذه الثورة في رأينا، على أن هؤلاء الثوار الذين يطوفون في كل البلاد، يرهبون الملاكين ويبعثون برسائل التهديد إلى الدائنين وأن الطرق لم تعد آمنة 31)، وعصاباتهم تتكون من الأشقياء والمجرمين الذين يعيشون على السلب والاغتيالات(32).وهي ادعاءات لا تخلو من شتائم تجاه هذه الثورة، التي اتخذت هي الأخرى دعاية مضادة على أنها ثورة مقدسة أو ثورة القديسين، لتكتسب في صفوفها تعاطف الأهالي.

وعلى العموم فان هذه الثورة الريفية حملت مدلول العموم، إذ أن غالبية الأهالي يسكنون الأرياف، أو من الرحل المتنقلين في حين نجد البعض منهم والذي يشتغل في بيوت الأغنياء، يسكنون أطراف المدن ،فهي ثورة ريفية لأنها لا تستند إلى خلفية اثنيه قبلية معينة ولا إلى جهة جغرافية ضيقة(33) بل ثورة عارمة ممتدة ومتزامنة قام بها الأهالي،بقيادة فئة العمال الأحرار(34) والذين يعد قاسمهم المشترك هو البؤس ومعاداة الأجنبي الذي يمارس عمليات النهب والاستغلال البشع للأرض والإنسان.

كما تشكل استمرارية للثورات السابقة خلال القرن الثالث للميلاد، وكانت ثورة الريفيين حربا شعبيه، طبقية ضد الأوضاع السيئة التي كانت كنتيجة للاستبداد السياسي وما خلفه من ضيم اجتماعي وسيطرة للطبقة الثرية المهيمنة على الموارد الاقتصادية والمدعومة بحرمة السلطة الرومانية التي حمّت تلك المصالح والقوانين(35). في الوقت الذي يعاني فيه الأهالي من تردي للأوضاع المعيشية مما جعلهم كثيري الترحل ما بين الضياع بحثا عن العمل(36).

-الارتباط الدوناتي بثورة الدوارين:

حاول المجادلون الكاثوليك الذين تناولوا حركة الدوارين. تصويرها على أنها حركة بشعة يقودها مجرمون لا إنسانية لهم ولا شفقة في قتل ضحاياهم والتنكيل بأجسادهم(37) وأنها تشكلت من عصابات الصعاليك التي أحلت الذبح ونشرت الذعر (38)، وهو تحامل يهدف إلى لفت النظر عن أعمال الطرف الروماني والكاثوليكي في منطقة المغرب القديم القائمة أصلا على الاستغلال بكل أنواعه، محاولين إيجاد المادة التي تصلح لصياغة خطبهم وكيل التُهم لخصومهم الدوناتيين (39) الذين يحملونهم المسؤولية في ذلك.

وأن كانت الثورة الريفية قد وجدت في الحركة الدوناتية السند الديني الذي ظل معاديا للسلطة الزمنية الداعمة للكنيسة الرسمية، فإن الحركة الدوناتية نفسها قد وجدت في ثورة الريفيين السند الشعبي لتحمل عبء الدفاع عن الطبقات الكادحة المغلوبة في المنطقة وان أغفل المجادلون الكاثوليك تاريخ بداية وتطور الثورة الريفية إلا فيما عدا بعض الإشارات الخفيفة، إلا أنهم يركزون على الارتباط الدوناتي بثورة الدوارين، والتي يحملونها في الغالب إلى سببين أساسين الأول ديني والثاني اقتصادي واجتماعي.

والدافع الأول يرجعونه إلى الصعوبات الدينية للحركة الدوناتية بوصول مبعوثي الإمبراطور أو بناة الوحدة، والثاني يرجعونه إلى المصاعب الاقتصادية المهددة وحالة البؤس العام في "باغاي"، ومعاناة سكان الأرياف الذين صاروا مهددين بالمجاعة (40) وهو تعليل لا يخلو من تحامل كذلك ينم عن محاولة لتفسير للحكم بفشل الحركة الدوناتية، وعدم قدرتها على مسايرة الأحداث الناجمة عن حركة الاضطهاد ومن جهة أخرى بمحاولة تقزيم الثورة الريفية على أساس أنها ثورة جياع بدأت تنتظم وتتسع.

والمهم في ذلك أن الحركة الدوناتية بتحالفها مع الدوارين قد بدأت تتجه إلى التحرر بعد الانشقاق الديني، وأصبح بذلك الخلاف الديني صراعا اجتماعيا، قائم على التمايز الاقتصادي والاجتماعي(41) والملفت أن الثورة الريفية لم يتم التعرض إليها إلا بعد التحامها بالحركة الدوناتية سنة 347 م فيما عدا إشارة من "اوبطا الميلي" على أن حركة التمرد قد ظهرت فيما بين سنتي 330–340م، نتيجة البؤس مما جعل العمال الزراعيين يثورون في نوميديا ولم تكن ذات مقاصد دينية في البداية رغم أن الكاثوليك أرادوا أن يُحَمِلُوا الدوناتيين مسؤولية ذلك على اعتبار المجال الجغرافي الذي ظهرت فيه والمواصفات الاجتماعية التي أدت إلى تلك الوضعية، وبذلك تحولت الحرب في نظرهم ضد الخونة إلى حرب ضد الدائنين، وبصفة عامة ضد اقتصاد نشر الجوع في صفوف اليد العاملة،ولكنه لم يحدد أسباب دينية لتلك التمردات مما يعني أنها انطلقت من معطيات أخرى للنيل من المؤسسات الاقتصادية الممثلة للاستغلالية الموجهة ضد الأهالي الريفيين (42).

وفي سنة 340م قام هؤلاء المتمردون بالمطالبة عن طريق الاحتجاج بالقضاء على البؤس الذي يعيشونه (43) ويذكر"أوبطا الميلي" أن الأساقفة الدوناتيين وجهوا نداءً عقب أحداث سنة 340م إلى الدوق الأفريقي من أجل كبح جماح هؤلاء وطلبوا من الدوق "طورنيوس" (Taurinus) إعادة هؤلاء إلى الطريق السوي، مما جعل الدوق يرسل جنوده إلى الأسواق التي يتواجد بها الدوارون وحدثت مجزرة في قرية "أوكتافا"(Locus Octavensis) ومات عدد كبير كما جرح عدد أخر (44) وهذا يعني أن الحركة الدوناتية بحسب هذه الرواية لم ترتبط بعد بثورة الدوارين وأنها تأثرت من هذه الحركة الاجتماعية هذا إذا أخذنا بهذه الرواية، فإن الكنيسة الدوناتية قد أختلف رجالها في النظرة إلى هذه الفئة نظرا إلى قتلى تلك المصادمات وأن البعض من الدوناتيين رفض دفن هؤلاء القتلى داخل الكنيسة و منهم" كلاروس" (Clarus) كاهن قرية "سيبلونيس" Locus) (Subbulensisالذي عارض أسقفه ورفض ذلك على اعتبار أن الدفن محرم في بيت الله(45). ونتج عن الخلاف الدوناتي حول ضحايا تلك المصادمات بداية ارتباط وتلاحم ما بين الدوناتية و الثورة الريفية لأن مبشري الدوناتية كانوا أكثر تلاحما وصلة بالريف كما كانوا أكثر إطلاعا على حقيقة الدوارين فتعاطفوا معهم ووقفوا إلى جنبهم في محنتهم بقرية "أوكتافا" على عكس أساقفتهم

الكبار الذين تكون مصالحهم قد تأثرت من طرف الدوارين(46)، وأدت مذبحة" أوكتافا" إلى ازدياد أتباع الدوارين ومنهم من التجأ إلى الجبل (47) .

ونستخلص من ذلك أن أحداث أكتافا قد مثلت نقطة تحوّل أساسية في تاريخ الحركة الدوناتية في شقها التحرري وارتباطها بمحيطها، وأن القمع لم يقض على الدوارين بل زادهم عزيمة وإرادة وقوة، بانضمام أعداد جديدة متضررة وبذلك حدث تحالف طبقي ما بين مظلومين و مضطهدين لم يمكن لهم في البداية أي مسعى سياسي حسب"مونصو" (48) .

وكانوا يتألفون من العبيد الفارين ومن الأهالي ومن فقراء يعانون شدائد العيش ولم تكن لهم طموحات في الحكم والغنى وكان مطلبهم الأساسي يتمثل في القليل من العدالة و الرأفة مع خبز يومي. ولم يهاجموا في البداية الكاثوليك ولم ينهبوا كنائسهم (49) .

ولكن تعاطف المبشرين الدوناتيين خلال أحداث 340 م قد تحول إلى ارتباط واحتواء في سنة 347 م، بعد أن وجه "دوناتوس" في "باغاي" دعوة إلى هؤلاء الدواريين لمقاومة مبعوثي الإمبراطور"بوليوس"و "ماكاريوس" وأحتاط للمعيشة بأن حول كنيسته إلى مخزن للحبوب (Metatores)(50) وبدأت الثورة الاقتصادية الاجتماعية تأخذ بُعدًا دينيًا بعد أن أطلق الدوارون على أنفسهم صفة جنود المسيح و على قادتهم صفة الرؤساء و كانت صرختهم في الحرب الثناء على الله "الحمد لله " (Deo Laudes) والتي قال عنها "أوغسطين":" لقد كانت مخيفة كزئير الأسود" (51) .

ووقفوا ضد بناة الوحدة المكلفين بتطبيق القرار الإمبراطوري لتكريس الوحدة الدينية مما جعل" أوبطا" يصفهم بأعداء الوحدة (Ante Unetaten) و المدافعين إلى الاستشهاد تحت هذا الفرع الديني، بأعوان الدوناتية (52) ولإعطاء بعد ديني لحركتهم لارتباطها بالحركة الدوناتية استخدموا سلاح العصي الطويلة في حربهم معتمدين على النص الديني "من يضرب بالسيف يهلك بالسيف"(53).وعدوا قتلاهم من الشهداء الجديرين بالتقديس، والذين كانوا يتزايدون كدلالة على البطش الإمبراطوري و على قوة انتشار الثورة الريفية، حيث حملت النقوش التي عثر عليها في العديد من مناطق مقاطعة نوميديا وموريطانيا، أسماء أولئك الشهداء ومنها نقشية وحدت بالمنطقة الشمالية لجبال الحضنة ببرج ردير ((Bordj Redir، حملت اسم شهيدين من هؤلاء الثوار هما "كاستوس" (Castus) و"فلوروس"(Florus) (54)

كما حمل ختم وجد في (فرجيوة) ما بين ميلاف وكويكول من سطر نقش عليها العبارة الكاملة "لله الحمد" (Leo laudes)، وختم آخر أوجز العبارة (D(e)o Laud(e)s)، وهذه العبارة وجدت منقوشة أيضا بنواحي "ماسكيلا" في "هنشير بوسعيد" ما بين " تيفست" و"ماسكيلا "وفي "باغاي"، وغيرها من المناطق (55)، وهذا ما يدل على الانتشار والشمولية في منطقة نوميديا لهذه الثورة التي احتوتها الحركة الدوناتية التي مثلت المعارضة السياسية والاجتماعية القوية لهذه الحركة

المحلية (56)، التي أعطت عديد الشهداء الذين نقشت أسماءهم في العديد من المناطق، خاصة في نوميديا وموريطانيا السطيفية ومنهم "ميجين" (Miggin) و"دوناتوس" (Donatus) و"باولس" (Paulus) و"بطرس" (Petrus) (57).

وتحولت الكنائس والمعابد التي حوّت قبور الشهداء إلى محج للأهالي حيث تقام المراسم والولائم(58)، لأنها عبرت عن طموحات الأهالي ورغبتهم في التحرر من الاستغلال المكرس ضدهم، وهذا لا يعني بأن كل الأهالي كانوا متنصرين في تصوري حتى يتبنون فكرة الثورة، فالبواعث لم تكن دينية تماما، بل كانت اجتماعية واقتصادية أيضا .

وعلى العموم فان الدوناتية أعطت الثوار الريفيين طابع التقديس وأدرجت موتاهم في قائمة الشهداء وأعطت لزعمائهم صفة الطهر، بعد أن كانت أعمالهم تنعت بالوحشية ويوصف رجالهم بالمتمردين و العصاة (59) .

– ثورة الدوارين بين المقاومة ورد الفعل:

خلال القرن الرابع حدث تطور في نوميديا بعد الانفجار الذي أحدثه الدوناتيون باستعمال وسائل المقاومة بما فيها العنف الذي تستر خلف الحماس الديني، ضد الأرستقراطية اللاتينية المُستغِلة مما أوجد وضعية خطيرة مهددة للوجود الروماني (60) بعد تحالف الدوارين مع الحركة الدوناتية، واستخدام مجموعة من الوسائل لتحقيق أهدافهم في ضرب رموز سياسة الرومنة والكنيسة الرسمية المتحالفة معها طبيعيا على اعتبار أن الأغنياء وأصحاب المصالح والأرستقراطيين قد وجدوا في الكنيسة الرسمية السند الأساسي، كما وجدت هذه الأخيرة سندها الأساسي في التحالف مع السلطة الزمنية في محاربة الغضب الشعبي المتأثر بالوضع السيئ على مختلف الأصعدة، ولذلك كان الدوارون يجوبون الملكيات الكبرى ويقومون بالاضطرابات ولا يعترفون بالقانون (61).

وحمل لنا المجادلون الكاثوليك أخبار حوادث القرن الرابع بنزعة لا تخلو من الذاتية والتعصب في الدفاع عن الكنيسة الرسمية و السلطة الإمبراطورية،ويرى" أوبطا الميلي" :–"أن الدوارين هم مجموعة من الناقمين على الأوضاع، من مختلف الأصول ومن كل المقاطعات و هم من الأهالي الذين لا يتكلمون بغير البونية، وتشكلوا من العبيد الفارين ومن المفلسين، ومن الكاثوليك المحرومين ومن ذوي السوابق العدلية، دون الحديث عن السذج المتعصبين."(62). وهو يحاول أن يعكس بذلك التركيبة البشرية لحركة الدوارين على أنها تتألف من حثالة المجتمع النوميدي، وهو اتهام لا يخلو من دعاية رسمية وتشويه .فالمزارعون موجودون في كل مكان وبأعداد كبيرة وثورتهم اجتماعية ضد البؤس والشقاء.(63) ثورة تقودها الطبقات الأكثر بؤسا وشعورا بالظلم موجهة ضد الأغنياء الاستغلاليين في شكل هيجان اجتماعي(64) وعمال موسميين أهملتهم الدولة حتى وصلوا إلى حالة يرثى لها، مع تزايد أعدادهم في ظل وضع اقتصادي خطير(65).

واستخدم الدوارون في البداية العصي–كما بينا ذلك – ثم أصبحوا يستخدمون المقاليع والحجارة ، وحملوا السيوف والفؤوس والقواذف مع نهاية القرن الرابع للميلاد.(66) تدفعهم العاطفة الدينية الشديدة بعد نمو دافع التضحية في نفوسهم في سبيل المبادئ التي حملوها إلى الحد الذي جعلهم يتدافعون نحو القتال أملا في الظفر بالموت لنيل ثواب الآخرة (67) بعدما أعلن "دوناتوس باغاي":–"بأن الذي يموت في ساحة القتال يحصل على شرف الشهادة."(68).

وطلب من الدوارين الانضمام إلى الحركة الدوناتية لمقاومة مبعوثي الإمبراطور المكلفين بإحصاء الفقراء لتوزيع المؤونة عليهم، والسعي من أجل تكريس الوحدة الدينية في المنطقة والتي رفضها دوناتوس وطلب من " المصارعين" بقيادة "أكسيدو" و"فازير" إلى مقاومة "بولوس" و"ماكاريوس"وقائد الجيش الروماني الدوق"سلفستر"(Sylvester)(69).

وحددوا أهداف هجماتهم القائمة على حرق ونهب وسلب الملكيات الكبرى وتحرير العبيد من أيدي المُلاك، وإرغام الدائنين على التنازل عن ديونهم وإذلال الملاكين الكبار (70).

ويدافعون عن المظلومين ويدفعونهم إلى الثورة ضد الملاكين الكبار(71)، الذين يحتكرون الحياة الاقتصادية في المغرب القديم، في حين كان الفقراء من الأهالي يتجاذبون ما بين الحياة أو الموت، ويعانون من حالة احتضار نتيجة الوضع الاجتماعي الصعب(72). وكانت حالة العداء شديدة ما بين الطبقتين، إلى الدرجة التي كان معها الثوار الريفيون حينما يصادفون سيدا من الملاكين ينزلونه من عربته ويأمرون عبده بالركوب بدلا منه ويجبرونه على الجري أمام عربته (73).

لقد عمّت حالة ألا أمن بالنسبة للمعمرين في الطرقات إلى الدرجة التي أصبح فيها سير المعمر في الطرقات مجازفة, لأن مهاجمة عربات المعمرين تعد هدفا أساسيا لإذلال المعمر وتحرير العبيد المصاحبين له، والذين تمرد عدد كبير منهم على ملاكيهم والطبقات العليا في المجتمع،وهذا مكن الثورة الريفية من حشد المزيد من المتعاطفين والمتضررين من الوضع. ويقوم الثوار بتمزيق عقود شراء العبيد ويحررونهم من أسيادهم باستخدام القوّة، ولقي الملاكون أنواع العذاب الذي يكاد أن يصل إلى حد الموت الوشيك كما يذكر "أوغسطين" (74)،كما وجهوا رسائل تهديد إلى الدائنين من أجل التنازل عن ديونهم، ولم يعد لعقد الاعتراف بدين أي قيمة، لعدم قدرة الدائنين على تحصيل ديونهم(75)، وتحوّل الدائنون إلى مدينين(76).

وساهمت هذه الوضعية الجديدة في تنامي ظاهرة التضامن ما بين الأهالي لتحميل الربويين والاستغلاليين كل المآسي والسعي على تحرير الأنفس من الاستكانة للوضع القائم وأصبح الأمل في التحرر ممكن التحقيق بعدما لبست ثورة الريفيين لباس الحركة الدوناتية لتتحول إلى معارضة حقيقية وشاملة.وتمكنت الدوناتيون بفضل جماعات الدوارين من البقاء في كنائسهم (77).

وتم تحريض جماهير المنطقة على الثورة ضد سياسة الرومنة و الإمبراطورية التي بدأت تهتز(78) في ظل غياب يكاد يكون شاملا لمظاهر السلطة الرومانية ،وعدم قدرتها على التحكم في الوضع.

ولم يعد بمقدور القضاة فرض القانون وتطبيقه وتوقيف الاغتيالات، وأهتز عمل الإداريين ولم يعودوا قادرين على القيام بمهامهم وأغلق الحكام في المقاطعات أعينهم عما يجري، ولم يعد الأعوان قادرين على تحصيل الضريبة(79). نتيجة للفوضى، وتضرر بلا شك من جراء تلك الحوادث الاقتصاد الروماني نظرا للاضطراب الحاصل في مصادر التصريف الغذائي بالمنطقة وتراجع اليد العاملة الموسميّة التي تعد ضرورية للاقتصاد الزراعي ولا يمكن الاستغناء عنها أثناء فترة جني المحاصيل(حبوب، زيتون وخضر)(80).

ومن الطبيعي أن يتراجع الإنتاج، فيما عدا المناطق التي تتوفر على حماية كافية لأن أعمال السلب والنهب لمخازن الحبوب كانت السمّة الغالبة في ذلك الوقت وكان الدواورون يأكلون ما يجدونه أمامهم، ويوزعون الحبوب على المحتاجين(81)، خاصة وأن الدوارين كانوا يشكلون ضرورة للاقتصاد الروماني في أفريقيا (82).

وأمام الضغط سرح المُلاك عبيدهم أمام المحاكم لإعطاء الشرعية القانونية لتصرفهم وأنضم البعض من الأثرياء إلى الكنيسة الدوناتية في المدن والأرياف خوفا على مصالحهم من أن تتعرض للخطر(83)خصوصا وأن الثوار يتعرضون لكل من يقاومهم ومرتبطين بالجماهير النوميدية، التي ظلت رافضة وثائرة على حضارة المحتل (84).

ويرى المؤرخ"مونصو" أن الدوارين تميّزوا بالتشدد ضد رجال الدين الكاثوليك وضد الدوناتيين القدماء الذين انتسبوا إلى الكنيسة الرسمية معتمدا على نص لأوغسطين أورد فيه :-"أن الدوارين كانوا يقيمون الكمائن ضد أعدائهم، و يراقبونهم في الطرقات،ويختارون جنح الليل للهجوم عليهم في منازلهم"(85) محاولا أن يعطي بعدا لا إنسانيا لتلك الثورة التي عمّت المنطقة إلى درجة أن أصبحت معظم الكنائس في نوميديا دوناتية، مما دفع بالدولة إلى مساعدة الكاثوليك في بناء كنائس لهم في المدن من الخزينة العامة(86).

ولم تجد الإمبراطورية بداً في مواجهة الثورة الريفية المدعومة من الحركة الدوناتية إلا باستخدام الوسائل المتاحة والمتمثلة في الدعاية المضادة وإرسال جيش للقضاء على الدوارين، والذي قام بمجازر "باغاي" سنة 347م، وقتل الكثير من الدوارين كما تذكر النصوص و تم نفي زعيم الحركة" دوناتوس" 87).

وساهم ذلك في تزايد تضامن الأهالي مع الضحايا وسرعان ما تحول هذا التضامن إلى اتحاد مناهض للإمبراطورية والكنيسة الرسمية ودليلنا في ذلك هو قوة الانتشار للثورة الريفية ،التي بيّنا اتساع مجالها الجغرافي في نوميديا من خلال النصوص و المكتشفات الأثرية.

ورغم أن الأحداث كانت دموية وأحدثت انكسارا في صفوف الأهالي إلى الحد الذي أعتقد فيه الرومان بأنه تم القضاء النهائي عليهم، إلا أن الأهالي كانوا ينتظرون الفرصة المواتية للانطلاق من جديد(88).

والملاحظ أن نصوص المجادلين الكاثوليك لم تتحدث عن الإجراءات الإمبراطورية المتخذة ضد الثوار الزراعيين، على عكس الإجراءات المتخذة ضد الحركة الدوناتية، وقد يرجع ذلك في تصوري إلى الاعتراف بذلك التلاحم الحاصل بينهما.

وأهم إجراء رسمي أتخذ ضد الثورة الريفية تمثل في وثيقة العقوبة(89)، الصادرة بعد مجمع المحاكمة في قرطاج سنة 411م، والتي فرضت غرامات مالية على الدوارين وإلزام العبيد المسرحين تحت الضغط والفارين بالعودة إلى ملاكيهم بعد أن انضموا إلى الثورة التي يدينون لها بالولاء لأنها حررتهم من نظام الرق. وكانت عقوبتهم بموجب القانون سلب حريتهم من جديد عملا بالقانون(90).

وعلى العموم فإن هذه الإجراءات لم تستطع القضاء على الثورة الريفية التي ظلت متقدة ، وأحدثت فزعًا لرجال الدين الكاثوليك والسلطات الرومانية ونقلت الكنيسة الدوناتية من حالة الانشقاق الديني إلى صف المعارضة والرغبة في التحرر من النظام القائم الذي بدأ يتصدع ولم يعد يرى في الأرستقراطية الرومانية في المنطقة وسيلة للحفاظ على الامتيازات(91) إلا أن القيادة الدينية لم تكن قادرة على قيادة معارضة سياسية متبصرة ولم تستطع أن تستغل الثورة الريفية لتحقيق النصر النهائي ،لينظم الثوار إلى ثورة الأمير "فيرموس" (Firmus)(92) بعد سنة 372م(93).

الخاتمة

مع بداية القرن الرابع للميلاد تنصرت السلطة و أباحت لنفسها التدخل في الشؤون الكنسية لتغليب الطرف الذي ترى فيه بأنه يمكن أن يساعدها في الحفاظ على التوازن في المنطقة وتستخدمه كوسيلة للدعاية لسلطتها لتتطور المقاومة بظهور الحركة الدوناتية التي ارتبطت بمحيطها النوميدي، وتحالفت مع الثوار الفلاحين الذين ضاقت بهم السبل جراء تضييق الخناق عليهم من قبل الملاكين الرومان، بواسطة استغلال جهدهم بعدما حرموهم من أرضهم التي تحولوا فيها إلى عمال موسميين، لا حق لهم ولا يختلفون عن فئة العبيد ،و ثورة "الدوارين" ومن وراءها الحركة الدوناتية كحركة داعمة بالرجال الذين كانوا يتسارعون في طلب الاستشهاد ، وتحولت مقابر الشهداء إلى مزارات للأهالي تدفعهم نحو المقاومة وطلب الشهادة وتمكنت من إلحاق الأذى بالاقتصاد الروماني، وتراجع دفع الثروات من المنطقة نحو روما وتعطل الموظفون عن جباية الضرائب لغياب الأمن، وفر الملاكون باتجاه المدن الأكثر أمنا وتم تحرير العبيد، الذين شكلوا خزانا بشريا إضافيا لتلك الثورة التي هزت هيبة روما فتحركت لأجل التخلص منها ومن المحرضين عليها

من الدوناتيين الذين صادرت أملاكهم ونفت زعماءهم كمحاولة للتخلص من الدوناتية وإخماد جذوتها ، إلا أن هذه الأخيرة نظمت نفسها من جديد لأنها تمتلك زادا بشريا يكاد يمثل الغالبية من الأهالي ، باعتبارها تعبر عن أهداف وتطلعات الناس الذين يعانون من الفقر والبؤس المعيشي نتيجة للقهر والاستغلال الروماني.

الهوامش:

شنيتي(محمد البشير)،"حول الدوناتية وثورة الريفين بنوميديا خلال ق الـ 4" ، مجلة الأصالة، العدد،60–61، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، الجزائر،1978.ص .ص.26–27 .

-Laroui (abdallâh), Histoire du Maghreb, T.1, Maspero, Paris, 1970. p .56

شنيتي(محمد البشير)، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني،(بحث في منظومة التحكم العسكري "االيمس "الموريطاني ومقاومة المور)،

جزءان، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999 . ص ، 314 .

-Despois (Jean), « la Bordure saharienne de l'Algérie Orientale »,R.AF. ,N° 390 -391, 1942.PP 205 – 206.

-Gsell (St.) , l'Algérie dans l'antiquité , imprimeur, libraire éditeur, Alger 1903. p.p . 108 - 110.

-Martial (douel) , l'Algérie romaine , Paris , 1930, p. 30

-Brisson (Jean Paul),Autonomisme et christianisme dans L'Afrique romaine (de Septéme Sévère à L'invasion vandale), éditions .E. de Boccard ,Paris,1958.p. 339 .

-Monceaux (Paul), Histoire lettre de l'Afrique chrétienne depuis les origines jusqu'a l'invasion arabe, T4, (LE DONATISME), éditeur Ernest Leroux, Paris 1912.,p. 165

شنيتي(محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1984ص. ص. 303 – 304 .

الدواورن (Circom cellions) مصطلح أطلق على الفرق التي تجوب الأرياف الأفريقية خلال القرن الرابع للميلاد ويدورون حول مخازن الحبوب (rộdeut auteur grinies) ،وتشكلت هذه الفرق بالأساس من العمال الزراعيين الذين ساءت أحوال معيشتهم مستخدمين القوة في المقاومة ضد الملاكين والسلطات الرومانية والكنيسة الكاثوليكية و تعرضوا للاضطهاد منذ حكم" قسطنطين " وحتى سنة 347م، تحالفوا مع الدوناتين بعد أن وجه لهم "دوناتوس" نداءً وصفهم فيه بالأباء القديسين، للمزيد من المعلومات يظر:–

Encyclopaedia Universalis, ,(France) ,vol. V,6eme Pub. Paris,1974. T.1, p393..

ص. 301 ....شنيتي(محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

–Saumagne(ch.),«Ouvriers agricoles ou rôdeurs de celliers? Les Circoncellions d'Afrique», A.H.E.S., T. IV,1934 ,p. 360

. -Laroui (Abdallâh), op-cit. , p. 56 .

–Albertini (E.) ,l'Afrique Romaine, imprimerie officielle, Alger,1955,p.126.

بوعجيمي (آسيا سعودي)، "إنشاء وتطور المرافق الأساسية للتجارة الرومانية في المغرب خلال العهد الإمبراطوري الأول،"حوليات جامعة الجزائر، العدد ،8 ،أ فريل 1994. ص. 162 .

Picard (Ch. G.),la civilisation de l'Afrique romaine, Paris, 1955,p.155

شنيتي(محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ... ص. 305 .

– الميلي (محمد بن مبارك)، الجزائر في ضوء التاريخ ، دار البعث،قسنطينة، 1980 ص. 163 .

-Picard (Ch. G.),op-cit.,p.156.

-Monceaux, les Africains (étude sur la littérature latin D'Afrique) les païenes , licence audio et éditeurs , Paris , 1894. p.28

- Monceaux , H.L.A. C.,IV,p. 180 .

-Boissiere(G.),Esquise d'une histoire de la conquête et de l'administration romaine dans le nord de l'Afrique, Paris,1878,p.397.

-Optat, III, 4 .

Augustin (St), lettre, XLIII, 255 .

Optat, III, 4; Augustin (St), lettre, XXXV

Optat, III, 4

-Vannier (Odette), « les Circoncellions et leurs rapportes avec l'église Donatiste, d'après le texte d'Optat » ,R. AF, N° 67, 1926 , p. 17.

-Ibid. ,p. 26 .

-Optat, III, 3.

. ص. 303 ...شنيتي(محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

Optat, III, 4

-Robert (M.A.),« la kalaà et Tihamanné », R.S.A.C, ,N° 37,,1903,p. 257.

شنيتي(محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ... ص. 303

–Saumagne (ch.), op-cit., p. 351.

–شنيتي(محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ... ص. 308 .

–Saumagne (ch.), op-cit., p. 359.

-Augustin (St.), sermo, 359,8, d'après Monceaux, H.L.A.C,IV, p. 181 .

-Optat, III, 4.

–شنيتي(محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ... ص. 308 .

-Vannier (Odette),op-cit., p. 26.

– شنيتي(محمد البشير)، حول الدوناتية وثورة الريفين بنوميديا ...ص. 31 .

– شنيتي(محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية... ص.309 .

-Brisson, op-cit, p. 345 .

Optat ,III,4. –

-Ibid.,III,4.

شنيتي(محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ... ص. 313 .

-Vannier (Odette) ,op-cit , p. 14

-Monceaux , H.L.A.C. ,IV ,p.190 .

-Vannier (Odette) ,op-cit . p.17 .

-Optat ,III , 4

-Monceaux , H.L.A.C.,IV,p.183 .

Vannier (Odette) ,op–cit ., p. 17 .

-Matthieu , XXVI , 52 , d'après , Monceaux, H.L.A.C.,IV,p. 181 .

-Rebert, (M.A.), op-cit. , p. 257 .

-Monceaux , H.L.A.C.,IV ,p.p. 439-442 .

-Ibid., p. 188 .

- Monceaux., Enquête sur l'épigraphie chrétienne d'Afrique … p.133 .

-Optat ,III , 4.

– شنيتي (محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ... ص. 314 .

-Gautier (F.),op–cit.,p.259.

Soumagne (ch.),op-cit.,p.356.

–Optat ,III,4.

-Monceaux,H.L.A.C.,IV, p.183.

-Brisson, op–cit.,p.329.

-Courtois (Christian), les Vandales…p.147.

-Augustin(St.) Con.litt.Petl.,XI,88 d'après Monceaux,H.L.A.C.,IV, p.181.

– شنيتي (محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية...ص.314.

-Optat,III,6.

-Vannier(Odette),op–cit.,p.p.13-14.

-Optat, III,4.

-Augustin (St.), lettre ,CVIII.

-Brisson, op-cit.,p.328

-Optat, III ,4.

-Augustin (St.), lettre ,CLXXXV.

-Optat, III ,4.

-Augustin (St.), lettre ,CLXXXV.

–Martroye (F.),op-cit.,p.397.

-Gautier (F.),op-cit.,p. 259.

-Augustin (St.), lettre ,CLXXXV.

-Brisson, op-cit.,p.329.

-Ibid.,p.332.

Saumagne(ch.), op-cit.,p. 360.

– شنيتي (محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية...ص.314.

-Monceaux, les Africains…p.28.

-Id.,H.L.A.C.,IV, p.184.

– شنيتي (محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية...ص.314.

-Optat,III ;4.

– جوليان (شارل أندري)، المرجع السابق، ص. 301.

– وثيقة العقوبة أصدرها الإمبراطور "هونيريوس"(Honorius) في 30 جانفي 412 م ،وأقرت غرامات على كل من يثبت انتسابه إلى ثورة الدوارين ، تتراوح الغرامة ما بين 50 ليرة ذهبية و10 ليرات فضية ، وهي بحسب القانون غرامة حربية تعطي الحق للأعوان بمصادرة الممتلكات والأموال، وضرب نساء الثوار وإعادة العبيد إلى أسيادهم وضربهم بالسياط. للمزيد من المعلومات أنظر:–

-Cod .Théod .,XVI ,5,52, d'après Brisson, op–cit.,p.p.324-335.

– شنيتي (محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية...ص.314.

– جغلول (عبد القادر)، المرجع السابق، ص. 24.

– فيرموس(Firmus)،قائد المورريين في أفريقيا ،ثار ضد الرومان في عهد الإمبراطور فالنتيان سنة 372 م ،وبعد سنوات من ثورته قبض عليه وانتحر سنة 375 م.للمزيد من المعلومات ،ينظر:– Dict. Univ .de hist. et géo., p.623.

– شنيتي (محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية...ص.314

اللجان التشاورية البلدية ومقاربة التنمية المحلية التشاركية بموريتانيا

د. سليمان ولد حامدن، قسم الجغرافيا، جامعة نواكشوط، موريتانيا

المقدمة

لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في وضع السياسات التنموية، فقد أصبحت هذه الأخيرة محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية، على المستويين المحلي والمركزي، بين عدد من الأطراف الفاعلة إلى جانب الدولة، مثل الجماعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار تهدف اللامركزية، من بين أمور أخرى، إلى الاستجابة للمتطلبات الجديدة التنمية من خلال إشراك السكان المحليين، ودعم إرادتهم في لعب دور فعال في عملية التنمية. فعلى الصعيد المحلي؛ يتم تحديد الاحتياجات بشكل أفضل، لتعكس الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولتكون الاستجابة لها أكثر ملائمة. فمن خلال اللامركزية، يمكن تحفيز وتوجيه الحياة المحلية، لكي ينعكس ذلك على أقرب مستوى للمواطنين، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة.

لقد سعت الدولة الموريتانية إلى دعم آليات إعداد وتتبع وتقييم التنمية المحلية، عبر تأسيس إطار تشاوري بين السلطات المحلية اللاممركزة والبلديات والمجتمع المدني، من أجل ترقية تنمية محلية تشاركية؛ منسجمة ومنصفة ومستديمة. ولهذا الغرض أصدرت وزارة الداخلية واللامركزية المقرر الوزاري رقم 680 بتاريخ 17 ابريل 2011، الذي يقضي –من بين أمور أخرى– بإنشاء لجنة تشاورية بلدية في كل البلديات.

ويحاول هذا البحث التعريف باللجان التشاورية البلدية، وأهدافها، وتشكيلتها، فضلا عن أدورها في التنمية المحلية، والاكراهات التي تواجه عملها. وهو ما يتطلب في البدء استعراض مزايا وآليات المقاربة التشاركية.

أولا – مزايا وآليات المقاربة التشاركية

ظهر التوجه نحو مشاركة الجماعة أو الطائفة (Communauté) منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وتعزز بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن تلك المشاركة ظلت تأخذ طابعا سياسيا محضا، خاصة عن طريق الأطر الحزبية، ولم تأخذ اتجاها مؤسساتيا لإشراك السكان والمجتمع المدني في مسلسل اتخاذ القرار إلا في العقود الأخيرة[1]. ولقد برزت المقاربة التشاركية كبديل عن المقاربات التقليدية (السياسوية – الإدارية والتقنوية)، التي ظهر قصورها عن حل المشكلات التنموية[2]، مقارنة بالمقاربة التشاركية (جدول رقم 1).

جدول رقم (1): مزايا المقاربة التشاركية مقارنة بالمقاربات التقليدية

	المقاربة الكلاسيكية	المقاربة التشاركية
التنظيم	متمركز تابت، ومنغلق	لامركزي، ديناميكي ومنفتح
الإجراءات	ثابتة، متصلبة وغامضة	مرنة، واضحة وسهلة التكييف
منظومة أخذ القرار	عمودية من أعلى إلى أسفل	صاعدة (من أسفل إلى أعلى)
التواصل	إخبار، أوامر	حوار
العنصر البشري	منفذ	فاعل – خلاق
جمع المعلومات	الاستثمارات، الإنسان مجرد مصدر للمعلومات	عبر اللقاء المباشر، الحوار والملاحظة
التخطيط	الرؤساء والاختصاصيين	الفئات المستهدفة وطاقات أخرى
الحلول	توجيهية، عامة وثابتة	خاصة – متفاوضة – ملائمة
الأخطاء المنهجية	غير معترف بها	مصدر تعلم وتحسين مردودية
منهجية	ثابتة	استنباطية، قابلة للتأقلم
الفئات المستهدفة	أحد عوائق التنمية (الجهل، الركود، عدم الرغبة في التغيير)	فاعل في تصور الحلول وتفعيل التغيير

المصدر: بوحمي ربيعة – المقاربة التشاركية في الفعل التنموي: بعض المبادئ والتوجيهات، مقال منشور على الانترنت، http://volontariatacj.over-blog.com/article-49049582.html

ووفقا لهذه النظرة، وفي ظل انفتاح الدولة على المجتمع المدني، بات من الضروري البحث عن أرضية جديدة، تقوم على مبادئ وآليات عمل مشتركة ومتكاملة، عوض علاقة التوتر والتنافر، التي أثرت سلبا على مسيرة التنمية في السابق. ويمكن تحديد هذه المبادئ والآليات في ما يلي:

1-إرساء ثقافة الشأن العام التي ستسمح بتجاوز النظرة السائدة في التصور الذهني الغالب، بأن المال العام هو مال سائب (لا صاحب له)، أو هو مال الغير، هذه الثقافة الجديدة ستسمح باندماج المواطن في العملية التنموية، عبر وسائط تشاركية تسمح بتخفيف التوترات الاجتماعية، وتؤدي إلى اكتساب المصداقية والتأييد للمجهود التنموي الهادف إلى تحقيق حاجات الفئات الاجتماعية (تنقل المسؤولين لمعاينة المشاريع، واللقاء بالقيادات المدنية، واستقبال المواطن والتكفل بانشغالاته).

2-المكاشفة والمحاسبة والشفافية، وتعزيز الرقابة الشعبية التي تسمح بإزالة الغموض والإبهام حول إدارة الشأّن العام، وإبراز الأهداف المتوخاة من مجهود التنمية المحلية، التي تتواصل مع التنمية الوطنية الشاملة. وهكذا تمثل ضمانات الشفافية -بما في ذلك حق الإطلاع- أداة للحيلولة دون الفساد واللامسؤولية المالية والتعاملات السرية[3].

3- تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والتشاور المحلي حول القضايا الحياتية اليومية والمشتركة للمواطنين، فمن حق المواطن أن يطالب بسكن لائق، وأن يكون له محيط نظيف، ومياه شرب نقية وصالحة، ومشاريع صرف صحي، وطريق مرصوف، وتمدرس لائق، ومساحات خضراء، وحدائق عمومية، ومجال عمومي أرحب ومجهز. مما يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول أولويات التنمية المحلية، وحشد الطاقات اللازمة لتحقيقها.

4- اعتماد مبدأ المرافقة L'accompagnement بهدف إزالة العراقيل الإدارية، والاطلاع على سير تنفيذ المشاريع عن كثب.

5- إعلام المواطن على نطاق واسع بتفاصيل المجهود التنموي على المستوى المحلي، وذلك باعتماد وسائل التبليغ الجوارية (إذاعة، ملصقات الخ)، وصولا إلى بيان تأثير مشاريع التنمية المحلية على تحسين إطار حياة المواطن.

6- تعزيز الرقابة الشعبية على أداء القائمين على الشأن العام، وتعزيز الديمقراطية المحلية، وذلك بالعمل على ترقية عمل المجتمع المدني، عبر اعتماده على الكفاءات المتخصصة والدراسات المعمقة للأولويات والمشاريع، مما يحول المجتمع المدني إلى قوة اقتراح وضغط على السلطات العمومية.

7- اعتماد قنوات مرنة للاتصال والعمل الجواري proximité، وبلورة آليات للتشاور والمرافقة تكون ممأسسة (institutionalisé) ومنظمة، لإكسابها قوة في التأثير، ومصداقية في التجنيد على المستوى الجماهيري، مما يسهل اندماج السكان في المجهود التنموي المحلي.

ثانيا – اللجنة التشاورية البلدية؛ ماهيتها وأهدافها ونظامها

شرعت موريتانيا منذ سنة 1986 في إرساء سياسة اللامركزية، علي مستوى عواصم الولايات، ثم علي مستوى المقاطعات سنة 1987، لتشمل كامل البلديات الريفية سنة 1989. لقد تم تبني سياسة اللامركزية لتعزيز الاستقلال المحلي ولتشجيع تسيير جماعي يقرب الخدمات من الساكنة، وللحد من التباينات الاجتماعية والاقتصادية. ولكن تطبيق اللامركزية أدى إلى تعميق أزمة التسيير المحلي، وحث الصراع بين الفاعلين المحليين[4].

لقد نصت المادة 28 من الأمر القانوني رقم 289 -87 على أن المجلس البلدي " يحدد كل سنة، بالتشاور مع السلطات الإدارية المحلية، شروط تحقيق نشاطات التنمية، في المجالات التي تتطلب تنسيقا بين الدولة والبلدية"[5]. وتوحي هذه المادة بوجود مستوى من التشاور، لتحقيق التنمية المحلية، ظل مقتصرا على طرف واحد، وهو السلطات الإدارية المحلية. ويرمي إنشاء اللجان التشاورية البلدية إلى توسيع قاعدة التشاور، لتشمل مختلف الفاعلين المحليين.

فإلى جانب اللجان البلدية المنبثقة عن المجلس البلدي المنتخب، والمكلفة بتدبير الاختصاصات الجماعية، يتم اعتماد هيئات محلية تشاركية أو تشاورية أو استشارية حسب الحالات،

تضم جل الفاعلين المحليين، وممثلي السكان والمجتمع المدني، لاعتمادها كآلية تشاركية مؤسساتية، تشكل الوجه الأبرز للديمقراطية التشاركية، لتعزيز الديمقراطية التمثيلية، ومعالجة أزمتها ومظاهر قصورها في تلبية الطلب المتزايد على المشاركة[6].

وتعرف اللجنة التشاورية بأنها "هيأة للتوجيه والرقابة والتنسيق والمتابعة والتقييم، تنشأ من أجل ضمان حسن أداء العمل العمومي والمشاريع التنموية البلدية"[7]. فهي إذن تمثل الإطار المؤسسي لغرض التشاور بين كافة مكونات السكان، ضمن حيز بلدي محدد، كما أنها هيأة للوساطة في النزاعات، ومجال للحوار والتبادل، علي المستوي البلدي.

ويمكن القول إن آلية اللجان التشاورية البلدية في موريتانيا، مستوحاة من التجربة الفرنسية للمجالس التشاركية التشاورية، ذات الطابع التمثيلي لفعاليات المجتمع المدني والساكنة المحلية[8].

1- اللجان التشاورية البلدية؛ الأهداف والمهام والتشكيلة:

تمثل الديمقراطية المحلية، مفتاحا أساسيا للحمة الاجتماعية الضرورية لاستقرار البلاد وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فإن التكاثف والتعاون بين الفاعلين الأساسيين (الدولة، والمنتخبون المحليون، المجتمع المدني) يمثل الضمانة التي تمكن من توطيد وتعزيز العمل العمومي.

وبالنظر إلى ميل السكان إلى التعبير عن حاجياتهم ومطالبهم المرتبطة بحكامة جيدة، فإنه يلزم تطوير الآليات التشاركية لمسايرة الحراك الشعبي خصوصا في فترة ما بعد الربيع العربي.

وفي هذا الإطار تمثل اللجان التشاورية البلدية؛ آلية تشاورية مناسبة تضمن إشراك هيئات ومنظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية، فللجنة التشاورية البلدية تنظيم استشاري ينشئه المجلس البلدي حول جملة من المواضيع والقرارات المحددة. ويتمثل رهانها الأساسي، في قدرتها علي إرساء ثقافة تشاورية بين المواطنين، ضمن هيئات الجماعات المحلية.

أ – أهداف اللجان التشاورية البلدية:

يهدف تأسيس اللجان التشاورية البلدية إلى تحقيق ما يلي[9]:

- **ترقية التشاور والحوار بين البلدية والسكان والفاعلين المحليين،**
- **تعزيز الديمقراطية المحلية،**
- **توطيد اللحمة الاجتماعية والمواطنة،**
- **تحسين نوعية الحياة المدنية للمواطن،**
- **أن تكون آلية لدعم البلديات.**

ب – مهام اللجان التشاورية البلدية

يرمي إنشاء اللجان التشاورية البلدية إلى إنجاز المهام التالية[10]:

– المساهمة في تصور السياسات العمومية البلدية، علي المستوي المحلي، وخصوصا الخطة التنموية البلدية،

– متابعة عمل الفاعلين المحليين،

– استجواب واستفهام السلطات العمومية،

– الدفاع عن حقوق ومصالح السكان،

– تعبئة الموارد والشركاء لفائدة البلدية،

– معالجة النزاعات المحلية وإنعاش الحوار متعدد الثقافات،

– الإعلام المنتظم والدائم للفاعلين وللسكان حول العمل العمومي البلدي وحول مسار التنمية المحلية.

جـ – تشكيلة اللجان التشاورية البلدية

تتألف اللجنة التشاورية من ممثلين عن المجلس البلدي، والسلطات التقليدية والروحية، ومنظمات المجتمع المدني من تعاونيات ورابطات وتنظيمات اقتصادية واجتماعية وثقافية نشطة في الحيز البلدي، والمصالح الفنية اللامركزية، والشركاء الماليين والفنين[11].

وهكذا تتكون اللجنة التشاورية علي الأقل من المجامع التالية:

– مجمع المنتخبين

– مجمع الشخصيات المرجعية وقادة الرأي

– مجمع المجتمع المدني المحلي

– مجمع المصالح الفنية اللامركزية

– مجمع العمال البلديين.

وتختلف آليات تسمية هؤلاء الأعضاء حسب الجهة التي تتولى تعيينهم (شكل رقم 1).

ويجب أن يتم تعيين واختيار المنظمات الأعضاء في اللجنة التشاورية بطريقة لا تقبل الاعتراض والتشكيك، بحيث يكون اختيارها مقبولا من طرف كل المنظمات البلدية وتمثلهم جميعا. ويتم الاختيار بطريقة تشاورية بين كل المنظمات البلدية بمناسبة محفل خاص تنظمه وتنعشه البلدية، وطبقا لمعايير واضحة وشفافة منها علي وجه الخصوص:

– الاستعداد،

– المعرفة الجيدة بظروف البلدية والتحديات والمشاكل التي يعاني منها السكان،

– القدرة والكفاءة في مجال الاتصال والمناصرة[12].

<u>شكل رقم (1): توزيع أعضاء اللجنة التشاورية البلدية وصيغ اختيارهم</u>

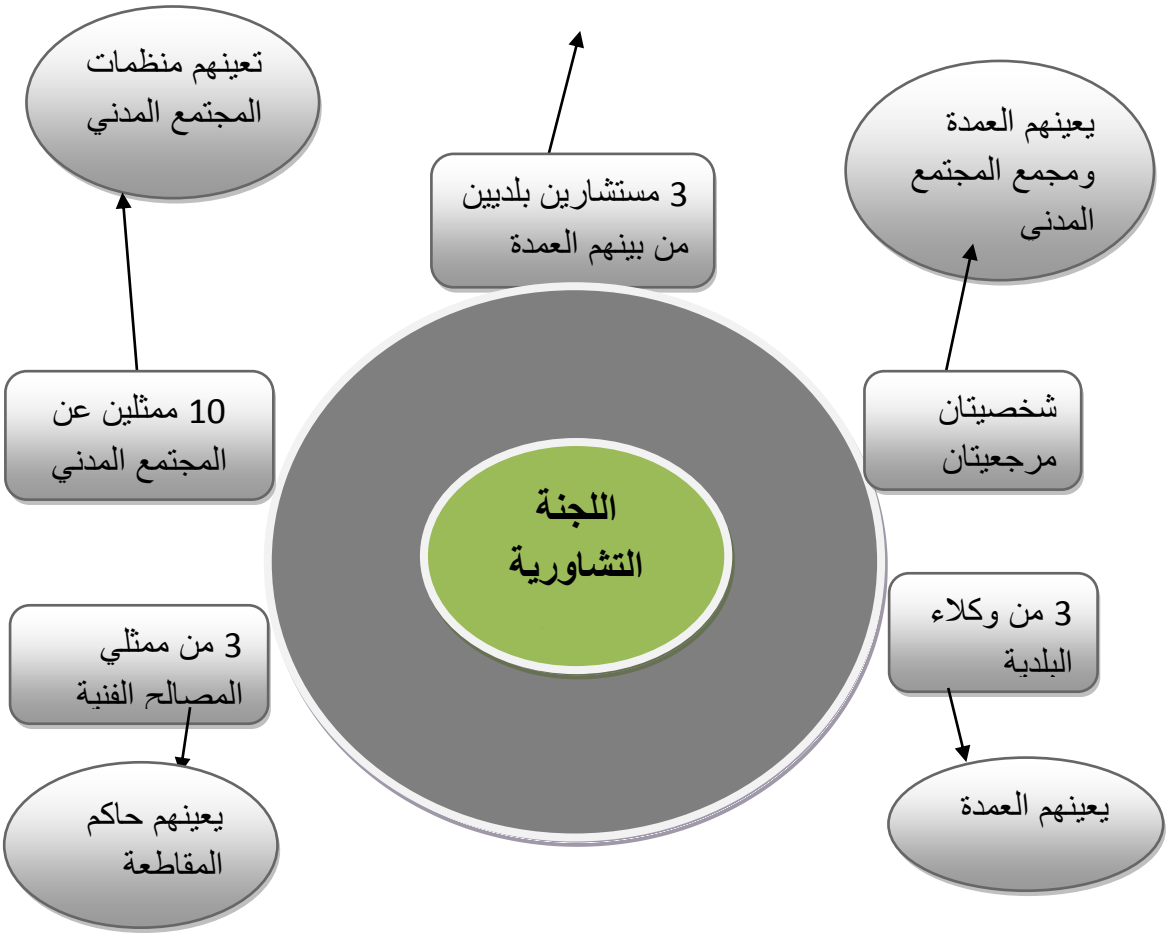

المصدر: وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل اللجنة التشاورية البلدية، ص: 26.

2- سير عمل اللجنة التشاورية البلدية

تسير أعمال اللجنة التشاورية البلدية بمقتضي نظام داخلي يحدد مهمتها، وطرق سير أعمالها، والأدوار المنوطة بها، ومستويات كل من أعضائها. ويمثل هذا النظام الداخلي الآلية الرئيسية لسير اللجنة التشاورية، فهو يمكن من حسن اتخاذ القرارات الضرورية، وتفادي العراقيل الطارئة، لذلك يجب أن يعد بعناية كبيرة وبإتقان.

ويمكن للجنة التشاورية أن تنشئ لجانا مختصة لمعالجة مواضيع تتطلب مستوى من المهارة والقدرات، ولهذه اللجان أن تعمل قبل انعقاد دورات اللجنة التشاورية من أجل تحضير أفضل لأعمالها، حيث يكلف وكيل التنمية بمساعدة ودعم تلك اللجان المختصة. ويمكن لهذه الأخيرة أن تعمل بالتنسيق مع اللجنة البلدية المختصة بالعمران، التنمية، وبالشؤون الثقافية والاجتماعية أو غيرها من اللجان البلدية.

ويجب أن يتماشي جدول أعمال ومواضيع اجتماعات اللجنة التشاورية -بحسب الإمكان- مع جدول اجتماعات المجلس البلدي (جدول رقم 2)، حيث يجب علي اللجنة التشاورية أن تعقد دورة في الشهور الستة التي تلي تجديد مأمورية المجلس البلدي، وأن تقدم له نتائج أعمالها[13].

جدول رقم (2): البرمجة السنوية للدورات العادية للجنة التشاورية والمجلس البلديين

الدورات العادية للجنة التشاورية البلدية		الدورة العادية للمجلس البلدي	
الدورات	الموضوع الأساسي	الدورات	الموضوع الأساسي
1 يناير	برمجة نشاطات اللجنة خلال السنة الجارية	1 يناير	البرمجة
2 أبريل	مستوي تنفيذ وتقدم نشاطات اللجنة	2 أبريل	الحساب الإداري للسنة المالية المنصرمة
3 يوليو	مراقبة ومتابعة العمل العمومي	3 يوليو	الميزانية التكميلية
4 أكتوبر	تقييم الخطة التنموية البلدية وخطة عمل السنة القادمة	4 أكتوبر	الميزانية الأصلية للسنة القادمة

المصدر: وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل اللجنة التشاورية البلدية، ص: 40.

3- تجديد اللجنة التشاورية البلدية وحلها:

تمتد مأمورية اللجنة التشاورية على مدى خمس سنوات، ومع نهاية هذه السنوات يتم تجديد اللجنة التشاورية، في الشهور الستة التي تلي تجديد المجلس البلدي، ويعد تجديد أعضاء اللجنة ضروريا لضخ دماء جديدة بها، تمنح البلدية رؤية جديدة حول تنميتها.

ويتم اختيار الأعضاء الممثلين للمجامع المكونة للجنة، حسب مقتضيات المداولة المنشئة لها، ويقوم العمدة بإصدار مقرر يعين بموجبه أعضاء التشكيلة الجديدة، كما هو حال تشكيلة سابقتها.

ويمكن للعمدة أن يحل اللجنة التشاورية بمقرر يتخذه، أو بناء علي قرار من ثلثي أعضاء اللجنة ذاتها، بعد حل اللجنة يعين العمدة في أقرب الآجال الممكنة لجنة تشاورية بلدية جديدة عن طريق مقرر، حيث يتم تعين الأعضاء الجدد طبقا لإجراءات المداولة المنشئة للجنة التشاورية البلدية.

كما يمكن حل اللجنة التشاورية في حالة استقالة ثلثي أعضائها، أو غياب النصاب في ثلاثة استدعاءات متتالية. وتحل اللجنة كذلك في حالة عجزها عن ممارسة مهامها والقيام بدورها علي الوجه المطلوب، لذلك يقرر العمدة استبدالها وحلها، حيث يتم استبدال أعضاء اللجنة في حالة الغياب، لأن مهامهم لا تسمح لهم بالغياب عن أية دورة من الاجتماعات العادية، التي تعقدها اللجنة التشاورية البلدية[14].

4- التكوين لفائدة أعضاء اللجنة التشاورية البلدية:

بعد تأسيس اللجنة التشاورية البلدية يستفيد أعضاؤها من دورات للتكوين ودعم القدرات، بهدف تمكينهم من معرفة جيدة للأدوار والمهام الموكلة إليهم، ومن معرفة منهجيات الإنعاش، واستخدام الآليات الضرورية لممارسة مهامهم.

وتتكلف البلدية بتنظيم دورات لتكوين ودعم قدرات اللجنة التشاورية البلدية، وتجري هذه التكوينات تحت إشراف الإدارة العامة للمجموعة المحلية، بعد تعيين كامل الأعضاء، في أجل أقصاه نهاية السنة الثانية من مأمورية المجلس البلدي[15].

وينتظم التكوين ودعم القدرات الموجهة إلي أعضاء اللجنة التشاورية حول مجموعة من الوحدات التكوينية ذات ارتباط وثيق بالمهام والأدوار المسندة إلي اللجنة (جدول رقم 3).

جدول رقم (3): الوحدات التكوينية لدعم قدرات أعضاء اللجنة التشاورية البلدية

مجال التدخل	الوحدات التكوينية
خطة التنمية المحلية	- اللامركزية والتنمية المحلية، - مسار إعداد الخطط التنموية البلدية (المراحل، الآليات والأدوات، الفاعلين، النتائج ...)، - متابعة إعداد الخطة التنموية البلدية وتنفيذها
التخطيط البلدي	- المقاربات التشاركية، - البحث التشاركي الديناميكي وأدواته المتعددة، - التحليل المالي والمؤسساتي للمجموعات المحلية.
متابعة العمل العمومي البلدي	- متابعة مسار النفقات العمومية، - تقييم الخدمات الاجتماعية من طرف مجموعة المستفيدين، - فعالية النفقات العمومية، - الميزانية التشاركية.
الإنعاش والتشاور وحل النزاعات	- تقنيات الإنعاش والتشاور العمومي - إنعاش الحوار المتعدد النفقات - تسيير النزاعات.

المصدر: وزارة الداخلية واللامركزية - 2012: دليل اللجنة التشاورية البلدية، ص: 32 - 33.

وعلاوة على هذه التكوينات المفترضة، تم إصدار دليل لإعداد الخطة التنموية البلدية، بهدف وضع مرجعية مشتركة في هذا المجال، وليكون آلية تدعم وتساند المنتخبين ومختلف المتدخلين والشركاء الراغبين في إعداد خطط تنموية بلدية[16].

ثالثا – دور اللجان التشاورية البلدية في تحقيق التنمية المحلية

لم يعد بمقدور الدولة أن تضطلع بمجهود التنمية لوحدها، أي بالاعتماد على الأجهزة الحكومية فقط، بل أصبح لزاما عليها إشراك أفراد المجتمع المنتظمين في جمعيات ومنظمات في هذه العملية، واعتماد مبدأ التشاركية في مختلف الجهود التي تستهدف تحسين إطار الحياة ومستوى المعيشة، وزيادة فرص التشغيل، وخفض معدلات البطالة، والحد من الفقر، وتوفير التامين الاجتماعي للفئات الهشة، وزيادة مشاركة المرأة في الشأن العام[17].

وتعد اللامركزية مقاربة تتنازل بموجبها الدولة عن بعض امتيازاتها كما تعمل علي ترقية التنمية المحلية، التي تشير إلى آلية جديدة لتنمية المجتمع المحلي، يجري بمقتضاها التخطيط لمختلف العمليات وتنفيذها على أساس تعاون الجهود الأهلية والحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، عبر عملية تعبئة وتنظيم مجهود أفراد المجتمع، وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية، لحل مشكلات المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لأفراده[18].

وإذا كانت اللامركزية تمثل مقاربة مؤسسية تهدف إلى تقريب الخدمة العمومية من المستفيدين، فإن التنمية المحلية بدورها تعتبر هي الغاية المتوخاة من اللامركزية. ولئن كانت اللامركزية في المقام الأول نمطا سياسيا، فالتنمية المحلية، في حال وجودها، هي التجسيد الفعلي لهذه السياسة في برامج ملموسة تحقق الازدهار لفائدة المجموعات المحلية.

يمكن القول إذن؛ إن التنمية المحلية هي مقاربة شاملة أفقية (Horizontale) ذات أبعاد متعددة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، مجالية ...)، وهي كذلك إرادية. ولا شك أن المجتمع المدني بمقدوره أن يكون شريكا قويا للحكومات وصانعي القرار السياسي في تخطيط التنمية المحلية، وفي تعبئة الموارد سبيلا إلى ترقية فهم أحسن للنظام اللامركزي. وينبغي أن تكون هيئات المجتمع المدني شريكا لا مناص منه، لصانعي القرارات السياسية وللمنتخبين والحكومات، ذلك لأنها توجد في موقع أفضل للكشف عن احتياجات السكان في مجال العون التنموي، وبإمكانها كذلك توفير خبرة مهنية وتعزيز فعالية تقديم الخدمات، خصوصا في الميادين التي يعرف فيها القطاع العمومي بعض الضعف.

ومن أجل أجْرَأة التنمية المحلية، فإننا نلجأ إلى التخطيط كوسيلة لبلوغ الأهداف المنشودة. ويمكن أن يتخذ هذا التخطيط شكل إستراتيجية تمتد على الأمد الطويل، وترسم أهدافا ومحاور عمل من أجل تحقيق الأهداف. وعادة ما تتفرع الإستراتيجية إلى خطط عمل تغطي فترات زمنية متفاوتة المدة (خطة على مدى سنتيْن، خطة ثلاثية أو خماسية، ...). غير أنه على مستوى المجموعة المحلية، تتمثل الأداة الأكثر استخداما في ما يسمّى "خطة التنمية المحلية"، التي يطلق عليها أحيانا على الصعيد البلدي "الخطة البلدية للتنمية"، أو "المخطط الجماعي للتنمية"، وقد تعتمد على وثيقة

إستراتيجية ذات بعد أوسع[19]. مع أن المخطط الجماعي للتنمية ليس وثيقة تعميرية وإنما وثيقة للتخطيط الجماعي.

وأيًّا كانت التسمية، فإن أداة التخطيط التي ندعوها هنا "خطة التنمية المحلية" – وهي تسمية تناسب جميع الكيانات المحلية – تعتبر إطارا للتوجّه العام المعترف به من لدن كافة الفاعلين، بوصفه مرجعية أساسية لتنمية الكيان المعني، على المدى القصير، والمتوسط، والطويل، إنه المشروع الجماعي الذي يجسد طموحات الجماعة المحلية. وهو يتيح للسلطات المحلية أن تتخلص جزئيا من أعباء المشاغل اليومية، باعتمادها على رؤية طويلة الأمد لتنمية المجموعة، مع ترشيد للوسائل والعمل وفق أهداف محددة.

وتتمحور خطة التنمية المحلية غالبا حول تشخيص لوضعية الجماعة في فترة زمنية معينة (1)، ورؤية تستجلي الرهانات والتوجهات البنيوية للتنمية المستقبلية لفائدة الكيان المعني (2)، وبرمجة النشاطات التي يلزم إنجازها (3)، ووضع نظام للمتابعة والتقييم (4)[20].

ولقد نص المقرر رقم 680 الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011، على دور محوري للجنة التشاورية البلدية في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الخطط التنموية البلدية، وبمعنى آخر فإن اللجنة التشاورية مكلفة بقيادة الخطة التنموية ومتابعتها وتقييمها.

1 – تحضير وبرمجة خطة التنمية البلدية

يساهم أعضاء اللجنة التشاورية في المرحلة التحضيرية فيما يلي:

– إعداد أدوات جمع المعلومات والمعطيات،

– تنظيم اجتماع لضبط العمل ورسم معالمه مع المجلس البلدي لتدارس المنهجية المقترحة والآليات المعدة للتشخيص البلدي (جذاذات جمع المعطيات، دليل الحوار ...)،

– تنظيم حملة اتصال وتحسيس لنشر المعلومات حول مسار إعداد الخطة لدى عامة سكان البلدية،

– تحسيس السكان حول ضرورة التعبئة الاجتماعية حول مسار إعداد الخطة التنموية البلدية وتنفيذها،

– جمع المعلومات والمعطيات التقنية الضرورية للتشخيص الترابي، ولدى المصالح المركزية واللاممركزة التي يتطلبها إعداد الخطة،

– إجراء المسوح والمقابلات اللازمة لإعداد الخطة مع السكان والرابطات والتنظيمات الأهلية ...،

– ضبط جدول نهائي لمسار إعداد الخطة،

– تنظيم وتسهيل ورشة الانطلاقة الرسمية لمسلسل إعداد الخطة التنموية البلدية[21].

أما في مرحلة التشخيص فإن دور اللجنة التشاورية البلدية يتلخص في:

- جمع المعطيات المكملة،

- تنظيم وإنعاش حلقات التشخيص التشاركي على مستوى الأحياء وفي القطاعات،

- إعداد التقرير التلخيصي للتشخيص الترابي[22].

وفي مرحلة التخطيط والبرمجة لإعداد الخطة التنموية البلدية تضطلع اللجنة التشاورية بالأدوار التالية:

- قيادة وإنعاش مراحل التخطيط والبرمجة،

- تعبئة السكان لتنظيم اللقاءات والمشاورات اللازمة ضمن مسار إعداد الخطة التنموية البلدية، وبمقاربة تشاركية تعبئ كافة السكان،

- كتابة التقرير الأولي للخطة التنموية البلدية،

- صياغة التقرير النهائي للخطة التنموية البلدية في ضوء الملاحظات والمقترحات الواردة ضمن ورشة تعقد للتبادل بشأن خطة التنمية البلدية بين مختلف الفاعلين المحليين[23].

2 – تنفيذ وتقييم خطة التنمية البلدية

بعد المصادقة على الخطة التنموية البلدية من طرف المجلس البلدي، وإقرار سلطة الوصاية لها، تبدأ مرحلة مواكبة تنفيذ الخطة التنموية من قبل اللجنة التشاورية، حيث تحدد إجراءات المرافقة والتي تتعلق بـ:

- النواحي القانونية كتعميم النصوص التشريعية،

- تنظيم وتقييم الهيئات والمنظمات الموجودة،

- المواكبة في مجال التحكم في الأشغال وربوبية العمل،

- دعم قدرات الفاعلين المحليين،

- الإعلام والتهذيب والتحسيس حول الإجراءات الكفيلة بتسهيل فهم السكان والشركاء لتوجهات الخطة التنموية وإكراهاتها[24].

كما تقوم اللجنة التشاورية بتقييم مستوى تنفيذ الخطة التنموية البلدية، مع نهاية السنة الثالثة من بدء تنفيذها، بحيث تنتظم اللجنة التشاورية ضمن لجان مختصة، لتقييم كل مناحي وأبعاد الخطة التنموية البلدية، وتقوم كل لجنة فرعية بتقييم مجال محدد، ويهتم التقييم بإجراءات التنفيذ والملابسات الظرفية المتجددة، والتي قد تغير الوضعية المرجعية والنتائج والانعكاسات التنموية المنتظرة من تنفيذ الخطة[25]. ويمكن للتقييم أن يعتمد على عدة آليات منها على وجه الخصوص:

- حوارات فردية مع الفاعلين الأساسيين وأعضاء اللجنة المشاركين في تنفيذ الخطة،

- زيارات ميدانية للمشاريع المنفذة وتقييم واقع البنيات والتجهيزات المنجزة ،

– التحقيق من خلال استمارات للمستفيدين من النشاطات والمشاريع المنجزة،

– حوارات جماعية مع الفاعلين والمشاركين في مسار إعداد الخطة التنموية البلدية والمستفيدين من مشاريعها[26].

وفي كل هذه المراحل، تتنوع إسهامات الفاعلين في إطار اللجنة التشاورية البلدية (جدول رقم 4) بتنوع مواقع الفاعلين أنفسهم، واختلاف مواردهم وإستراتيجياتهم.

جدول رقم (4): إسهامات الفاعلين في إطار اللجنة التشاورية البلدية

الأطراف الفاعلة	مساهمات خاصة
المنتخبون المحليون	– واجهة مع السلطات المحلية والجهوية والمركزية – إدراج نشاطات اللجنة التشاورية ضمن السياسة البلدية – التحكيم والوساطة
هيئات المجتمع المدني	– الخبرة والمعرفة – رؤية تنموية محلية – معرفة المجال والإشكاليات التنموية المطروحة – إنعاش المسار التشاركي
المصالح الفنية اللامركزة	– إدراج نشاطات اللجنة التشاورية ضمن السياسات القطاعية والأفقية الوطنية – المهارات والخبرة
الشركاء الفنيون والماليون (أعضاء بصفة مراقبين)	– إدراج نشاطات اللجنة التشاورية ضمن أهداف وسياسات الشركاء
الوكلاء البلديون	– الخبرة والمهارات في مجال العمل البلدي
الشخصيات المرجعية وقادة الرأي	– حاملو هموم ومشاكل السكان
السكان: يساهم السكان، بوصفهم مصدر المعلومات وأصحاب المنفعة، في: – التعبير عن المطالب الاجتماعية – تعيين وتحديد النشاطات التنموية الملائمة.	

المصدر: وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل اللجنة التشاورية البلدية، ص: 25.

ومن بين هؤلاء الفاعلين مثلا، يشارك مفتشو التعليم الأساسي، ومديرو المصالح الصحية القاعدية، في أشغال اللجنة التشاورية البلدية، نظرا لأهمية هذين القطاعين الحيويين ضمن اختصاصات البلديات.

رابعا – إكراهات عمل اللجان التشاورية البلدية

مثل اعتماد إطار قانوني يسمح للمجتمع المدني بالمشاركة السياسية، أحد المطالب الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني بموريتانيا[27]، ويأتي إشراك هذه الهيئات في اللجنة التشاورية البلدية استجابة جزئية لهذا المطلب، لكن إكراهات عديدة تحول دون حسن أداء اللجان التشاورية لعملها.

بعض هذه الاكراهات مرتبط بطبيعة المقاربة التشاركية ذاتها، وبعضها ذو علاقة بالبون الحاصل بين النصوص النظرية والواقع المعيش، فضلا عن اختلالات تطبع سير عمل اللجان التشاورية البلدية.

1 – إكراهات مرتبطة بطبيعة المقاربة التشاركية

رغم النجاحات التي حققتها المشاريع المستوحاة من نتائج العمل التشاركي، مقارنة مع المشاريع المنفذة تقليديا (بطريقة عمودية). إلا أن منهجية العمل التشاركي لها أيضا سلبياتها، فقد تؤدي إلى:

أ- خلق انتظارات عند الساكنة قد تصعب الاستجابة لها آنيا،

ب- إبراز تناقضات بين أولويات الساكنة المحلية وحاملي المشاريع (إدارات، جمعيات، منظمات دولية، ...)،

جـ- إبراز أخطاء تستلزم التغيير المباشر، خصوصا إذا تعلق الأمر بأنشطة قيد الإنجاز،

د- جعل الخلافات والنزاعات الكامنة تطفو على السطح،

هـ- ارتفاع تكلفتها من حيث الموارد البشرية المؤهلة والجهد اللذين تتطلبهما.

2 – اشتغال اللجان التشاوية؛ الفجوة بين النظرية والتطبيق

إن سياسات الشراكة بين الإدارات المحلية والمجتمع المدني، لا تتم ترجمتها غالبا إلى توجيهات عملية أو آليات شراكة واضحة بما فيه الكفاية، هناك إذن فارق بين الواقع المعيش وبين اللامركزية في النص القانوني، فإذا كانت إحدى الواجبات المنوطة بهيئات المجتمع المدني، تتمثل في مراقبة الانتخابات لضمان سيرها بشكل منصف وتمشيا مع القواعد الأساسية، فقد أشار ممثلو المجتمع المدني بشأن التحضير للانتخابات مثلا إلى أنهم ليسوا على اطلاع جيد بالموضوع، وأنه لم يتم إشراكهم في نشاطات التحسيس التي تقوم بها السلطات العمومية، وأن دورهم كثيرا ما اختطفته جمعيات أخرى لا صلة لها بالموضوع، كما أنه لا يتم دائما الاستماع إليهم وإشراكهم في العملية، فضلا عن انعدام التحسيس وثقافة المواطنة[28].

3 – المكافآت المالية؛ مجال خصب للزبونية والمحسوبية

يعتمد عمل أعضاء اللجان التشاورية البلدية على مبدأ التطوع، ورغم أن هؤلاء الأعضاء من ممثلي المجتمع المدني يستفيدون من بعض العلاوات المناسباتية، إلا أن توزيع تلك العلاوات والمكافآت يعتمد على الزبونية والمحسوبية بدل الكفاءة. ذلك أن العلاقات بين منظمات المجتمع المدني المحلية والدولة والمنتخبين، تتسم بنوع من التداخل. وهناك تشابك بين مراكز القرار وهيئات المجتمع المدني، فغالبا ما يلعب نفس الأشخاص أدوارا متعددة في الوظيفة العمومية والمجالس المنتخبة والوسط الجمعوي، لا بل إنهم يجمعون بين كل ذلك[29]، للاستفادة من الامتيازات المادية والمعنوية.

إن العلاقة بين هيئات المجتمع المدني والإدارة يطبعها في الغالب نوع من الزبونية، وهكذا فإن العديد من المنظمات تتحكم فيها الإدارة وتستغلها من أجل المصادقة على التوجهات وأحيانا في تبرير بعض التمويلات[30].

كما أن عوامل أخرى من قبيل تحكم الاعتبارات السياسية والانتخابية في عمل الجمعيات من السمات المميزة لـ"الثقافة الجمعوية"، إذ يتم التمهيد لكثير من الحملات الانتخابية السابقة لأوانها، بتأسيس جمعيات تابعة أو التحكم فيها، بتوجيه أنشطتها أو مشاريعها وفقا لرغبات شخصية أو انتخابية ضيقة.

تتمثل علاقة المجتمع المدني بالمنتخب المحلي في وجود رغبة دائمة لهذا الأخير في استغلال واحتواء المجتمع المدني لتنمية رأسماله الرمزي ورصيده السياسي، فالمنتخب المحلي غالبا يعبر نحو التمثيلية السياسية من باب التجربة التمثيلية داخل المجتمع المدني[31].

4 – اختلالات في مجال تكوين أعضاء اللجنة التشاورية

في ما يتعلق بجانب تكوين أعضاء اللجان التشاورية فإن الآليات المعتمدة في ذلك التكوين أبانت عن قصورها في تحقيق ذلك، ففي غياب مؤسسات متخصصة في مجال تكوين المنتخبين وغيرهم من الفاعلين في ميدان اللامركزية والتنمية المحلية، يعهد غالبا بتلك المهمة إلى مكاتب دراسات تمنح "صفقات التكوين" بناء على مدى ارتباطها بالمانحين ومراكز القرار.

كما تطغى اللغة الفرنسية على برامج ووحدات التكوين الموجهة لأعضاء اللجان التشاورية البلدية، رغم أن الدراسات تشير إلى أن نسبة من يتقنون اللغة الفرنسية بين عمال وأطر البلديات لا تتجاوز 12.55 %[32]. لذلك فإن جزء هاما من الاستثمار في التكوين والتدريب، يذهب هدرا.

5 – نقص معرفة الإدارة البلدية بمجالاتها الترابية

قامت مجموعة نواكشوط الحضرية، من خلال مرصد الخدمات الحضرية، بإعداد مجموعة من التقارير والدراسات القطاعية[33]. من أجل تحديد واقع حال المنشآت، وتشخيص احتياجاتها واقتراح الاستراتيجيات الفعالة لتلبية تلك الاحتياجات، وتزويد أصحاب القرار بمعطيات موثوقة، وجعل التشاور تقليدا سائدا بين فاعلي المجتمع المدني، ومستعملي المنشآت[34].

إلا أنه باستثناء مجموعة نواكشوط الحضرية، فإن باقي الجماعات المحلية والمصالح البلدية في داخل البلاد، ليست لديها أنظمة معلومات موثوقة، فهي لا تتوفر على إطار لتقاسم المعلومات بين الفاعلين المحليين، وتعاني هذه الأطراف من ضعف قدراتها التقنية، للمساهمة في جمع وتحيين المعطيات المتعلقة بمجالات تدخل البلديات، مثل: الماء والكهرباء والتعليم والصحة والبيئة والأسواق ....

ويكفي مثلا أن نشير إلى أن إعداد مخططات التنمية المحلية غالبا ما تتولاه مكاتب دراسات، كما أن المجتمع المدني لا يزال أداؤه هشا في هذا الصدد، رغم الدور الذي يمنحه له القانون ضمن اللجان التشاورية البلدية.

الخاتمة:

ينظر إلى اللامركزية مبدئيا؛ كأداة للديمقراطية المحلية، تتيح للفاعلين المحليين لعب دور فعال في الجهود التنموية على المستوى المحلي، وهو ما يشترط خلق عملية مبنية على مشاركة وتشاور واسعين مع هؤلاء الفاعلين، وهذا ما يراد لتجربة اللجان التشاورية البلدية أن تحققه في موريتانيا.

إن اللجان التشاورية البلدية، بحسب مهامها واختصاصاتها والأدوار المنوطة بها، يمكن أن تلعب دورا هاما في دعم وتقوية لحمة الوئام الاجتماعي، خاصة عند ما يتم اختيار أعضائها اختيارا أمثل، وتكوينهم بشكل متميز، فاللجنة في هذه الحالة تصبح آلية ديمقراطية وتنموية، تساهم –دون شك– في تطوير التنمية المحلية، وفي تجسيد اللامركزية واقعا معاشا رغم أن عملها تطوعي.

ففي إطار اللامركزية، بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تقدم المعرفة المفيدة والتكوين والدعم الفني، وان تساعد في التقارب بين مختلف الأطراف، ودعم عرى النسيج الاجتماعي على المستوي الجماعي في إطار البرامج التنموية.

ولكن بغض النظر عن هذه الإيجابيات يؤخذ على تشكيلة اللجان التشاورية البلدية كونها لا تضم ممثلين عن القطاع الخاص، رغم أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الأخير في تنشيط التنمية المحلية. كما أنه لم يقع لدى إرساء اللجان التشاورية البلدية التمييز بين خصوصيات البلديات الحضرية عن نظيرتها الريفية، وهو ما يجب تصحيحه على المستويين التشريعي والتنظيمي.

ولتفعيل دور اللجان التشاورية أكثر، نقترح النزول بهذا الإطار التشاوري إلى المستوى القاعدي في البلدية، أي تشكيل مجالس للأحياء، لضمان مشاركة السكان بشكل أكبر في جميع الأعمال التنموية. إن اختيار الحي كأصغر وحدة مجالية لبناء تنمية محلية مستدامة، وكفضاء حيوي مناسب للممارسة الديمقراطية، سيمكن الساكنة المحلية من المشاركة في تدبير الشأن العام، ويضمن تكافؤ الفرص للجميع في الاستفادة من الجهود التنموية المحلية، في أفق تقليص الفوارق الطبقية، والتخفيف من حدة الفقر في كل تجلياته.

الهوامش:

[1] الماضي (عبد الرحمن) – 2014: الحكامة الترابية التشاركية؛ منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي، منشورات حوارات مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، سلسلة أطروحات وأبحاث: 2 / 2014، ص: 69.

[2] بوحمي ربيعة – المقاربة التشاركية في الفعل التنموي: بعض المبادئ والتوجيهات، مقال منشور على الانترنت، http://volontariatacj.over-blog.com/article-49049582.html

[3] صن (أمارتيا) – 2004: التنمية حرية؛ مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، العدد 303، ص: 54.

[4] KOITA (Tidiane) – 1998: le Préfet, le Maire et le Notable, la Gestion Urbaine à l'Epreuve de la Décentralisation, pp 23-32, in : Espaces et Sociétés en Mauritanie (Actes du Colloque), URBAMA : Fascicule de Recherches d'URBAMA N°33, Tours,, p 23.

[5] الأمر القانوني رقم 289 -87 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 86-134 الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشئ للبلديات.

[6] الماضي (عبد الرحمن) – 2014: مرجع سبق ذكره، ص: 149.

[7] المادة 8 من المقرر الوزاري 680، وزارة الداخلية واللامركزية بتاريخ 2011/17.

[8] للتوسع أكثر حول التجربة الفرنسية وتجارب أخرى مماثلة في هذا المجال، انظر: الماضي (عبد الرحمن) – 2014: مرجع سبق ذكره، ص: 149 – 158.

[9] وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل اللجنة التشاورية البلدية، ص: 21.

[10] المرجع نفسه، ص: 22.

[11] المادة 9 من المقرر الوزاري 680، وزارة الداخلية واللامركزية بتاريخ 2011/17.

[12] وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل اللجنة التشاورية البلدية، ص: 27.

[13] المادة 12 من المقرر الوزاري 680، وزارة الداخلية واللامركزية بتاريخ 2011/17.

[14] وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل اللجنة التشاورية، مرجع سبق ذكره ، ص: 40 وما بعدها.

[15] وزارة الداخلية واللامركزية، المقرر رقم 680، بتاريخ 17 ابريل 2011.

[16] وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل إعداد الخطة التنموية البلدية، ص: 10.

[17] بلقاسم نويصر – 2011: التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 14، جوان 2011. http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=532

[18] المرجع نفسه.

[19] يحي ولد كبد – 2013: اللامركزية والتنمية المحلية، محاضرات لمسلك الماستر: التغير الاجتماعي والتنمية المحلية، جامعة نواكشوط، ص: 8.

[20] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[21] وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل إعداد الخطة التنموية البلدية، ص: 22.

[22] المرجع نفسه، ص: 33.

[23] المرجع نفسه، ص: 50.

[24] المرجع نفسه، ص: 71.

[25] وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل إعداد الخطة التنموية البلدية، ص: 75.

[26] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[27] مؤلف جماعي – 2007: الإعلان النهائي لملتقى قضايا الحكم الرشيد في ما بعد الفترة الانتقالية في موريتانيا، نواكشوط، 4 مارس 2007، ص: 2.

[28] اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات – 2012: التقرير الوطني حول الزيارات التي قامت بها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لمراكز استقبال المواطنين والإدارات الإقليمية على مستوى ولايات ومقاطعات موريتانيا، ص: 37.

[29] مجموعة نواكشوط الحضرية – 2012: دليل هيئات المجتمع المدني المحلية لمقاطعات نواكشوط التسع، الحكم الديمقراطي والتنمية المحلية: اختلاف الفاعلين في خدمة المصلحة المشتركة، مشروع الحكم المحلي والوئام الاجتماعي، ص: 25.

[30] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[31] الماضي (عبد الرحمن) – 2014: مرجع سبق ذكره، ص: 283 – 284.

[32] LABIDI (Jaouhar) et KACI (Fadila) – 2013: Plan global de formation du personnel communal, GIZ, Nouakchott, p : 19.

[33] لقد أنجزت المجموعة الحضرية منذ 2007 عديد الدراسات نذكر منها: دليل منظمات المجتمع المدني المحلي في بلديات نواكشوط التسع (2009)؛ إحصاء المنشآت الصحية بنواكشوط (2012)؛ حصر منشآت التهذيب والتكوين المهني بنواكشوط (2013)؛ حصر لنقاط المياه في نواكشوط (2013)؛ مسح حول التحصيل الجبائي للبلديات التسع ولمجموعة نواكشوط الحضرية (2009)؛ دراسة حول تحيين نقاط المياه في نواكشوط (2009)؛ دراسة حول نمذجة التوزيع المجالي للسكان في نواكشوط (تقدير لكثافة السكان في نواكشوط 2009)؛ دراسة حول توزيع أحجام المياه في نواكشوط (2008)؛ دليل أجهزة الصرف الصحي الذاتي (2008)؛ تحليل مقارن لوسائل الاشتغال في بلديات نواكشوط التسع (2007)؛ تحليل مقارن لطرق تشغيل الأسواق في بلديات نواكشوط التسع (2007).

[34] مجموعة نواكشوط الحضرية – 2013: حصر المرافق الثقافية والرياضية والترفيهية (العامة والخاصة) بمدينة نواكشوط، مرصد الخدمات الحضرية، ص: 10.

قائمة المصادر والمراجع:

– الأمر القانوني رقم 289 –87 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 86–134 الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشئ للبلديات.

– بلقاسم نويصر – 2011: التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 14، جوان 2011. http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=532

– بوحمي ربيعة – المقاربة التشاركية في الفعل التنموي: بعض المبادئ والتوجيهات، مقال منشور على الانترنت، http://volontariatacj.over-blog.com/article-49049582.html

– صن (أمارتيا) – 2004: التنمية حرية؛ مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، العدد 303، 402 صفحة.

– اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات – 2012: التقرير الوطني حول الزيارات التي قامت بها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لمراكز استقبال المواطنين والإدارات الإقليمية على مستوى ولايات ومقاطعات موريتانيا.

- الماضي (عبد الرحمن) – 2014: الحكامة الترابية التشاركية؛ منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي، منشورات حوارات، سلسلة "أطروحات وأبحاث": 2 / 2014، 504 صفحات.

- مجموعة نواكشوط الحضرية – 2012: دليل هيئات المجتمع المدني المحلية لمقاطعات نواكشوط التسع، الحكم الديمقراطي والتنمية المحلية: اختلاف الفاعلين في خدمة المصلحة المشتركة، مشروع الحكم المحلي والوئام الاجتماعي، 361 صفحة.

- مجموعة نواكشوط الحضرية – 2013: حصر المرافق الثقافية والرياضية والترفيهية (العامة والخاصة) بمدينة نواكشوط، مرصد الخدمات الحضرية، 119 ص.

- المقرر رقم 680، بتاريخ 17 إبريل 2011، المحدد لإجراءات وطرق إعداد ومتابعة الخطط التنموية البلدية.

- مؤلف جماعي – 2007: الإعلان النهائي لملتقى قضايا الحكم الرشيد في ما بعد الفترة الانتقالية في موريتانيا، نواكشوط، 4 مارس 2007.

- وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل إعداد الخطة التنموية البلدية،

- وزارة الداخلية واللامركزية – 2012: دليل اللجنة التشاورية البلدية، 72 صفحة.

- يحي ولد كبد – 2013: اللامركزية والتنمية المحلية، محاضرات لمسلك الماستر: التغير الاجتماعي والتنمية المحلية، جامعة نواكشوط.

- KOITA (Tidiane) – 1998 : Le Préfet, le Maire et le Notable, la Gestion Urbaine à l'Epreuve de la Décentralisation, in : Espaces et Sociétés en Mauritanie (Actes du Colloque), URBAMA : Fascicule de Recherches d'URBAMA N°33, Tours, 1998, pp : 23-32.

- LABIDI (Jaouhar) et KACI (Fadila) – 2013: Plan global de formation du personnel communal, GIZ, Nouakchott, 309 p.

التحفيز و الرضا الوظيفي في المؤسسة التربوية الجزائرية
دراسة ميدانية بثانوية أحمد سليماني باتنة –الجزائر

د. يحياوي مريم، جامعة باتنة1، الجزائر

مقدمة:

إن التغيرات والتطورات التي توصل إليها العالم لم تكن وليدة الصدفة وإنما جاءت مع إفراز التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الذي جعلنا نعيش عولمة أحدث تحولات حاسمة وجذرية خاصة على المستوى الاقتصادي والإداري والتعليمي فحسن بذلك البناء الاجتماعي التنظيمي الذي تطور هو الآخر ليتخذ شكل مؤسسات لها هياكلها وأدوارها وأهداف وخططها في التسيير ، هذا وإلى جانب هذه العناصر هناك الموارد البشري الذي يعتبر الفعال والمبدع والمسير داخل المؤسسة

ولكي تضمن المؤسسات استمراريتها اعتمدت على مجموعة من العمليات التنظيمية مثل الاتصال، اتخاذ القرار، التحفيز لكونها تولي اهتماما كبيرا بالعامل بفتح فرص لتنميته وإبراز طاقاته تسمح له بتطوير نفسه وتطوير المؤسسة التي يعمل بها في نفس الوقت وعملية التحفيز كأحد أهم هذه العمليات تقدم للعامل مجموعة محفزات تحث على العمل مقابل الأداء المتميز فهده العملية توفر الظروف الاجتماعية والمادية المحيطة بالعمل لحث الأفراد واستمالتهم لتحقيق أهداف التنظيم .

ولقد بدأ الاهتمام بموضوع التحفيز منذ القدم إذ استدعى المفكرين، فتناولت النظريات الكلاسيكية كلا من نظرية الإدارة العلمية لتايلور التي اهتمت بالحوافز المادية ونظرية العلاقات الإنسانية لألتون مايو والتي اهتمت بالحوافز المعنوية أما النظريات الحديثة فقد ركزت على الجانب المادي والمعنوي للحوافز وتمثل هذه النظريات في نظرية إشباع الحاجات لمازلو ونظرية ذات العاملين لهرزبرج نظرية الحاجات لمكليلاند ونظرية التوقع لفروم.

وتتميز عملية التحفيز داخل المؤسسة من خلال وسائل ستخدمها الإدارة لتشجيع العمال نحو بذل جهد أكبر. وتمكن تلك الوسائل في الحوافز المادية والمعنوية تتمثل المادية منها في كل من الأجور، ساعات العمل، أما الحوافز المعنوية فتتمثل في علاقات العمل، اتخاذ القرار، التقدير والإحترام.

والحوافز مهما كانت مادية أو معنوية فهي تسعى لتحديد سلوك الفرد اتجاه عمله، فأما تكون سببا في اتجاه العمال اتجاه إيجابيا أو اتجاها سلبيا، وذلك بالتأثير في مشاعرهم عن طريق كسب رضاهم وشعورهم بالراحة والسعادة في موقع عملهم فيمنحهم الثقة والولاء لمؤسساتهم أو بعدم رضائهم فيشعرون بالتوتر فيؤدي بهم إلى سلك سلوكات تضر بالمؤسسة كالتغيب ودوران العمل .

ولقد تم تطبيق عملية التحفيز في مختلف المؤسسات وفي مختلف دول العالم، والجزائر كغيرها من الدول النامية نحاول تنمية قوتها العاملة في مختلف القطاعات، وهذا ضمانا لنجاح مؤسساتها في تحقيق الأفضل، وخاصة بعد دخولها اقتصاد السوق وظهور العولمة .

على ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذا الموضوع دراسة التحفيز وعلاقته بالرضا الوظيفي في المؤسسة التربوية ، بحيث سنركز على التحفيز بنوعيه المادي والمعنوي.

– وسنوضح هده الإشكالية وفق العناصر التالية:

1–التحفيز: مفهومه ، أنواعه، شروطه

2– الرضا الوظيفي: مفهومه، العوامل المؤثرة فيه، مؤشراته.

3–العلاقة بين التحفيز والرضا الوظيفي: دراسة ميدانية بثانوية أحمد سليماني باتنة –الجزائر.

1– التحفيز:

1–1– مفهوم التحفيز:

– لغة : حفز أي حثه وحركه من خلفه يقال" حفز الليل النهار" بمعنى ساقه[1].

– اصطلاحا فأن التحفيز يختلف حسب الباحثين حيث:

– يعرفه"عبد الفتاح باقي": "بأنه كل الإمكانيات المتاحة في البيئة المحيطة بالإنسان والتي يمكن الحصول عليها واستخدامها لتحريك دوافعه وتوقعاته وتحقيق أهدافه" .

– أما "صالح الشنواني" : "فيعتبره مجموعة من القيم المادية والمعنوية الممنوحة للأفراد العاملين في قطاع معين وتشبع الحاجة لديهم وترسلهم إلى سلوك معين" .

– في حين يعرفه "علي السلمي" : " بأنه مجموعة من المثيرات التي يجري استخدامها في إثارة الدافعية للفرد حيث أنها مؤشرات خارجية من شأنها أن تحرك السلوك الذاتي باتجاه إشباع حاجات معينة يرغب الحصول عليها" [2].

– "كما أنه العوامل التي تدفع العاملين في الوحدة الإنتاجية إلى العمل بكل قوامهم لتحقيق الأهداف المرسومة "[3]. وهذه العوامل قد تكون مادية أو معنوية.

– " إنها القوة التي تحرك وتنشط سلوك الفرد لإشباع حاجات ورغبات معينة من أجل تحقيق حالات توتر المصاحبة لنقص في إشباعها" [4].

- **ويرى "هوكنس" (Hoknes) :"أنه القوة التي تحرك وتثير الفرد من أجل إنجاز المهمات الموكلة إليه على الوجه الأفضل عن طريق تلبية حاجاته ورغباته المادية والمعنوية"[5].**
-

*أو هي كل الوسائل المختلفة التي توجد في المجتمع أو البيئة المحيطة بالفرد العامل والتي تستخدمها لحث العمال وتشجيعهم على زيادة الإنتاج وإشباع حاجاتهم مختلفة وهي تختلف من بيئة اجتماعية إلى أخرى ومن منظمة لأخرى[6].

1-2- أنواع الحوافز :

يختلف تصميم نظام الحوافز من مؤسسة إلى أخرى حسب الحوافز المستخدمة وتقديراتها لحاجات العمال والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وكذلك الإمكانيات المتوفرة لديها. ويمكن تصنيف الحوافز إلى عدة أنواع .

- من حيث الشكل: مادية ومعنوية .
- من حيث الشمولية : فردية وجماعية .
- من حيث الجاذبية : سلبية و إيجابية .

1-2-1- أنواع الحوافز من حيث الشكل :

أ- **الحوافز المادية:**

يعرفها "الشنواني " :على أنها " مجموعة من القيم التي تشبع حاجات الفرد من الناحية المادية " كما يعرفها ماهر نسيم على أنها " منح تشجيع مالي للعمال لينتج عملا ذا جودة مقبولة علاوة على كمية العمل المحددة [7]".

كما أنها أيضا "منح المرؤوس مكافأة مادية ملموسة بناء على قيامه بعمل إضافي مكلف به أو عمل متميز عن بقية الأعمال الأخرى "[8].

- حسب هذه التعاريف فإن الحافز المادي يشمل المكافآت والأجور والمزايا المادية كالسكن و النقل وتمنح للعامل من أجل حثه وتشجعه على الإنتاج وإشباع حاجاته المختلفة كما أنها تعتبر بالنسبة له قوته التي تؤدي إلى رضاه .

ب- **الحوافز المعنوية :**

لقد أثبتت نتائج العديد الدراسات السيكو اجتماعية والتنظيمية وجود حوافز أخرى ذات طابع نفسي اجتماعي إلى جانب الحوافز المادية تثير قدرات العامل وترابطه بعمله هي الحوافزالمعنوية[9].

- تعرفها "رافدة الحريري": " هي الحوافز التي يتلقاها المرؤوس بشكل خطابات أو كلمات أو شهادات تتضمن في فعل المدير إزاء عمل قام به " [10].
- وهي كل الحوافز ذات الجانب المعنوي انطلاقا من الترقية والمساهمة في التسيير واتخاذ القرارات بواسطة طرق مختلفة ، منها المشاركة في الحوار وإعداد لخطط والبرامج وهي أكثر الطرق التي تتجه إليها المؤسسات منذ وقت لضمان انضمام العمال إلى الأهداف العامة للمؤسسة.

وتتمثل الحوافز المعنوية كذلك في خطاب شكر أو ترقية أو كلمة إعجاب وإطراء أوحفل صغير يكرم فيه المرؤوس جزاءا على تميزه أو ما إلى ذلك .

وترتبط الحوافز المعنوية بشخصية الفرد التي تعتمد على إشباع حاجاته الفسيولوجية والنفسية [11]، وتشمل كل من الحوافز المادية والمعنوية على حوافز فردية جماعية وإيجابية سلبية .

1-2-2-أنواع الحوافز من حيث الشمولية :

أ-الحوافز الفردية :

هي تلك الحوافز التي يقصد بها تشجيع أو حفز أفراد معينين لزيادة الإنتاج فتخصيص مكافأة للموظف الذي ينتج أفضل إنتاج أو تخصيص جائزة لأفضل أستاذ أو إعطاء هدية للطالب الأول في القسم أو الكلية ذلك يدخل في فئة الحوافز الفردية ، والحوافز الفردية موجهة للفرد وليس للجماعة من شأنها زيادة التنافس الإيجابي بين الأفراد سعيا للوصول لإنتاج وأداء أفضل[12]

ب-الحوافز الجماعية :

يعرفها" أحمد عادل راشد" : " هي تلك الحوافز التي تقدم للعاملين كمجموعة عاملة و ليس للفرد باعتباره كائنا مستقلا وتهدف إلى تحفيز وتشجيع العمل الجماعي وكذلك زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة العاملين كمجموعة "[13].

- كما أنها تهدف إلى تشجيع روح الفريق وتعزيز التعاون بين العاملين بحيث يحرص كل منهم على أن لا يتعارض عمله مع عمل زملائه لأن في ذلك أضرار بالأهداف الرئيسية للعمل ، ويدخل في هذا النوع من الحوافز تخصيص جائزة لأحسن إدارة أو فرع في شركة أو بنك أو كلية في جامعة وهكذا فمن شأن الحوافز الجماعية إشباع روح الفريق وروح التعاون بين العاملين بدل روح تنافس الذي يصل حد التناقض أحيانا [14].

1-2-3- أنواع الحوافز من حيث الجاذبية :

-أ-الحوافز الإيجابية :

هي " دفع الشخص للعمل برضاه " .

كما أن الحوافز الإيجابية هي التي تقوم على أساس " الترغيب والتحبيب "[15] .

كما أنها هي ذلك المقابل المادي أو المعنوي الذي يمنح للعامل نظير امتيازه وكفاءته في العمل لغرض تشجيعه وحثه على إحداث السلوك المرغوب فيه وتتمثل في العلاوات الاستثنائية للعاملين الأكفاء أثناء العمل واستقرار الفرد فيه ومنح شهادات التقدير ومشاركة العمال في الأرباح وتقديم المساعدات المالية للعمال وكذلك الثناء والمدح والتشجيع واعتراف الإدارة بالجهود التي يقوم بها العمال[16].

ب-الحوافز السلبية :

هي " دفع الشخص إلى العمل بالقوة والإكراه أو أنه يوضع تحت ضغوط معينة "

كما أنها " دفع الشخص للعمل بدون رضا بل بالإكراه "

وهي التي تقوم على أساس " الترهيب والتخويف والعقاب "[17] .

وتشمل هذه المجموعة من الحوافز العقاب والتهديد به كمدخل لتغير سلوك الفرد في الاتجاه المرغوب والوسائل مستخدمة في مثل هده الأحوال بالمشروعات هي التأنيب والتوبيخ وتخفيض الأجر وحجب الحوافز ، الفصل ، التنزيل الوظيفي إنهاء عقد العمل ، ويستخدم أسلوب التوبيخ كثيرا لتأنيب العامل

ذو الأداء الغير المرضي أو سيء السلوك.

- ويرى كثير من المشرفين بأن العقاب لتحقيق الطاعة والولاء من قبل العاملين وقد يكون هذا مفيدا أكثر من غيره من الوسائل وحافز قوي لتقويم سلوك الفرد [18].

1-3- شروط التحفيز :

لابد من مراعاة الشروط التي يجب توافرها في نظام الحوافز وأبرزها ما يلي[19]:

- **يجب أن يتسم نظام الحوافز بالشمولية لجميع أنواع الأعمال في المؤسسة ولجميع العاملين مع توخي الإنصاف والعدالة في تطبيق نظام الحوافز .**
- **يجب أن يتسم نظام الحوافز بالوضوح لجميع العاملين حتى يتسنى لكل فرد فهم هذا النظام بوضوح.**
- **يجب أن يتسم نظام الحوافز بالمرونة بحيث يكون قابلا للتعديل والتغيير وفقا للمستجدات التي تواجه المؤسسة.**
- **يجب أن يكون مقدار ما يعطي للفرد من الحوافز متناسقا ومتكافئا مع مقدار الجهد الذي يبذله الفرد للعمل .**
- **يجب أن يتسم الحافز بالنزاهة والتوقع عن ميول والرغبات الشخصية بحيث لا يمنح إلا للعامل الجيد.**
- **يجب أن يركز نظام الحوافز على إشباع الدوافع الأكثر إلحاحا للفرد.**
- **من الضروري أن يتسم نظام الحوافز بالتنوع في وسائل إشباع الحاجات دون الاعتماد على وسيلة واحدة .**
- **يجب أن يتناسب وقت إعطاء الحافز مع وقت إنجاز الأعمال أو المهام من قبل العامل بحيث لا يكون بعد فترة زمنية طويلة مما يفقد الحافز أثره في تعزيز السلوك المرغوب فيه .**
- **يجب أن يتسم نظام الحوافز بالاستمرارية لكي لا تضعف همم العاملين أو نشاطهم مما يؤثر سلبا على مستوى الإنتاج**
- **يجب أن يرتبط الحافز بالجهد المبذول لكي يخدم الأهداف التي يسعى التنظيم إلى تحقيقها إدارة المؤسسة الوفاء بالالتزامات التي تخصص للحوافز.**

2-الرضا الوظيفي:

2-1- مفهوم الرضا الوظيفي :

تبين أن مفهوم الرضا عن العمل مفهوم واسع وغامض، فقد يستخدم هذا المفهوم للإشارة إلى مدى اقتناع الأفراد بظروف عملهم مثل الاقتناع بالأجر والعلاقات مع الرؤساء والظروف الفيزيقية للعمل . وقد يستخدم هذا المفهوم ليشير إلى مجموعة المشاعر الوجدانية الإيجابية التي يشعر بها الفرد تجاه عمله وهذه المشاعر تعبر عن مدى الاشباع الذي يحققه العمل بالنسبة للفرد ، لذلك أورد الباحثون تعريفات متعددة للرضا الوظيفي .

فيرى البعض أن الرضا الوظيفي هو" الشعور النفسي بالقناعة والارتياح أو السعادة لإشباع الحاجات والرغبات والتوقعات مع العمل نفسه ومحتوى بيئة العمل ومع الثقة والولاء والانتماء للعمل"

ويذهب " مورس " (N.Mores) و " فلويدمان " (Floydman) إلى أن الرضا الوظيفي يشير إلى الإرتياح في العمل ويرتبط هذا الارتياح بالتوقعات التي ينتظرها فرد معين من وضع معين وما يحصل عليها منها [20].

ويذهب " هوبوك " (Hobok) إلى أن "الرضا الوظيفي هو مجموعة المهام بالظروف النفسية والمادية والبيئة التي تسهم متضافرة في خلق الوضع الذي يرضى به الفرد".

ويذهب " ستون " (Stone)إلى أن" الرضا الوظيفي هو الحالة التي يتكامل فيها الفرد مع وظيفته وعمله ، ويصبح إنسانا تستغرقه الوظيفة ويتفاعل معها خلال طموحه الوظيفي وتساهم في النمو والتقدم وتحقيق أهدافه الاجتماعية من خلالها"[21].

2-2- العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي :

يتأثر الرضا الوظيفي بالعديد من العوامل الناتجة من الفرد نفسه أو العمل الوظيفي أو من البيئة التنظيمية المحيطة بالفرد وقد تعددت وجهات النظر المحددة للعوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي ، وذلك من قبل الكتاب والباحثين .

ويمكن تصنيف العوامل المؤثر على الرضا الوظيفي إلى المجموعتين التاليتين :

2-2--1 مجموعة العوامل الشخصية :

أظهرت الدراسات أن الرضا عن العمل يتأثر بشخصية الفرد وهناك أناس بطبيعتهم وشخصيتهم أقرب إلى الرضا عن العمل أو الاستياء ومن أهمها :

أ-عوامل تتعلق بقدرات العاملين و مهارتهم :

والتي يمكن قياسها بتحليل خصائصهم وسماتهم مثل السن التعليم والمستوى الوظيفي ، وقد دلت الأبحاث عن وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين السن ودرجة الرضا الوظيفي ، كلما زاد سن الفرد كلما

زادت درجة رضاه عن العمل . ويرى البعض أن السبب في ذلك ربما يكون في أن طموحات الموظف في بداية عمره تكون مرتفعة ولكن مع تقدم العمر يصبح الفرد أكثر وعيا وتنخفض درجة طموحاته .

أما عن تأثير مستوى التعليم على الرضا الوظيفي فقد توصلت عدة أبحاث إلى أن الفرد الأكثر تعلما يكون أقل رضا عن الفرد الأقل تعلما. يرجع ذلك إلى أن طموحات الفرد الأكثر تعلما تكون مرتفعة مقارنة بطموحات الفرد الأقل تعلما[22].

وبالنسبة للمركز أو الوظيفة والمكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد لها تأثير على الرضا الوظيفي ، فأصحاب المراكز الإدارية المرتفعة غالبا ما يكون رضاهم أعلى من العاملين الأقل في المستوى الإداري فكلما ارتفعت المكانة الاجتماعية أو الوظيفية والأقدمية كلما زاد رضا الفرد وظيفيا واجتماعيا وقلت الأقدمية زاد الاستياء .

ب <u>عوامل تتعلق باحترام الذات</u> :

كلما كان هناك ميل لدى الأفراد للاعتداد برأيهم واحترام ذاته والعلو بقدره كلما كان أقرب إلى الرضا عن العمل ، أما أولئك الأشخاص الذين يشعرون بعدم الاعتداد بالذات فإنهم عادة ما يكون غير راضين عن العمل.

ج –<u>عوامل تتعلق بالضغوط</u> :

كلما كان الفرد قادرا على تحمل الضغوط في العمل والتعامل والتكيف معها ، كلما كان أكثر رضا . أولئك الذين يتقاعسون بسرعة ويتهاونون فور وجود عقبات فانهم عادة ما يكونون مستائين[23].

2-2--2 <u>مجموعة العوامل التنظيمية</u> :

أ- <u>العوامل المرتبطة بظروف العمل</u> :

وهذه العوامل تتعلق بظروف وبيئة العمل ودخل المنظمة التي يعمل بها الفرد فكلما كانت ظروف العمل المادية مناسبة ساعد ذلك على رضا العاملين عن عملهم ومن أهم هذه الظروف الإضاءة الحرارة ،التهوية حجم الاتصالات الشخصي حجم الحجرة ، نظام فترات العمل والراحة[24].

ب-<u>العوامل المتعلقة بالوظيفة أو العمل</u> :

وقد تكون هذه العوامل مرتبطة بتصميم الوظيفة ومدى تناسب الواجبات بالوظيفة مع قدرات وإمكانات الشخص وميوله، وقد ترتبط بمدى إشباع الوظيفة لحاجات الفرد من حيث النظرة الاجتماعية لمشاغل الوظيفة والمستوى الإداري للوظيفة . فحينما يكون العمل تصميم سليم يسمح بالتنوع والمرونة والتكامل ، الأهمية ، الاستقلال وتوافر معلومات كاملة يكون هنا ضمان نسبي بالرضا عن العمل .

ج-<u>العوامل المتعلقة بنمط الإشراف أو الإدارة</u> :

وتتعلق هده العوامل بطرق الإشراف والإدارة المتبعة ومدى توافر العلاقات الإنسانية بين الرؤساء والمرؤوسين حيث يحب أن تسود العلاقات الاجتماعية والنفسية الجيدة بين الرئيس والمرؤوس كما تتعلق بإدراك الفرد بمدى جودة الإشراف الواقع عليه تؤثر في درجة رضاه عن الوظيفة .

د- <u>العوامل المرتبطة بتنظيم العمل داخل المنظمة</u> :

وهي تشمل اللوائح والنظم التي تطبقها نظم الاتصال داخل المنظمة والإجراءات المتبعة في العمل والتسهيلات والتجهيزات التي توفرها المنظمة بشكل يسير العمل ولا يعيقه .

هـ- <u>العوامل المتعلقة بالأمان الوظيفي والأجر وفرص الترقية</u> :

وهذه العوامل تشمل العناصر المتعلق بتأمين مستقبل الموظف والاستقرار للوظيفة ومقدار الأجر الذي يحصل عليه الموظف ومدى تلبيته للحاجات الشخصية وتناسبها مع حجم العمل الذي يؤديه الموظف.كذلك تستمر هذه العوامل على الفرص المتاحة للترقي ، ومدى توفر فرص للتطور الوظيفي ويشعر الفرد بالرضا إذا كانت العوائد يتم توزيعها وفقا لنظام محدد يضمن توافرها بالقدر المناسب وبالشكل العادل

.و- <u>العوامل البيئية</u> :

وهذه العوامل تتعلق بالبيئة التي ينشأ فيها الفرد فهو عضو في أسرة معينة ، ويرتبط بجماعات وزملاء داخل العمل وتشمل أيضا كافة الجوانب الثقافية في المجتمع[25].

2-3- <u>مؤشرات عدم الرضا عن العمل :</u> وأبرزها ما يلي :

أ- <u>الغياب</u> :

اصطلاحا نطلق على الحالة التي تنشأ عن عدم حضور شخص إلى العمل ، إذا نستطيع أن نتصور العامل يتخذ قرار يوميا مما إذا كان سيذهب إلى العمل في بداية اليوم أم لا ومن المنطقي ملاحظة أن العاملين الذين يشعرون بالرضا أكثر احتمالا في تغيبهم عن العمل[26].

لذا فمن العوامل الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنبؤ بحالات الغياب بين العمال الرضا عن العمل ، فالعامل إذا كان يحصل على درجة من الرضا أثناء وجوده في عمله أكثر من الرضا الذي يمكنه الحصول عليه إذا تغيب عن العمل ، فنستطيع إذا التنبؤ بأنه سوف يحضر إلى العمل والعكس صحيح .

هذا وكما يعد الغياب سلوكا مكلفا بالنسبة للمنظمة وترجع هذه التكلفة إلى فقدان الإنتاجية، التكلف المعنوية للأفراد الذين يقع عليهم عبء العمل المكلف به الأفراد الغائبين.

وبالرغم من تأثير عدم الرضا عن العمل على الغياب إلا أن هذه العلاقة محدودة بسبب وجود عوامل أخرى والتي ترجع في معظمها إلى :

- بعض حالات الغياب قد تكون اضطرارية ولا يمكن تجنبها بسبب المرض أو الأحوال الجوية وغيرها .
- في كثير من الأعمال ، قد يكون غير واضح للفرد ما هي أيام المناسبة للغياب والتي تعتبر معقولة ومقبولة ، ومن ثم فإن النقص في الإرشادات التنظيمية قد يؤدي إلى تقليد الأفراد لسلوك بعض الأفراد الذين يتغيبون بنسبة عالية[27].
- ب-دوران العمل :

واصطلاحا يطلق عن حالة ترك العامل للعمل بطريقة اختيارية ويقودنا التفكير المنطقي إلى افتراض أنه كلما زاد رضا الفرد عن عمله، زاد الدافع على البقاء في هذا العمل وقل احتمال تركه للعمل بطريقة اختيارية .

لقد أجريت عدة دراسات تهدف إلى اختيار صحة هذا الغرض. وقد أظهرت كل الدراسات هناك علاقة سلبية بين الرضا عن العمل ومعدل دوران العمل، بمعنى أنه كلما ارتفع أو معدل دوران العمل إلى الانخفاض. هذا يعني أن الأفراد الأقل رضا هم الأفراد الأكثر احتمالا لترك العمل الحالي[28]. فمثلا يمكن للفرد المستاء من العمل أن يقرر أنه من الصعب الاستقالة فهي تمثل بالنسبة له قرار غير حكيم أو رشيد فقد يشعر الفرد بعدم الرضا عن عمله ولكنه لا يفكر في ترك العمل، وهذا لأن خبراته السابقة في البحث عن وظيفة تمثل له خبرات سيئة وتصورا ضعيفا وظروف وسوق العمل سيئة ولا توجد فرص عمل جيدة ، ومن ثم يجب أن يفكر الفرد في الميزة الحالية في منظمة وبالرغم من عدم شعوره بالرضا .

هذا ويعد دوران العمل سلوكا مكلفا بالنسبة للمنظمة من حيث تكلفة استخدام موظفين آخرين من حيث الوقت الاختيار التعيين و تسهيلات الإعلام وتكلفة التدريب من المشرف والإدارة والمتدرب نفسه استعدادهم لاستقبال عضو جديد[29].

-ج- التمارض :

لجوء العامل غير الراضي عن عمله إنه التظاهر بالمرض إذ يعد هذا الأخير الوسيلة الأكثر شيوعا بين العاملين حيث ، يبلغ بالعامل إلى إظهار اضطرابات مرضية وذلك من خلال تردده على عيادة المؤسسة كلما أحس بضيق الوقت جسمي فما هذه الحالات إلا هروب من مشاكل العمل لذلك تعد ظاهرة التعارض تعبيرا عن عدم الرضا الوظيفي للعامل .

د- الإضراب :

شكل من أشكال التعبير يلجأ إليه العمال للمطالبة ببعض حقوقهم التي يرون أنها منتهكة ويعتب الإضراب أنهم مؤشر بعد الرضا ويلجأ إليه العامل للتحقيق مما يعانيه من تأزم وتوترات مختلفة لأن هذا التأزم هو إحباط للحاجات يحدث في نطاق العمل ، فالعامل يعتقد أن أي خطأ أو

صواب الإدارة هي المسئولة عنه وهي المسئولة عن كل تأزم لذلك يتم تحطيم هذه العقبات بالإضراب.

3-العلاقة بين التحفيز و الرضا الوظيفي : دراسة ميدانية.

تمت الدراسة الميدانية بمؤسسة تربوية هي ثانوية أحمد سليماني بمدينة باتنة 30-الجزائر- ،أجريت في جوان 2011.

3 -1-المجال المكاني:

تم تأسيس ثانوية أحمد سليماني في 02 نوفمبر1999بمنطقة تازولت ولاية باتنة ، وهي مؤسسة شبه حضارية تقدر مساحتها ب 3 هكتارات ، تقع في غرب مدينة باتنة يحدها غربا حي سكني ، شرقا الحي المركزي ، شمالا متوسطة طريق تازولت ، جنوبا مساحات غير مبنية .

3-2-المجال البشري :

بما أن الدراسة تهدف إلى الوقوف على التحفيز و علاقته بالرضا الوظيفي في المؤسسة التربوية ، ركزنا على الأساتذة لأنهم العناصر الفعالة في عملية تكوين الطلبة .

تشمل دراستنا 41 مفردة "أستاذ"، ونظرا لقلة عدد المبحوثين تم استخدام المسح الشامل الذي يأخذ جميع مفردات البحث بعين الاعتبار، بالإضافة إلى استخدام الملاحظة المباشرة،المقابلة،الاستمارة كأدوات منهجية لجمع البيانات.

3-3-نتائج الدراسة الميدانية:

انطلاقا من التحليل الكمي و الكيفي للبيانات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- يؤثر التحفيز المادي على الرضا الوظيفي لدى الأساتذة، ويظهر هذا التأثير في المؤشرين التاليين:

1-1- حافز الأجر

- يفضل الأساتذة الحوافز المادية بنسبة 58.54% من مجموع المبحوثين،وهذا لأنها تشبع مختلف احتياجاتهم المادية من مأكل وملبس وحاجات الأمن.وقد تحصلت نسبة 59 %من مجموع الأساتذة على زيادة في الأجر،وهذا انطلاقا من معيار الأقدمية(39 %من مجموع الإجابات ب نعم أي من مجموع 59%) ، ثم يليه معيار الجهد المبذول (بنسبة 20 % من نفس المجموع).

وتفسر هذه النسبة بكون المؤسسة تركز على الخبرة والكفاءة والمسؤولية الواجب توفرها في عملية التعليم .ويتأكد لنا ذلك من خلال سنوات الأقدمية في المؤسسة ،حيث تمثل نسبة 54 % الأساتذة الدين تتراوح مدة عملهم بين {25-11 سنة}، و نسبة 41% تمثل هؤلاء الذين تتراوح مدة عملهم بين {10-1سنة}، أما نسبة 5 % تمثل مدة العمل الأقل من سنة.

– كما أكدت نسبة87.80 % من مجموع المبحوثين ان تلك الزيادة في الأجر تخلق الرضا الوظيفي لديهم ومنه يحفزهم على بذل جهد وطاقة اكبر.

1-2-حافز ساعات العمل

-أشارت نسبة 53.65% من مجموع المبحوثين إلى كثافة ساعات العمل بالإضافة إلى وجود حصص إضافية مما يقلل من فترات راحة الأساتذة ، وهذه تعتبر من العوامل الغير محفزة للعمل.

كما صرح أغلبية المبحوثين أنهم يعملون ساعات إضافية "بنسبة 60.97 % "، وهذا لأسباب عديدة أبرزها تلبية حاجياتهم المادية والمعيشية، ورغم أن ساعات العمل الإضافية تشبع بعض الحاجات الاقتصادية غير أنها تقلل من فترات الراحة. –وهذا ما أكدته انسبة58.54%-

ويفسر عدم حصول الأساتذة على الراحة الكافية بالحجم الساعي المكثف في التدريس، مما يخفض من رغبتهم في العمل و تحفيزهم له .

-إن حافز التقليل من ساعات العمل ضروري لأنه يساهم في زيادة الرضا الوظيفي لدى الأساتذة ، وهذا ما أكدته إجابات المبحوثين(بنسبة 92.68 %) ، حيث تسمح فترات الراحة باسترجاع الأستاذ لقدراته وطاقاته، ومنه التركيز في العمل وبذلك تقلل من الغيابات.

2- يؤثر التحفيز المعنوي على الرضا الوظيفي لدى الأساتذة، ويظهر هذا التأثير في المؤشرين التاليين:

2-1- المشاركة في اتخاذ القرار

أكدت نسبة 56.10% من الأساتذة مشاركتهم في اتخاذ القرار، وهذا ما يجعلهم يحسون با لتقدير والاحترام من طرف الإدارة حيث تشبع لديهم الحاجات الاجتماعية مثل الانتماء وروح الولاء والعلاقات الجيدة في العمل.

كما وضح أغلبية المبحوثين أن المشاركة في عملية اتخاذ القرار-كحافز معنوي- تزيد من تحقيق الرضا الوظيفي (بنسبة 73.17%).

2-2-علاقات العمل

- وضحت نسبة58.54 % أن علاقات العمل الجيدة تساهم في خلق الرضا الوظيفي لدى الأساتذة،

ونعني هنا العلاقة مع الإدارة آو بين الزملاء، حيث يحقق الاحتكاك والاتصال المتبادل بينهم حاجة الانتماء للمؤسسة ومنه شعورهم بالرضا والارتياح و الدافعية نحو العمل.

--و قد أجاب78.05 % من المبحوثين أن علاقتهم بالإدارة جيدة،وهذا يؤكد النتيجة التي توصلنا إليها حول مدى مشاركة الأساتذة في اتخاذ القرارات الخاصة بعملهم.

فالعلاقة مع الإدارة تخلق ارتياحا نفسيا ووظيفيا بشكل يحسن من أداء عملهم ،هذا يعني أن علاقات العمل كحافز معنوي له أهمية كبيرة في الرضا الوظيفي.

– كما وضحت نسبة 85.37 % أن علاقاتهم مع الزملاء جيدة،هذا يدل على توافق أهدافهم ومشاكلهم الموحدة مما يجعلهم يتفاعلون فيما بينهم ويخلقون علاقات خارج الإطار الرسمي، فيكونون

أكثر راحة نشاطا في عملهم ،وهذا يتوافق مع نظرية العلاقات الإنسانية التي أكدت على دور الجماعات غير الرسمية في العمل و أهمية العلاقات الإنسانية بين العاملين.

3-<u>مؤشرات عدم الرضا الوظيفي</u>

– بينت نتائج الدراسة قلة ظاهرة التغيب، و ذلك يفسر بتشديد الرقابة عليهم و العقوبات مثل الخصم من الأجر والتي قدرت بـ 73.17 % ،في حين عقوبة التوبيخ قدرت بـ 26.83% وهي تعتبر أقل نسبة مقارنة مع نسبة تخفيض الأجر.

مما يعني أن المؤسسة تركز أكثر على العقوبة المادية مقارنة بالعقوبة المعنوية. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلنا إليه سابقا حول تفضيل الأساتذة للحوافز المادية وعلى رأسها الأجر.

– لا توجد رغبة في تغيير الوظيفة لدى أغلبية المبحوثين (60.97 %) ، وهذا راجع إلى التخوف من عدم توفر ظروف عمل مناسبة أو عدم وجود مناصب شاغرة بما يتوافق مع قدراتهم ورغباتهم.

4- <u>علاقة التحفيز بالرضا الوظيفي</u>

-أكد 30 مبحوثا أي ما نسبته 74 %.،أن للتحفيز دورا في الرضا الوظيفي من خلال مؤشرات التحفيز المادي و المعنوي التالية :

– يساهم رفع الأجر في زيادة الرضا الوظيفي(حسب إجابات المبحوثين بنسبة 87.8%).

– التقليل من ساعات العمل المكثفة يخلق نوع من الرضا الوظيفي خاصة لدى العاملات (92.68%).

– كلما زادت المشاركة في اتخاذ القرار كلما زاد الرضا الوظيفي لدى الأساتذة (73.17%).

– تزيد علاقات العمل الجيدة من مظاهر الرضا الوظيفي (70.74%).

<u>الخاتمة:</u>

إن التحفيز وسيلة لتحقيق الرضا الوظيفي من خلال وجود شبكة من الحوافز المادية والمعنوية،والتي تتجسد في وضع هيكل للجور يناسب الأستاذ وطموحاته، والتقليل من ساعات العمل، ومنح فرصة للمشاركة، وتحسين علاقات العمل. ومنه يزيد معدل الرضا و تقل مشاكل العمل والصراعات وهذا يزيد من تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة التربوية.

إن المؤسسة مجال الدراسة هي تربوية عمومية، تبقى خاضعة للوزارة الوصية من حيث الأجور والبرامج لتدريسية و ساعات العمل و عمليات اتخاذ القرار وطريقة تقييم الطلبة وغيرها.

– ومنه يطرح السؤال الآتي:هل الوضع الراهن للمؤسسات التربوية الجزائرية سيحفز الأساتذة على الانتقال إلى مؤسسات خاصة تتوفر فيها شروط مادية و معنوية أفضل؟

الهوامش:

[1] ابراهيم بدر شهاب : معجم المصطلحات الادراة العامة ، ط1 ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ،ص : 147

[2] لوكيا الهاشمي : السلوك التنظيمي ، ط2، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع ،عين مليلة الجزائر، ص ص 145-146 .

[3] محمد قاسم القريوني : مبادئ الإدارة ، ط 3 ، عمان الأردن ، 2006 ، ص :276

[4] رافدة الحريري : مهارات القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008 ،ص 182.

[5] خليل محمد حسن الشماع : نظرية المنظمة ، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الأردن ،2000 ، ص : 275.

[6] لوكيا الهاشمي ، مرجع سابق، ص : 146

[7]– صلاح الشنواني : إدارة الأفراد و العلاقات الانسانية ، دار الجامعات المصرية ، 1974 ، ص :20-24

[8] رافدة الحريري ،مهارات القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية ، نفس المرجع ، ص 168 .

[9] لوكيا الهاشمي ، مرجع سابق، ص : 153

[10] رافدة الحريري، نفس المرجع ، ص : 186

[11] ناصر دادي عدون ، إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي ، دار المحمدية ،الجزائر،2004 ، ص : 77 .

[12] محمد قاسم القريوني ، مبادئ الإدارة ، مرجع سابق ، ص : 277 .

[13] أحمد عادل راشد ، مذكرات في إدارة الأفراد ، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان ، 1981، ص 306.

[14] محمد قاسم القريوني : نفس المرجع ،ص : 277

[15] أحمد محمد الطبيب: الإدارة التعليمية ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزارطية الاسكندرية ، 1999 ، ص : 185 .

[15] أحمد ماهر: إدارة الموارد البشرية ، دار الجامعية ، الاسكندرية، مصر ، 2001 ، ص : 109

[17] أحمد محمد الطبيب ، نفس المرجع ، ص : 185

[18] عبد الغفار حنفي و آخرون : محاضرات في السلوك التنظيمي ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، السكندرية مصر ، 2002 ، ص : 62.

[19] رافدة الحريري : مرجع سابق ، ص : 185

[20] طلعت ابراهيم لطفي علم اجتماع التنظيم ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة مصر، ص : 134 .

[21] محمد سعيد سلطان : السلوك الإنساني في المنظمات ، دار الجامعية للنشر، الازارطية الاسكندرية، ص : 195 .

[22] صلاح الدين محمد عبد الباقي : السلوك الفعال في المنظمات ، الدار الجامعية الابراهيمية ، الاسكندرية مصر ،2004 ، ص : 114 .

[23] محمد سعيد سلطان : السلوك الانساني في المنظمات ، مرجع سابق ، ص : 203

[24] صلاح الدين محمد عبد الباقي : نفس المرجع ، ص : 175

[25] صلاح الدين محمد عبد الباقي ، نفس المرجع ، ص ص : 175 – 176 .

[26] محمد سعيد سلطان : إدارة الموارد البشرية ، دار الجامعية للطباعة و النشر ، الاسكندرية، ص : 104 .

[27] راوية حسن : السلوك في المنظمات ، مرجع سابق ، ص : 188.

[28] محمد سعيد سلطان : السلوك الانساني في المنظمات ، مرجع سابق ، ص : 204 .

[29] راوية حسن : السلوك في المنظمات ، مرجع سابق ، ص : 188.

[30] باتنة من المدن الشرقية الداخلية بالجزائر.

قائمة المراجع:

1-ابراهيم بدر شهاب : معجم المصطلحات الادراة العامة ، ط1 ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت لبنان .

2- لوكيا الهاشمي : السلوك التنظيمي ، ط2، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع ،عين مليلة الجزائر.

3- محمد قاسم القريوني : مبادئ الإدارة ، ط 3 ، عمان الأردن ، 2006 .

4-رافدة الحريري : مهارات القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الادارية، دار المناهج للنشر والوزيع ، عمان، الأردن، 2008.

-خليل محمد حسن الشماع : نظرية المنظمة ، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الأردن ،2000.

6- صاح الشنواني : إدارة الأفراد و العلاقات الانسانية ، دار الجامعات المصرية ، 1974 .

7-ناصر دادي عدون ، ادارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي ، دار المحمدية ،الجزائر،2004.

8- عادل راشد ، مذكرات في إدارة الأفراد ، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان ، 1981.

9- حمد محمد الطبيب: الإدارة التعليمية ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزارطية الاسكندرية ،1999.

10-حمد ماهر: إدارة الموارد البشرية ، دار الجامعية ، الاسكندرية مصر ، 2001 .

11-عبد لغفار حنفي و آخرون : محاضرات في السلوك التنظيمي ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، السكندرية مصر ، 2002 .

-12طلعت ابراهيم لطفي،علم اجتماع التنظيم ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة مصر.

13-محمد سعيد سلطان : السلوك الانساني في المنظمات ، دار الجامعية للنشر الازارطية، الاسكندرية.

14- صلاح الدين محمد عبد الباقي : السلوك الفعال في المنظمات ، الدار الجامعية الابراهيمية الاسكندرية، مصر ،2004.

15 -محمد سعيد سلطان : إدارة الموارد البشرية ، دار الجامعية للطباعة و النشر ، الاسكندرية، مصر.

الوثائق الإدارية وطرق التسيير

خديجة أحمد فال، طالبة دكتوراه، فاس، المغرب

مقدمة

إن نهوض المجتمعات وتطورها ينبع من إدارة حقيقية، مفادها تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، وعلى الأصعدة كلها، ووفق استراتيجية منظمة، أساسها العلم والتطور التكنولوجي، ومحركها الإدارة الرشيدة، والتفتح على كل ما يستجد في العالم في إطار البحث العلمي وأنماط التسيير الإداري .

ويعتبر الإشكال الذي يطرح نفسه أمام تطور المدارس الإدارية وظهور مبادئ الإدارة العلمية،هو عجز نمط التسيير التقليدي داخل الإدارات عن السيطرة على الكم الهائل من الوثائق، والذي ترتفع وتيرة نموها بشكل متسارع، وقصوره أيضا عن إيصالها إلى المسئولين في أماكنهم في الوقت المناسب ودون عناء كبير.

ولذا فإن هذا البحث يسعي إلي الإجابة علي السؤال التالي:الوثائق الإدارية إلي أين؟

وينطوي تحته مجموعة من الأسئلة تعبر عن محاور البحث الرئيسية وهي كالتالي:

1. ما هي التحديات التي تواجه التسيير التقليدي للوثيقة في ظل الانفجار المعلوماتي الذي يشهده العصر الحالي؟
2. ما هي أهم المتطلبات التقنية والعلمية التي تحتاجها الإدارات والمؤسسات لتوجه نحو التسيير الرقمي للوثائق؟
3. هل يمكن اعتبار الوثيقة الرقمية بديلا ناجحا للوثيقة الورقية؟

مفهوم الوثيقة الإدارية وخصائصها

تمهيد

لما كان التطور سمة حياة الإنسان، الذي يسعى دائما نحو الأفضل حتى يحسن وينمي سبل معيشته، فقد تنقل الإنسان، وعلى مدى خط سير حياته منذ فطره الله وأوجده على الأرض بين حقب تاريخية ، "تميزها ابتكارات هذا الإنسان التي هدف من خلالها إلى الاستفادة من معارفه المتنامية وخبراته المتزايدة، ففي البداية نقل الإنسان تلك المعارف والخبرات للغير عن طريق الإشارة والمشافهة، ثم تطور الهدف وتطورت الوسائل،ليستعين بتلك المعارف والخبرات على إدارة شؤون حياته، ولاشك فقد نجح، وليس أدل على ذلك من انتقال الإنسان من حياة الجمع والالتقاط إلى حياة إدارة المنظمات العظمى بأجزائها، و فروعها المنتشرة على الكرة الأرضية"[1].

وحينما ظهرت الكتابة في الألف السادسة قبل الميلاد استخدمها الإنسان لمئات السنين وسيلة وحيدة للتسجيل والحفظ قرونا متتالية، وعلى وسائط مادية ملائمة لظروف عمره فكانت هناك" الأوعية

ما قبل التقليدية المتخذة من الموارد الطبيعية والنباتية والحيوانية كالحجارة ولحاء الشجر وأوراق البردي، ثم كانت الأوعية التقليدية المعتمدة على الورق ممثلة في المخطوطات والمطبوعات"[2]، واستمر الورق كأشهر وأفضل وأبسط وسيط لحفظ وتسجيل المعلومات حتى يومنا هذا.

ونتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي، وازدياد حجم المعلومات وتدفقها، "أصبحت الوسائل التقليدية لتخزين وتسجيل المعلومات عاجزة عن تنظيم هذا الكم الهائل من المعلومات، في ظل ما يعرف بالانفجار الوثائقي ومن هنا برزت الحاجة إلى نظم أكثر كفاءة وفعالية، وبدأ التفكير في وسائط جديدة ومتنوعة لحفظ وتسجيل المعلومات واسترجاعها"[3].

ويعتبر عام 1877م بداية استخدام هذا النوع من الوسائط؛ حيث أصبح وسيطا موازيا للورق في الاستخدام، بدءا بالأسطوانات والأشرطة المعدنية، ثم المواد البصرية والأفلام، ثم المواد السمعية البصرية، ثم برزت أهم وأغنى وسائط لتسجيل، وحفظ المعلومات، وهي ما عرف بملفات البيانات الآلية.

وبالرغم من تطور هذه الوسائط والتي أصبح "القرص الواحد منها يكفي لتخزين قرابة (250.000 صفحة) ،إلا أنه واكب تطور صناعة الرقائق التي باتت تمكننا من حفظ ملايين الصفحات وأصبحت أحجام السعة تقاس بالتيرابايت (بليون حرف) وهذه تعطي مساحات شاسعة يمكن الحفظ عليها بأقل التكاليف"[4].

إن تزايد الاهتمام بهذه المصادر الإلكترونية،ومواكبة التطور في وسائط الحفظ،" جعل الإدارات ومؤسسات المعلومات تتجه لمشاريع التحويل الرقمي لضمان توفير مصادر المعلومات بأشكالها الرقمية للمستفيدين لتيسير وصولهم لهذه المصادر بأي شكل كان ومن أي مكان"[5].

وبالرغم من تطور وسائط الحفظ أو تطورات الإنسان، وهيئات العمل، فإن المشكلة الأولى التي تواجه تلك الهيئات والمنظمات هي توافر البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز الأعمال،" لذا فقد وجد علماء الإدارة أن من أهم أسباب تخلف الإدارة في المنظمات والمنشآت الحكومية وتعطيل مصالح المستفيدين هو تخلف وسائل حفظ المعلومات ،أو انعدام وصول المعلومات إلى الإدارة في الوقت المناسب فنجاح الإدارة وازدهار المنظمات و المنشآت مرهون بتوافر المعلومات ونجاح نظام الحفظ بها"[6].

1- مفهوم الإدارة:

يمكن القول إن الإدارة قديمة قدم الإنسان نفسه، ذلك لأن تنظيم الإنسان لإعماله وشئون حياته يعد سلوكا إداريا، مهما كان بسيطا.

أما الإدارة كعلم أو حقل من حقول المعرفة فإنها حديثة نسبيا، وتعد العشرينيات من القرن العشرين البداية الحقيقية لنشأة علم الإدارة، وقد كان لتضخم المنظمات، وتعقد وسائل العمل والإنتاج، والتقدم العلمي الدور الرئيس في التطور المتسارع للإدارة بمفهومها الحديث .

وعلى الرغم من أهمية الإدارة في كافة الأعمال والأنشطة الإنسانية، إلا أنه لا يوجد اتفاق واضح وأكيد بين الخبراء والباحثين في مجال الإدارة على تعريف موحد أو شامل أو متفق عليه.

فمصطلح الإدارة لازال غير محدد بدقة، ويحمل المعاني والمفاهيم المختلفة والمتنوعة، وربما يعود ذلك إلى كون الإدارة تشكل مفهوما معنويا معقدا، فضلا عن أن الدراسات والبحوث العلمية في مجال الإدارة قد جاءت متأخرة إلى حد ما.

وقد جاءت كلمة (إدارة) أصلا من" كلمة لاتينية تعني الخدمة (service)، أي الخدمة التي تعود على المجتمع الذي يتعامل مع المؤسسة أو المنظمة بالفائدة والنفع العام"[7].

أما في اللغة العربية" فقد جاءت الكلمة (إدارة) من الأصل (أدارالشئ) أي أحاط به أو جعله يدور، وعندهم أن مدار الأمر هو ما يجري عليه في الغالب،وقولهم أدار الأمر أي أحاط به، وداور على الأمر عالجه، والإدارة هي الاسم والمصدر من أدار"[8].

وهناك لفظان يطلقان "على الإدارة في اللغة الإنجليزية ، فالبعض يستخدمون (Management) للدلالة على إدارة الشركات والمنشآت الاقتصادية والمالية في حين يستخدمون(Administration) للدلالة على إدارة المصالح الحكومية ، وهكذا يفرق بين اللفظتين على أساس أن كلمة Management يقصد بها إدارة الأعمال أو إدارة أوجه النشاط الاقتصادي الهادف إلي تحقيق الربح، أما كلمة Administration فيقصد بها الإدارة العامة ، أو إدارة النشاط الحكومي الهادف إلى تقديم خدمات للجمهور"[9].

وتعرف الإدارة على أنها:" هي عملية تجميع عوامل الإنتاج المختلفة من رأس مال، قوى عاملة وموارد طبيعية، والتأليف بينها من أجل استغلالها بفاعلية للحصول على الأهداف (أقل تكلفة، أكبر ربح...)."[10]

إلا أن مفهوم الإدارة أشمل من تحقيق الربح المادي وتقديم مجموعة من الخدمات إلى جمهور معين لتحقيق جملة من الأهداف وبلوغ غايات تم تسطيرها مسبقا.

وعرفت الإدارة كذلك بأنها هي : "وسيلة لتحقيق التوازن بين القواعد الإنسانية والتقنية والإدارية معا، ووظيفة أساسية لتحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه الاقتصادي والحضاري واستغلال موارده للاستفادة منها وتوجيه الأفراد العاملين ومراقبتهم والتنسيق بين أعمالهم بالتخطيط والتنظيم و الرقابة، لدفع كفايتهم في العمل، وتحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا"[11].

وأضاف هذا التعريف مجموعة من الوظائف و المبادئ التي يستند إليها العمل الإداري.

كما تطرق إلى التنسيق بين مختلف الوسائل وتوجيهيها لتحقيق الأهداف المرجوة وهذا هو جوهر الإدارة.

أما موسوعة العلوم الاجتماعية فتعرف الإدارة بأنها " العملية التي يمكن بواسطتها تنفيذ غرض معين والإشراف عليه "[12].

كما تعرف أيضا بأنها" الناتج المشترك لأنواع ودرجات مختلفة من الجهد الإنساني الذي يبذل في هذه العمل"[13].

والإدارة بهذه المعاني تعد من أهم الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، وتحتاج إلى أقصى ما يمكن من الخبرة الفنية والممارسات العلمية، فضلا عن اعتمادها على نظم وقواعد ومبادئ وأساليب الفكر الإداري العلمي، والمبادئ النظرية .

وبالتالي يمكن النظر إلى الإدارة كعملية تنظيمية أساسية لتوجيه المؤسسات و الإدارات نحو تحقيق أهدافها من خلال ترشيد عملية اتخاذ القرارات، و التخطيط لتحديد الأهداف، وتوجيه الإمكانات المادية والبشرية بتنسيق جهود الأفراد وقيادتهم، و الرقابة على أعمالهم لوضع مجموعة من الحلول والتعديلات بالنسبة إلى المشكلات التي تعيق سير العمل بالطريقة المرغوبة.

وهي كنظام " تعتبر علما مستقلا له مكوناته وأسسه ومناهجه، وفنا لديه مقوماته وتقنياته ،.وتستعمل الهيئات الإدارية للقيام بنشاطها مجموعة من الوسائل كالوسائل البشرية والمادية والقانونية "[14].

2- الوثيقة:

يتفاوت تعريف الوثيقة من أمة إلى أخرى فالتعريف لدى العرب بصفة عامة هو :" أن الوثيقة ورقة أو مجموعة أوراق رسمية مكتوبة يدويا أو مطبوعة تصدر عن هيئة رسمية حكومية، أو غير حكومية كالتنظيمات الدولية، وقد تكون أوراقا فردية شخصية مثل الرسائل المتبادلة من الأفراد"[15].

ويرى خولي بأن كلمة وثيقة في العربية كلمة عامة غير محددة المعنى، ويعرفها بوجه عام بأنها: "مكتوب يحوي معلومة أو معلومات بصرف النظر عن طريقة أو خصائص التسجيل والقيد ، ومن ثم يمكن القول بأن الوثيقة هي كل ما يمكن الاعتماد عليه في الوقوف على حقيقة معينة دون اعتبار للوسيط الحامل لهذه الحقائق"[16].

وحسب مفهوم علم المعلومات فإن الوثيقة: " تتكون من نص يمثل معلومة مسجلة على وعاء، يضاف إلى ذلك في علم الأرشيف عنصر ارتباط الوثيقة الناشئة؛ أي أنها نشأت واستخدمت في نطاق نشاط إداري، وشكلت جزءا من ذلك النشاط ، فالوثيقة تعتبر المادة الأساسية في محفوظات الأجهزة الإدارية، فهي نتائج لأنشطة الإدارات المختلفة "[17].

وللوثيقة الإدارية وظائف متعددة حسب القيمة الإدارية التي تكون عليها، وحسب ما هي موجهة إلى مصالح إدارية، أو هياكل رسمية أو غير حكومية، أو هي مبعوثة للمستفيدين من إجراء البحث العلمي.

والوثيقة الإدارية" متعددة الأشكال والأغراض منها ما يقتصر على العمل الإداري الداخلي، ومنها ما يستعمل في علاقة الإدارة بالمواطن ، سواء لجمع معلومات أو تقديم خدمات إدارية ، ومنها ما يستعمل كوثائق رسمية تسجل أحداثا أو تثبت حقوقا"[18].

والوثائق الإدارية التي يطلق عليها أحيانا (الوثائق الأرشيفية) تمثل" جميع الأوراق أو الوسائط الناتجة عن العمل اليومي للمؤسسات الرسمية الحكومية، أو الخاصة، أو المنظمات والشركات، وتهتم الدولة بحفظ الوثائق الإدارية للمؤسسات العامة وتعد لها التشريعات اللازمة لحفظها وهو ما يطلق عليه الحفظ القانوني للوثائق"[19].

وتمتاز الوثائق الإدارية بسمات خاصة منها:

- " النشأة الطبيعية، حيث تعتبر الأجهزة الحكومية من خلال العمليات الإدارية المصدر الوحيد والفريد لتلك الوثائق.
- عدم التمييز.
- التجمع الطبيعي.
- الدقة والصحة.
- الحفظ القانوني: حيث يتم حفظ تلك الأوراق الرسمية في مراكز وإدارات تم تحديدها رسميا.
- الترتيب المستمر: حيث يؤخذ بمبدأ الأصل والنشأة عند ترتيبها، وتحفظ مرتبة وفقا لعمليات التنظيم الأولى في الجهاز الإداري الذي حولت منه، والوثائق الإدارية لا تعتبر عملا كاملا، ولكنها أدلة للعمل وأدوات للانجاز الإداري، وليست إنجازا في حد ذاتها"[20].

وللوثائق الإدارية دورة حياة طبيعية تبدأ" من مرحلة التكوين حيث تتكون الوثائق نتيجة للممارسات الإدارية في الأجهزة التي ينتج عنها قرارات أو أوامر أو تقارير أو لوائح أو تعاميم، تودع في أوعية مختلفة مثل الأفلام، أو الأشرطة أو الأوراق كنوع سائد ومتفق على استخدامه.

ثم تأتي مرحلة الاستخدام ؛حيث يستفاد من الوثيقة بكيفية محددة، ثم تليها مرحلة التقويم وتعتبر من أهم وأصعب المراحل كونها مرحلة لا تحكمها قوانين محددة، ثم تأتي بعدها مرحلة الحفظ، وهي أهم المراحل؛ بصفتها مرحلة التحويل ونقل الوثائق من مكان إلى مكان آخر حسب أنظمة ومعايير محددة، ثم تأتي مرحلة التحويل أو نقل الوثائق من مكان إلى مكان آخر حسب أنظمة ومعايير محددة، ثم تأتي مرحلة الائتلاف، ولها قوانين وأنظمة محددة كي لا يمتد الائتلاف إلى ما يجب أن يبقى، ولا يبقى ما يجب أن يتلف"[21].

تسيير الوثائق الجانب العلمي والتقني

- الجانب العلمي:

1 – التسيير الإداري :

التسيير الإداري هو أهم أنواع التسيير، بل إننا أحيانا كثيرة نلحظ أن الدارسين عندما يعرفون التسيير إنما يقصدون التسيير الإداري، ويتضح ذلك من خلال التعريفات التالية:

يعرف هنري فايول(Henrir Fayol) التسيير تعريفا يركز على وظائف التسيير الإداري وهو قوله :" أن تتنبأ ،وأن تخطط ،وأن تنظم ، وأن تصدر الأوامر، وأن تنسق ، وأن تراقب "[22].

كما عرفه سيسيك : " التسيير هو تنسيق الموارد من خلال عمليات التخطيط ، والتنظيم ، والتوجيه ، والرقابة حتى يمكن الحصول على أهداف محددة "[23].

ومن خلال التعريفين السابقين نتبين أن التسيير الإداري هو: مجموعة قرارات متناسقة لإدارة وتوجيه الأنشطة لمؤسسة ما ، لتحقيق الهدف أو الأهداف المتفق عليها من طرف المعنيين ، بشكل عام فهو يتجلى في التخطيط،والتنظيم، والتتبع والمراقبة.

وبصفة عامة فالمهام الأساسية للتسيير الإداري هي:

- التخطيط:

يعد التخطيط الوظيفة الإدارية الأساسية التي تسبق أية عملية إدارية مهما بلغت أهميتها، حيث أنه يمثل العملية الفكرية التي ترسم مسبقا الطريق الذي سوف يسلكه المسؤولون عند اتخاذهم للقرارات المختلفة وتنفيذهم لها بمساعدة الوظائف والعمليات الإدارية الأخرى (التنظيم، التوجيه، الرقابة وغيرها)

لقد ظهرت تعريفات لا حصر لها لمفهوم التخطيط، فقد عرفه هنري فايول (Fayol)قائلا:"إن التخطيط في الواقع يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، مع الاستعداد لهذا المستقبل "[24].

وقد عرف التخطيط على أنه:" اتخاذ قرار لما سيتم مستقبلا، وكيف سيتم، ووقت إتمامه، ومن سيقوم به، فالتخطيط هو خطوات عمل معينة ومحددة، ومركبة وفق دراسة علمية سليمة، مبنية على حقائق وتقديرات مدروسة" [25].

وعرفته ماري نايلز بأنه :(" العملية الواعية التي يتم بموجبها اختيار أفضل طريق أو مسار لتصرف بما يكفل تحقيق هدف معين"

كما عرفه آخرون " التخطيط هو التدبير الذي يرمي إلى المواجهة المستقلة ؛حيث تخطط منظمة سلفا لتحقيق أهداف محددة " [26]؛ "وعملية التخطيط هي جوهر العملية الإدارية في المكتبات ومراكز المعلومات كونها الحلقة الأولى الأساس لجميع العمليات الإدارية الأخرى كالتنظيم والإشراف والرقابة ، وهي تسهم بدرجة كبيرة في تحقيقها بالشكل المطلوب "[27].

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن التخطيط هو عملية ذهنية تتطلب اختيار أنسب البدائل من خلال التنبؤ على أسس علمية بالنتائج، بناء على مجموعة الوسائل والإمكانات المتوفرة بجعلها في كل متكامل، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المحددة في فترة زمنية مقدرة من طرف المسؤول عن التخطيط ، وذلك بتقدير زمن مراحل التنفيذ وخطواته ، لاسيما دراسة الأوضاع الراهنة والتنبؤ بالمشكلات المطروحة والمتوقعة ، وبذلك فهو يعمل على زيادة الكفاءة والفاعلية والإدارية لتحقيق النمو المتوازن بين مختلف الأنشطة والأعمال .

- التنظيم:

إن التخطيط وما يتصل به من أهداف وسياسات وخطط يتضمن أفكارا يجب أن تترجم إلى واقع عملي قابل للتنفيذ ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق تنظيم الأنشطة والمهام .

والتنظيم هو" ثاني وظائف التسيير الإداري، وهو العملية التي تشمل تحديد الهيكل التنظيمي للمنشأة أو المؤسسة أو الإدارة، وكذلك تحديد الأنشطة، وأوجه العمل اللازم لتحقيق الأهداف المرسومة ."[28]

كما يعرف التنظيم بأنه : "عملية تحديد وتجميع العمل الذي ينبغي أداؤه مع تحديد وتفويض المسؤولية والسلطة وإقامة العلاقات لغرض تمكين الأشخاص من العمل بأكبر فعالية لتحقيق الأهداف والغايات المحددة مسبقا"[29].

فالتنظيم هو:" تصميم للبنية الأساسية للمؤسسة أو مراكز التوثيق والمعلومات، يصف الأعمال والأنشطة التي يجب أن تقوم بها،ويجمع الوظائف الرئيسية المتشابهة معا ، ويجزئها إلى إدارات وأقسام ووحدات ومهام ، ينطوي تحتها الموظفون المتجانسون في التخصص والمستوى .

كما يحدد التنظيم المسؤوليات والسلطات التي تعطي لكل وظيفة أو إدارة بتدرج هرمي تنازلي من أعلى إلى أسفل؛بحيث تزداد المسئولية والسلطة المعطاة كلما ارتفعنا نحو القمة الإدارية ،مع ملاحظة التنسيق بين الوظائف والمهام ؛بحيث لا يعطي العمل الواحد لأكثر من وظيفة أو إدارة.

كما يوضح التنظيم الواجبات وطرق العمل والمستويات التي تتخذ فيها القرارات الإدارية المختلفة "[30].

ويعتبر التنظيم ضرورة من ضرورات العمل الإداري ، فحيثما يشترك شخصان أو أكثر في عمل ما لا بد من وجود التنظيم؛ إذ أنه يحدد الأقسام والاختصاصات داخل المؤسسة كما يوضح خطوط السلطة والمسؤولية،وعرف البعض التنظيم على أنه: "تجميع جهود الأفراد في تخصصاتهم المختلفة ،ثم تنسيق هذه الجهود داخل الشركة أو الهيئة أو المصلحة أوالوزارة، لتسهيل المهمة الإدارية وتمكينها من رفع الكفاءة الإنتاجية، وتحقيق الهدف المشترك ، وهو الهدف العام للمنظمة"[31].

- **التنسيق:**

هو العملية التي تهدف إلي تحقيق وحدة العمل بين الأنشطة المتداخلة، ويعرف مونيورايلي التنسيق بأنه :("تحقيق العمل الجماعي وتحقيق وحدة العمل والتصرف في اتجاه هدف محدد ومتفق عليه" .أما محمد سعيد عبد الفتاح فيعرفه بأنه :"وظيفة بمقتضاها يستطيع الإداري،أن ينمي هيكلا من الجهود الجماعية والمشتركة بين المساعدين والمرؤوسين، ويتضمن تحقيق وحدة التصرفات في اتجاه هدف مشترك ")[32].

وعلى هذا فإن التنسيق الإداري يعنى بتحقيق الارتباط والانسجام بين أنشطة التنظيم الإداري الواحد، لتحقيق أهدافه، كما يعنى بتحقيق الترابط والتنسيق بين مختلف التنظيمات الإدارية، وذلك لتحقيق أهداف الإدارة العامة بكفاءة عالية وكلفة قليلة.

والتنسيق هو:"العملية التي تهدف إلى تحقيق وحدة العمل بين الأنشطة المتداخلة"[33].

ويهدف التنسيق إلى تجنب ما قد يكون من تعارض في الجهود بين بعض الوحدات الإدارية، وبالتالي يؤدي إلى سير العمل بشكل صحيح الاقتصاد في المال والوقت والجهد المبذول.

كما يلعب التنسيق دورا هاما في تحقيق أهداف الإدارة العامة، ويتوقف على تحقيق التنسيق الفعال إنجاز الأهداف بأعلى درجة من الكفاية.

- **التتبع و المراقبة:**

تعتبر الرقابة من الوظائف الهامة لقياس أداء المهام والأعمال التي يقوم بها الموظفون، والتحقق من تنفيذ الأوامر والتعليمات والخطط والأهداف ، للتأكد من تحقيقها ومنع الانحرافات والمشكلات والعوائق أثناء عملية إنجاز الأعمال وتصحيحها وتفادي حدوثها، وهي الوظيفة الأخيرة من الوظائف الأساسية لعملية التسيير الإداري.

ومن خلال عملية الرقابة يتم تحديد مدى تحقيق الأهداف بكفاءة فهي ترتبط بشكل خاص مع وظيفة التخطيط، كما أن لها أبعادا اجتماعية واستراتيجية وتشغيلية.

وقد وصفها العالم الإداري هنري فايول بأنها :" تقوم بالتأكد من كل شيء يتم حسب الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والمبادئ القائمة، وهدف الرقابة هو تشخيص نقاط الضعف والأخطاء وتصحيحها ومنع حدوثها في المستقبل. وتمارس الرقابة على الأشياء والناس والإجراءات."[34]

ويمكن أن تكون الرقابة "إما داخلية من خلال التقارير التي ترفع إلى إدارة المؤسسة و أجهزة الإشراف، و تتم داخل المؤسسة عن طريق أنظمة العمل السارية، كما تكون الرقابة خارجية، و تتم من قبل السلطات التشريعية و التنفيذية"[35].

و تشتمل الرقابة" على عدة خطوات أهمها تجميع وتحليل البيانات عن جميع الأنشطة، تمهيدا لتقويمها وإعداد تقارير الأداء الفعلي، ومراجعة النتائج وفحصها، وقياس الانحرافات أو العجز أو القصور عن الأهداف وخطط البرامج ومحاولة علاجها وتلافيها في الوقت المناسب"[36].

2- التسييرالرقمي للوثائق :

يشهد العصر الحالي ثورة معرفية وتكنولوجية عارمة تجاوزت مفهوم الحدود العالمية ببعديها الزماني والمكاني، مما أصبح يهدد الثقافة الحاضرة والهوية للدول النامية في ظل العولمة والتنافسية بين الدول الكبرى.

ولقد أصبح تقدم الأمم والشعوب في عصر المعرفة والاقتصاد الرقمي مبنيا على" صناعة العقل البشري القادر على التميز والتكيف مع متطلبات عصر المعرفة الجديد الذي امتاز بسرعة وتيرة التغييرات والاتجاه العالمي نحو وضع معايير لضمان الجودة في كافة المجالات"[37].

ولذا أصبح من الضروري على المؤسسات والإدارات الحكومية في مثل هذه الظروف التوجه نحو مزيد من الاهتمام بجودة خدماتها، مما جعلها تتجه نحو التسيير الإلكتروني أو الرقمي.

وقد عرف التسيير الرقمي للوثائق بأنه: "مجموعة من الأدوات والتقنيات التي بواسطتها يمكن ترتيب وحفظ الوثائق واسترجاعها من خلال جملة من تطبيقات الإعلام الآلي في إطار النشاط العادي للمؤسسة[38]."

ومن هنا تنبهت هذه الإدارات الحكومية لأهمية التسيير الرقمي فأولته الاهتمام الذي يستحقه، وخاصة في الدول المتقدمة" فتطورت نظريات وأساليب حفظ الوثائق نتيجة التجربة العلمية التي مر بها عبر العقود الماضية وواكب هذا التطور الكيفي والكمي تطور التشريعات التي تنظم حفظ الوثائق واستخداماتها"[39].

وتقوم فكرة التسيير الإلكتروني على إمكانية مسح الوثائق بماسح ضوئي يختلف باختلاف أحجام الورق، ثم يقوم بضغطها ليتم تخزينها في حيز أقل، وبعد ذلك يتم حفظها في وحدات تخزين كبيرة السعة وبأقل زمن استرجاع.

وتمثل التقنيات والأدوات المستخدمة أو التي يمكن استخدامها أثناء القيام بمشروع التسيير الرقمي أهمية كبيرة؛ حيث تعتبر العقل المحرك والقلب النابض لعملية التسيير الرقمي.

ويتم في ضوئها تحديد السياسات والاستراتيجيات التي يتم تبنيها للقيام بهذه العملية ومن خلال معايير اختيار التقنيات، التي يتم تطبيقها يمكن استشراف إمكانية تحقيق الأهداف والغايات المنشودة من وراء التسيير الرقمي للوثائق قبل بدء العمل الفعلي.

- الجانب التقني :

متطلبات التوجه نحو التسيير الرقمي :

التطور سمة بشرية ملازمة للإنسان، وينعكس ذلك على جميع نشاطاته الحياتية، والإنسان في الأساس جزء من النظام الكوني، من حيث يدرك أو لا يدرك، فهو يتعامل مع الأشياء المحيطة به كنظم أخرى، تتداخل معها احتياجاته ومصالحه اليومية، وهذا ينطبق على تعامله مع الأرشفة والتوثيق "كنظام له دورة حياة واضحة ومنضبطة، ويبدأ هذا النظام دورة حياته لحظة شعور المؤسسة المستفيدة باستبدال أعمالها اليدوية بنظام آلي محسوب، فتولد الحاجة إلى بناء وتجهيز ذلك النظام الآلي الذي يخدم تلك المؤسسة في جميع وظائف النظام اليدوي، بل ودائما يكون التطلع إلى الزيادة"[40].

إن التحول للنظام الرقمي، أو الانتقال إلى التسيير الالكتروني أصبح أمرا ضروريا ومطلبا ملحا في وقتنا الحاضر، وذلك لما يحدثه من تطور لأعمال المؤسسات من خلال الإنجاز لكافة وظائفها بسرعة عالية وبدقة متناهية.

إلا أنه عند البدء في هذا التحول لابد من الموازنة بين ثلاث عناصر أساسية وهي: "الحافظ على الوثائق،و التكلفة، وسهولة الاستخدام"[41].

وتمر عملية إدخال أو إنجاز نظم التسيير الإلكتروني بمجموعة من الخطوات هي:"

- تنظيم الرصيد، ورقمنة الوثائق باستخدام جهاز الماسح(Scanner) أو جهاز الرقمنة (Numériseur) ،بهدف تحويل الوثائق من شكلها المطبوع إلى شكل إلكتروني؛أي إعداد نسخ إلكترونية، وكذلك الأمر بالنسبة للخرائط والتسجيلات الصوتية وملفات الإعلام الآلي وتتم العملية الرقمية إما تلقائيا أو صفحة بصفحة أو ورقة بورقة.
- تحويل وتعديل أحجام الوثائق، والتحكم في مكوناتها من خلال المعالجة والحفظ باستخدام أجهزة وتقنيات مناسبة.
- إعداد دفتر الشروط وفق ما تقترحه المؤسسة وما تفرضه إمكاناتها ،وكذلك تحديد التجهيزات اللازمة وكلفة الإنجاز وآجال التنفيذ.
- تركيب النظام وربط التجهيزات ووسائل الاتصال الموزعة عبر هياكل المؤسسة"[42].
- اتباع نظام للتكشيف إذ أن " فعالية نظام التسيير الإلكتروني للوثائق والمعلومات تتوقف على الكشافات في حد ذاتها، وعلى نظام التكشيف المعتمد، ومدى استجابته لاحتياجات المؤسسة ؛

إن اقتناء الكشافات يجعلنا ما بين عدد من الاختيارات أبسطها وأكثرها فعالية في معظم الحالات هو إعداد الكشافات بطريقة تقليدية من خلال ملإ استمارات مرافقة للوثائق التي تمت رقمنتها"[43].

*الرقمنة :

لقد أدى التزايد المستمر في حجم المؤسسات وما تحتوي عليه من مستندات ووثائق كثيرة في شتى المجالات، ورغبة هذه المؤسسات في تنظيم بياناتها بشكل يوفر لها الوقت والجهد ويضمن لها الحفاظ على هذه البيانات، إلى ظهور نظام آلي متكامل يتولى القيام بجميع العمليات الخاصة بالتعامل مع البيانات آليا، حيث تعتبر عملية التعامل اليدوي مع البيانات عملية مكلفة ومضيعة للوقت والجهد، وتظهر الإحصاءات أن مديري ورؤساء الشركات يهدرون حوالي مائة وخمسين ساعة سنويا في البحث عن الوثائق، هذا إلى جانب النمو المتزايد في حجم الوثائق الورقية، وعلاوة على هذا تنطوي عملية التخزين اليدوي للبيانات على مخاطر كثيرة، مثل التعرض للضياع أو التلف وعدم سرية البيانات الهامة.

ولهذا "اتجهت كل أنظار المؤسسات والإدارات حديثا إلى رقمنة وثائقها تماشيا مع المتطلبات العصرية من الحاجة السريعة للمعلومات، وزيادة وتضخم وثائق المؤسسات حتى الملف عليها أنها تتكاثر جرثوميا، كما أصبحت سرعة تقديم المؤسسة لخدماتها من أهم المعايير في الحكم على نجاح أي مؤسسة أو ثقتها، في عصر اتسم كل ما فيه بالسرعة والمعلوماتية"[44].

وتعتبر رقمنه مصادر المعلومات إحدى المراحل الرئيسية نحو تطبيق نظام آلي لإدارة المجموعات الإلكترونية؛ حيث تحظي رقمنة الوثائق داخل الإدارات والمؤسسات باهتمام وعناية كبيرين،ومن أهم الغايات المستهدفة من وراء الرقمة :

- "الرغبة المتنامية للإدارات ومؤسسات المعلومات في حامية مجموعاتها التقليدية من مصادر المعلومات، وخاصة النادرة، من التلف بشكل تدريجي، نتيجة لظروف الحفظ غير الملائم والاستخدام غير المناسب من جانب المستفيدين .
- إتاحة مصادر المعلومات لأكبر عدد ممكن من المستفيدين.
- متابعة التطورات الحديثة التي تستهدف نشر استخدام المجموعات من خلال التقنيات الحديثة، والتي من أبرزها تلك المعتمدة على تقنية الاتصالات وشبكات المعلومات.
- تغطية النقص الفعلي في الهيئة العاملة المدربة على استخدام التقنيات الحديثة في الإدارات ومؤسسات المعلومات، والحاجة إلى تقليص عدد الهيئة العاملة المسؤولة عن إدارة ومعالجة المجموعات التقليدية"[45].

وتتمثل التقنيات والأدوات المستخدمة ـ أو التي يمكن استخدامها ـ أثناء القيام بمشروع الرقمنة أهمية كبيرة؛ حيث تعتبر" العقل المحرك والقلب النابض لعملية الرقمة، ويتم في ضوئها تحديد السياسات والاستراتيجيات التي يتم تبنيها للقيام بهذه العملية"[46].

ومن خلال معايير اختيار التقنيات التي يتم تطبيقها يمكن استشراف إمكانية تحقيق الأهداف والغايات المنشودة من وراء الرقمنة، قبل العمل الفعلي.

ونمط الرقمنة الذي يتم اختياره يجب أن يأخذ في الاعتبار جميع المراحل المتعلقة بمعالجة مصادر المعلومات، وذلك ابتداء من معايير اختيار أوعية المعلومات التي تخضع لعملية الرقمنة، والإجراءات الخاصة بتحويل المحتوى الموضوعي إلى شكل مقروء آليا بواسطة تقنيات الحاسب الآلية، وحتى الوصول إلى مرحلة تصحيح الأخطاء الناتجة عن عملية الرقمة، وانتهاء إلى إتاحة النصوص في متناول المستفيد للاستخدام النهائي[47].

*الوثيقة الورقية في ظل التسيير الرقمي:

حين نطلق مصطلح الوثيقة فإن الأمر يتعلق بالمعلومات مضافا إليها الوعاء، أو الوسيلة التي تحتويها ، وتفيد وظيفتها إضافة إلى مهمتها الإدارية الأولية – في استعمالها لأغراض مثل استرجاعها لغرض الاستفادة منها ثانية في مهمة قريبة من مهمتها الأولية ، وكذلك تستعمل في المطالعة، كما تستخدم بوصفها دليل إثبات في حادثة معينة تتعلق بما تتضمنه الوثيقة.

وتمر الوثيقة الإدارية بثلاث مراحل ، وهو ما يسمى بدورة حياة الوثيقة ، من نشأتها حتى تحديد مصيرها ، إما بالحذف أو الحفظ المؤبد ، وهذه المراحل أو الأعمار هي :

- المرحلة الأولى : وهي الوثائق المنتجة يوميا من طرف الإدارة ، والمستخدمة في التسيير اليومي لشؤونها تبدأ هذه المرحلة من ميلاد الوثيقة إلى انتهاء الهدف الذي أنتجت لأجله ، ويتم حفظ هذه الوثيقة على مستوى المكاتب المنتجة لأنها ما تزال عرضة

للاستخدام المتكرر، كما يمكن أن تحفظ هذه الوثائق في محلات لابد أن تكون قريبة من المصلحة المعنية ، ومدة حفظها في تلك المحلات والمكاتب لا تتجاوز خمس سنوات.

- المرحلة الثانية : (الأرشيف الوسيط) تبدأ هذه المرحلة من انتهاء النشاط الذي أنتجت من أجله الوثيقة أو الملف ، ويتكون من مجموعة المؤلفات التي تحولت قيمتها الأولية إلى قيمة ثانوية ، أي أن الوثيقة في هذه المرحلة تناقصت قيمتها الإدارية .
- المرحلة الثالثة : (الأرشيف التاريخي) بعد انتهاء القيمة الإدارية للوثائق ، وبطريقة موازية تظهر لدى بعض منها قيمة تاريخية ، وهذه الصفة لا تنطبق على كل الوثائق ، وإنما تقتصر على تلك التي تقرر حفظها حفظا أبديا، ويتم حفظ هذه الوثائق في ظروف ملائمة حتى تستخدم للبحث فيما بعد أثناء المعالجة المادية والفكرية للوثائق واتباع المعايير العلمية المقننة أولا ، ثم اعتماد وسائل وتقنيات تكنولوجيا المعلومات واستغلالها في مختلف جوانب عملية التسيير ، بدءا بتداولها داخل مكاتب الإدارة ، وانتهاء إلى إجراءات المعالجة للأرشيف الوسيط والنهائي .

وقد ظلت الوثيقة (الورقية) التقليدية الوعاء التوثيقي الوحيد في مجال التسيير الإداري ، حيث كانت الإدارة تعتمد على الوثيقة الورقية بشكل كامل في كافة المواصلات العلمية الموثقة كتابة ، بين المسيرين الإداريين ، وأفراد الإدارة ، وموظفي المؤسسة ... وتتم حركة هذا النوع من الوثائق بواسطة الأشخاص العاملين المعنيين ، وذلك من خلال تطبيق إجرائي لمجموعة من الخطوات هي : الترتيب ، وتحسين سير العمل ، وتزويد كل المصالح الإدارية بالمعلومات ، والتوجيهات لأجل التنفيذ الجيد لقضايا أعمالهم .

بيد أن بعضا من العوائق ما فتئت تشوب وظيفة هذا النوع من الوثائق، وتحول دون سهولة تداوله والتعامل معه ، ومن هذه الشوائب على سبيل المثال : صعوبة حفظها ، ونقص المرونة فيما يتعلق بإيصالها في الوقت المناسب ، بسبب وجودها في إطار مكاني محدود لا يمكن أن تخرج عنه ، وكذلك توقف توقيعها على شخص بعينه، وأيضا كونها عرضة لعوامل التلف الطبيعية نظرا لطبيعتها الورقية ، إضافة إلى إشغالها حيزا مكانيا كبيرا نتيجة تراكمها في مجال محدود للحفظ .

وفي ظل ما وفرته التكنولوجيا الحديثة من وسائل وتقنيات ، مكنت من تطوير مجال الوثائق ، وتيسير الاستفادة منها دون عناء كبير، وهو ما كانت الأساليب التقليدية عاجزة عن تحقيقه ، لذلك فتحقيق مستوى عال من الأداء في مجال التسيير الإداري للوثائق يقتضي إتقان الأساليب التقليدية والطرق الإدارية .، أثناء المعالجة المادية والفكرية للوثائق ،واتباع المعايير العلمية المقننة أولا، ثم اعتماد وسائل وتقنيات تكنولوجيا المعلومات، واستغلالها في مختلف جوانب عملية التسيير ، بدءا بتداولها داخل مكاتب الإدارة، وانتهاء إلى إجراءات المعالجة العلمية للأرشيف الوسيط والنهائي .

*الوثيقة الرقمية :

نظرا لحساسية الوثيقة ، وخطورة الدور الذي تضطلع به – على مستوى مراحلها المتراتبة– وكذلك لأهمية الوسائل التكنولوجية، باعتبارها البديل الذي يفرض نفسه على كافة المجالات ،ودخل إلى مختلف التخصصات والنشاطات، فقد دخلت الوثيقة إلى المجال الإلكتروني ، وعرفت الوثائق الإدارية نوعا جديدا مختلفا عن الوثيقة الورقية، وهو ما أصبح يعرف بالوثيقة الرقمية ؛ حيث أصبح من الممكن عزل خصوصيات الوثيقة التقليدية، من حيث طريقة التقديم (الحجم ، تنظيم النص) والمحتوى (المعلومات التي تضمها، والبيانات الوصفية المرفقة بها) عن وعائها الورقي إلى إطار إلكتروني يمكن أن يوصف بأنه" وعاء افتراضي " ، وقد عرفت الوثيقة الرقمية بأنها " مادة حاسوبية لا مادية قابلة للاستعمال من طرف الحاسوب تحمل عدة أشكال ، ويمكن أن تكون صورة ، أو ملفا صوتيا ، أو مجموعة من المعطيات المنظمة في شكل ملف "[48].

وتخضع كيفية إنتاج الوثيقة الرقمية لطرق ثلاث :

1- "{ الوثيقة الإلكترونية المنشأة : وهي الوثيقة التي تنشأ مباشرة باستخدام الحاسب الآلي ، والتي لا تحتوي إلا على عناصر يسيرها برنامج التشغيل الذي أنشأها سواء كانت نصيه أو صورة .

2- الوثيقة المرقمنة : يمكن إجراء عملية الرقمنة انطلاقا من أي وسيط كان ولكن في أغلب الأحيان الوثيقة المرقمنة هي في الأصل وثيقة ورقية .

وتتم رقمنة الوثيقة بواسطة اسكانير أو الماسحات الضوئية ، والتي تقوم بتحويل الصورة الورقية إلى مجموعة نقاط جد متناهية الصغر ، كل واحدة منها تدعى بيكسال < pixel> وهي مشفرة في النظام الثنائي (0 أو 1) في جهاز الحاسوب .

3. الوثيقة المختلطة : هي الوثيقة التي تمزج بين النوعين السابقين ، فقد تكون على سبيل المثال وثيقة نصية منشأة باستخدام الحاسب الآلي ، و التي يمكن أن تدمج بها صورة رقمية}"[49] .

ونتيجة للطبيعة الالكترونية للوثيقة الرقمية فإنها تتوفر على مميزات تجعلها مغايرة للوثيقة التقليدية، من حيث التعامل معها، ويتجلى ذلك في كونها غيرت أساليب التعامل وأهداف الاستعمال.

كما يمكن إرسالها إلى أي مكان في العالم عن طريق البريد الإلكتروني في وقت قياسي السرعة، كما يمكن نسخها على عدة وسائط للتخزين ،وأيضا فإنها تخضع لإمكانية التعديل والتحويل بسرعة وبسهولة .

ورغم ما تتميز به الوثيقة الرقمية من خصائص، توفر بموجبها على مسيري الإدارة جهودا في الوقت، والطاقات البشرية، وكذلك حيزا مكانيا كان يخصص للوثائق التقليدية، إلا أن بعض المشاكل تحيط بظروف تسييرها ومن هذه المشاكل:

1. إمكانية فقد الوثيقة من الجهاز الحاسوبي ، نتيجة عطل أو اختراق الحصانة الخاصة .

2. عدم تحديد النسخة الأصلية للوثيقة، مما قد يسبب مشكلة في حال اختلاف النسخ .

3. احتمال تعديل الوثيقة، بعيدا عن علم المعنيين الرسمين .

الخاتمة:

ختاما لما سبق نخلص إلى القول بأن التسيير الرقمي فرع من فروع علم تسيير، التي تتفرع وتختلف باختلاف ميادين تطبيقها وإدخال التسيير الرقمي إلي الإدارة يهدف إلى معالجة الوثائق الإدارية، بالمفهوم العام للإدارة الذي يقصد به النشاط المنظم الذي يهدف إلى تقديم خدمات عملية في إطار مؤسسي معين و ترتيبها و حفظها، و من ثم إلى تسييرها، عبر برامج و خطط، تمكن من اعتماد الوثيقة الرقمية، كبديل إيجابي للوثيقة التقليدية، التي تحيط بظروف تسييرها صعوبات و عراقيل حتمت على الإدارات في العصر الحديث التفكير في استبدالها، أو عدم الاعتماد عليها كليا على الأقل، بيد أن الوثيقة الرقمية أيضا، لا يخلو تسييرها من جملة مشاكل، صعبت الاعتماد عليها، بشكل تام، لذلك فإن هذ البحث يسجل التوصيات التالية:

1 – أن تتم تهيئة الأوضاع الإدارية، في المؤسسة، فيما يتعلق بالهياكل التنظيمية، و إجراءات العمل، و أنظمة اللوائح الداخلية، وفق خطط مستقبلية تمكن من الاستمرار في التسيير الرقمي لوثائق الإدارة و تطوير وسائله، و تطبيقاته.

2– مراعاة مشكلة عدم الاستقرار، سواء من الأجهزة، أو البرمجيات، و الأخذ بعين الاعتبار مشكلات التحول في شكل ترميز الوثائق الالكترونية و الملفات.

3– من المهم أيضا الاهتمام بالأرشيف الوثائقي للإدارة، و تسييره بالطرق الرقمية الحديثة، من أجل المحافظة عليه، و الاستفادة منه بطريقة أيسر.

4– و أخيرا توصي الباحثة بالعمل على نشر الوعي وتثقيف الجهات، والأفراد بأهمية النشر الرقمي للوثائق الإدارية.

الهوامش:

[1]. بدر سيد حجاج ، محمد فتحي المعداوي :إدارة المعلومات والمحفوظات في قطاع الخدمات والأعمال ، مكتبة عبن شمس ، ط.1 ، القاهرة ، 1991م ، ص : 7 – 9.

[2] – د. السيد السيد النشار: النشر الالكتروني، دار الثقافة العلمية، د.ط ، الإسكندرية، 2000م، ص:5.

[3]. مجموعة من المكتبين ، تحرير الدكتور هاني العمد :المعالجة الفنية للمعلومات، جمعية المكتبات الأردنية ، د.ط ، عمان ، 1985 م ، ص232.

[4]. خليفة شعبان، عبد العزيز:البيليوجرافيا أو عالم الكتاب، الدار المصرية اللبنانية، ط.1، القاهرة، 1417هـ ، ص: 29 – 90 .

[5]. د . محمود عباس حمودة ،أبو الفتوح حامد عودة :الأرشيف ودوره في مجال المعلومات الإدارية، مكتبة نهضة الشرق ، د.ط ، جامعة القاهرة، 1985م ، ص:6.

[6]. بدر سيد حجاج ، محمد فتحي المعداوي: إدارة المعلومات ، مرجع سابق ، ص : 11 - 14.

[7]- ربحي مصطفي عليان :إدارة وتنظيم المكتبات ومصادر التعلم ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط.1، عمان ، 2002 م - 1422هـ ، ص: 15.

[8] - د.عبد اللطيف قطيش : الإدارة العامة من النظرية إلي التطبيق ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط.1 ، 2013م ، ص: 11.

[9]- دياب حامد الشافعي: إدارة الملكية الجامعية "أسسها النظرية وتطبيقاتها العلمية"، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع ، د.ط ،القاهرة ، 1994 م ، ص: 40.

[10]- د. بن حمودة سكينة: مدخل للتسيير والعمليات الإدارية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط.1 ، الجزائر،2012م ، ص : 9.

[11]- محمد جمال برعي : التخطيط للتدريب في مجلات التنمية ، مكتبية القاهرة الحديثة ، د. ط، القاهرة ، 1968 ، ص:35- 36.

[12]- د. غول فرحات : مدخل إلي التسيير، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، ط. 1 ، الجزائر ، 2012م ، ص: 14 .

[13]- عبد الفتاح، محمد سعيد: الإدارة العامة ، المكتب المصري الحديث الطباعة و النشر، د.ط ، الإسكندرية ، 1971 م ، ص:9 .

[14]- علي محمد الصغير: القانون الإداري ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، ط. 1 ،الجزائر ، 2002م ، ص:9.

[15]. قاسم حشمت عالي : دراسة في علم المعلومات ، دار غريب للطباعة والنشر، ط2 ، القاهرة، 1990م ، ص : 43 – 44.

[16]. العسكري فهد إبراهيم: التوثيق الإداري في السعودية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، د.ط، الرياض ، 1416هـ ، ص : 29 .

[17]ناصر بن محمد السويدان: التنظيم الموضوعي للأرشيف، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ع1 ، مج 13 ، 1428هـ ، ص :107 .

[18]- حمد صالح القادري: دراسة حول تحرير الوثائق الإدارية "الأسلوب والقواعد والتقنيات"، جامعة منوبة ، د.ط ، 2006 م، ص: 54.

[19] - حمد صالح القادري: دراسة حول تحرير الوثائق الإدارية "الأسلوب والقواعد والتقنيات" ،مرجع سابق ، ص : 16 .

[20] - العسكري فهد إبراهيم: التوثيق الإداري في السعودية ، مرجع سابق، ص :19 .

[21]. نفسه، ص :17.

[22] ..د. غول فرحات :مدخل إلي التسيير، مرجع سايق ،ص: 15.

[23] نفسه ، ص: 16.

[24] - د. محمد الجيوسي : الإدارة علم وتطبيق ،دار المسيرة ، د.ط ، عمان ، 2000م، ص:59

[25]- د. سعد الدين عشماوي : أسس الإدارة ، مكتبة عين شمس، د.ط ، القاهرة ، 1984م، ص: 184.

[26] - سليما محمد المطاوي : مبادئ علم الإدارة ، د.ن ، د.ط ،القاهرة ، 1972م، ص : 186.

[27] – د. ربحي مصطفي عليان:إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم، مرجع سابق ، ص:64.

[28]– عبد اللطيف قطيش : الإدارة العامة من النظرية إلى التطبيق، مرجع سابق، ص: 122.

[29]– ربحي مصطفى عليان: إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر المعلومات ، مرجع سابق، ص:111.

[30] – محمد محمد الهادي : الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ، المكتبة الأكاديمية ، ط. 2 ، 1990 م، ص:165.

[31]– شفيق عصمت :الأسس العلمية للتنظيم وطرق العمل في القطاع الإداري الحكومي،مجلة العلوم الإدارية ،ع1، 1966، ص 15 .

[32]– د. ربحي مصطفي عليان :إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، ط.1 ، عمان، 1422هـ – 2002م ، ص:229 .

[33] د. ربحي مصطفي عليان :إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم ، مرجع سابق ، ص: 230 .

[34]– د. بن حمودة سكينة: مدخل للتسيير والعمليات الإدارية، مرجع سابق، ص : 151.

[35]– محمد محمد الهادي :الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق ،مرجع سابق ،ص:329–330

[36]– محمد محمد الهادي :الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق ،مرجع سابق ، ص: 325.

[37]. ربحي مصطفى عليان: معايير مقترحة لتقويم جودة حفظ علم المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية، الرياض، مجلة مكتبة فهد الوطنية، 1432هـ – 2010م ، ص:172 .

[38]– عبد الملك بن سبتي : التسيير الإلكتروني للوثائق، مجلة المكتبات والمعلومات ، مج 2،ع1، 2003م ، ص: 9.

[39]. جابري سيف عبدالله : الأرشيف الإلكتروني في سلطنة عمان، مرجع سابق ، ص : 69.

[40]– القاضي زياد : تحليل وتصميم نظم المعلومات المحسوبة ،دار المستقبل للنشر، د.ط ،عمان، 1989م ، ص: 50.

[41]. أحمد بن عبد الله الغرابي : الأرشفة الإلكترونية في السعودية، . مرجع سابق، ص68.

[42]– القاضي زياد : تحليل وتصميم نظم المعلومات المحسوبة، مرجع سايق ، ص: 52.

[43]– عبد الملك ابن سبتي : التسيير الإلكتروني للوثائق، مجلة المكتبات والمعلومات ، مرجع سابق ، ص: 16.

[44]. عبد الحكيم أحمد : تحليل وتصميم النظم، مجلة رسالة المكتبة، مج 39 العدد 3 و4.

[45]– دراسة في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية، تقنيات تحليل وتصميم المصادر الرقمية والمرقمنة ، نشرت في:http://www.ascitable.com ، ص: 56

[46]– دراسة في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية، مرجع سابق ، ص: 58

[47]– نفسه ، ص: 59.

[48] – عامر إبراهيم ، إيمان فاضل : تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الوراق ، د.ط، عمان ، 2002م ، ص:5.

[49]– عامر إبراهيم ، إيمان فاضل : تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، مرجع سابق ، ص: 221.

قائمة المراجع و المصادر:

I). الكتب

1. ابن منصور،عبد الوهاب، نحو تطوير الأرشيف المغربي، أعمال ندوة الخبراء العرب، من أجل تخطيط لتطوير الأرشيف في البلاد العربية، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، تونس . منشورات المعهد العالي للتوثيق، ع3، 1984م.
2. بن ساسي، إلياس ، يوسف قريشي ، التسيير المالي: الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011م.
3. العسكري ، فهد إبراهيم ، التوثيق الإداري في السعودية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 1416هـ.
4. الصغير ، علي محمد ، القانون الإداري ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2002 م.
5. قطيش ،عبد اللطيف ، الإدارة العامة من النظرية إلي التطبيق، منشورات الحلبي الحقوقية، عمان ، 2013م.
6. الغرابي ،أحمد بن عبد الله ، الأرشفة الإلكترونية في السعودية، دراسة لواقع الوزارات والمؤسسات شبه الحكومية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1429هـ 2008م.
7. الأزهري ، محي الدين ، الإدارة من وجهة نظر المنظمة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1979 م.
8. جابري، سيف عبد الله، الأرشيف الإلكتروني في سلطة عمان، تجربة وزارة الإسكان والكهرباء والمياه، دبي 2005م.
9. عليان، ربح مصطفى، إدارة ونظم المكتبات ومراكز مصادر التعلم، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع، 1422هـ 2002.
10. بدر،السيد حجاج، محمد فتح المعداوي، إدارة المعلومات: المحفوظات في قطاع الخدمات والأعمال، القاهرة، مكتبة عين شمس 1991.
11. السيد النشار السيد ، كتاب النشر الإلكتروني، الأسكندرية، دار الثقافة العلمية، 2000م.
12. مجموعة من المكتبيين، تحرير هاني العمد، المعالجة الفنية للمعلومات، عمان، جمعية المكتبات الأردنية، 1985.
13. شعبان خليف ، عبد العزيز، البيلوغرافيا أو عالم الكتاب، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1417هـ.
14. عليان ،ربح مصطفى، معايير مقترح لتقويم جودة حفظ علم المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية، الرياض، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، 1432هـ 2010م.

II). الدوريات

1. أبو عزة، عبد المجيد، حفظ المعلومات الرقمية، قضايا الحاضر وآفاق المستقبل، المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، مؤسسة تميم للبحث العلمي والمعلومات، ع13.14، س8، 2003م.
2. عليان ، ربحى مصطفي، معايير مقترحة لتقويم جودة حفظ علم المكتبات والمعلومات في االجامعات العربية ، الرياض ، مجلة مكتبة فهد الوطنية ، 1432 هـ ، 2010م .
3. شعبان ،عبد العزيز خليفة، دائرة المعارف في علوم الكتب والمكتبات والمعلومات ، مج 5 ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2001 م.
4. عصمت ، شفيق، الأسس العلمية للتنظيم وطرق العمل في القطاع الإداري الحكومي ، مجلة العلوم الإدارية ، ع1، 1966م.